

الحمل على اللفظ والمعنى

في القرآن الكريم

في ضوء القياس على المشهور والنادر

الدكتور

محمود عكاشة



الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي

الحمل على اللفظ والمعنى

في القرآن الكريم

في ضوء القياس على المشهور والنادر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الذين عكفوا على العلم ، وانشغلوا بمموم الأمة وقضاياها لا يعلمهم
كثير من الناس ، لكن الله يعلمهم .

إلى روح أستاذي العلامة الراحل الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم
خفاجي رحمه الله ، العَلَم بين العلماء ، والقُدوة والرمز. أوسع علوم
العربية بحثاً ، ورصد عمره لها ، فملاً الدنيا كتباً ، واحتسب أجره عند
الله تعالى .

غفر الله تعالى له وجزاه عنا خيراً !

محمود عكاشة

الحمل على اللفظ والمعنى

في القرآن الكريم

في ضوء القياس على المشهور والنادر

الدكتور

محمود عكاشة



الأكاديمية الحثيثة للكتب الجامعي

الكتاب: الحمل على اللفظ والمعنى فى القرآن الكريم

فى ضوء القياس على المشهور والنادر

المؤلف: الدكتور / محمود عكاشة

مراجعة لغوية: قسم النشر بالدار

رقم الطبعة: الأولى

تاريخ الإصدار: ٢٠٠٩ م

حقوق الطبع: محفوظة للنشر

الناشر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى

العنوان: ٨٢ شارع وادى النيل المهندسين ، القاهرة ، مصر

تلفاكس: ٥٦١ ٣٣٠٣٤ (٠٠٢٠٢) ٠١٢/١٧٣٤٥٩٣

البريد الإلكتروني: J_hindi@hotmail.com

رقم الإيداع: ٢٠٠٦ / ٨٧٧١

الترقيم الدولى: 977 - 6149 - 18 - 9

تحذير

حقوق النشر: لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى نحو أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابةً ومقدماتاً.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، مُنَزَّلَ الكتاب المحكم بلسان عربي مبين على خاتم النبيين محمد ﷺ ذي الخطاب الفصل المبين، وبعد:

فالعربية لغة القرآن الكريم، لما فيها من حسن البيان، وقد مدح الله تعالى القرآن بالبيان والإفصاح وحسن التبيين وبجودة الإيضاح، وحكمة البلاغ، قال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣٨] والتبيين يكون باللغة، وهذا أمر يقتضيه الإبلاغ، قال تعالى: ﴿نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، والإبلاغ يقتضى الإبانة والتفصيل، قال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢] وهذا التفصيل يقتضى لغة واضحة مبينة فأنزله الله تعالى بلسان عربي: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]، ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وقد اخترت موضوع "الحمل على اللفظ والمعنى فى القرآن الكريم"، لقلّة البحوث فيه، ولأنه غرض الطاعنين فى القرآن الكريم والعربية، وموطن الظن والشبهة والتوهم عند الضعفاء، والقرآن الكريم حمّال وله وجوه ولا يفهم معناه ووجوهه إلا أولو العلم، والحمل على اللفظ والمعنى باب واسع فيه، وقد توسعت فى بحث الحمل، فتناولت أثر الحمل فى مطل الحركات، وتشاكلها، وإتباع بعضها جنس بعض، وتناولت الحمل فى حروف المعانى، فبحثت وقوع الحرف موقع غيره فى اللفظ والمعنى والعمل الإعرابى، وبحثت تماثل الأصوات وتقاربها وتجانسها، وبحثت الحمل على الجوار فى الحركات والأبنية والإعراب، وبحثت الحمل فى العدد والنوع، وبحثت الحمل على اللفظ والمعنى فى الأبنية، وتوسعت فى الحمل فى الإعراب؛ لكثرة قضايا الإعراب، وأثر اختلاف وجوه الإعراب فى المعنى، وأثر وجوه المعانى فى الإعراب.

وقد انبرى بعض ضعاف العقل والرأي ومرضى القلوب والمرجفين للطعن في العربية والتشكيك في قدرتها على التعبير وليست أقوالهم فيها إلا هباءً منثوراً، فقد تكفل الله تعالى بحفظ هذه اللغة في أهلها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فالله تعالى حفظ العربية من الاندثار، فجعلها لسان كتابه الكريم، فبقيت وانتشرت في غير العرب بفضل الله ﷻ، واندثرت لغات أخرى أو زالت عن وضعها فتحرف لفظها، بيد أن العربية ازدادت اتساعاً في اللفظ والمعنى وانتشرت في اللسان وتفاعلت مع الثقافات، وجند الله تعالى عبداً أولي إيمان صادق ينافحون عنها، ويردون كيد المنافقين مرضى القلوب الذين التمسوا المتشابه ليلبسوا على الناس أمرهم، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، فطعنوا في قواعد العربية ونفروا الناس منها، وزعموا أنها ليست مطردة وأنها من صنعة العلماء، وأن العربية الفصيحة لا تقوم عليها، وتوهم ضعاف الرأي منهم أن سيبويه وضع قواعد العربية، فطعنوا فيه، وهذا الرأي عليهم عمی، فقواعد اللغة أخذت من اللغة وقيس عليها وليست من وضع واضع، وليس سيبويه الذي وضع قواعد اللغة، فقد كان مسبقاً بأفذاذ رواد استتبطوا القواعد من النظام اللغوي وبينوا أحكامها، وعملوا بالمشهور فجعلوه قياساً يقيس عليه المتأخرون، ويقيمون عليه لفظهم، ولسيبويه الفضل في جمع هذه القواعد في كتابه الإمام "الكتاب"، وهو أول كتاب جامع وصلنا غير كتب موضوعية ورسائل تركها سابقوه ليست بجامعة علم النحو مقنناً، فأحصى سيبويه فيه آراء المتقدمين عليه، وزاد فيه من اجتهاده، ولا يدعي غير الجاهل أن العلماء وضعوا قواعد اللغة، فالواضع العرب الأوالي وغيرهم من المتقدمين في اللغات الأخرى، ثم أعقبهم مقلدون حتى جاء جيل المتعلمين فاستتبطوا الأنظمة التي أقام عليها السابقون لسانهم، وجعلوها مقياساً لخطابهم وقانوناً يحتكم إليه، وقد صدروا في هذا القانون اللغوي عن كلام المتقدمين عليهم من

نوي اللسن. وقد غالى بعض المتطرفين الحدائين فطرحوا العربية عن القرآن الكريم، ليأخذوها عن غرة فلا تجد دعماً لها، وليجربوها من سلاح طالما قاتلت به، وانتصرت، وطالما احتفظت به فحفظها، ومقصدهم أن تخوض المعركة معهم دون سلطان نصير، والعربية مدين للقرآن الكريم بكل ما فيها فلولاً القرآن الكريم لكانت في عداد اللغات الميتة، فأنى تقطع عنه ؟ واستدلوا ببعض الآيات خطأ في مخالفة القاعدة، والقرآن الكريم حجة عليهم.

وزعم بعضهم أن العربية القديمة ليس فيها نظام قواعدي واحد يعمل به في كل موضوع وعدوا وجوهاً تختلف فيها العربية، فأبطلوا العمل بالقاعدة لوجود ما يخالفها وعموا على العامة، وألبسوا عليهم معرفتهم المتواضعة ونكروا ألفاظاً في القرآن الكريم زاعمين أنها تخالف القاعدة التي اصطفاها العلماء - حسب زعمهم - والقرآن الكريم يقاس على لفظه ولا يقاس بغيره من كلام العرب، وقد وضعت القاعدة عليه ولا يطوع لفظه أو وجه من القراءات على قاعدة، فالقاعدة تبع للمشهور من وجوه القراءات وغير المشهور الذي عرف بالشاذ يؤخذ به عند فقد المشهور، فالشذوذ يعنى عدم انتشار القراءة والإجماع عليها، وهذا لا ينفي عنها صحتها والأخذ بها في العربية، فالمشهور يقاس عليه، ويقاس على النادر - إن عزَّ المشهور - والقراءات الشاذة في حكم النادر، لعدم شهرتها، والشاذ منها يحتج به، ولا يجوز الأخذ عن القراءات الفاسدة التي ثبت فساد روايتها ومخالفتها عرف العربية، ووجوه القراءات فسرت في ضوء لهجات العرب الفصيحة ووجوه العربية في التعبير، وهذا متفق عليه، وهؤلاء المعادون للعربية لا يفقهون شيئاً عن عرف العربية ووجوه التعبير فيها، ولا يحيطون علماً بأن الاختلاف في اللفظ يكون لوجه من وجوه المعنى وأن العدول عن الأصل إلى ما يخالفه يكون للتفريق بين الشيء وما يشبهه أو للمبالغة، وأن قواعد العربية التي استنبطها العلماء من العربية قامت على المشهور من كلام العرب تيسيراً على المتعلمين، وأنها لا تعني الإجماع على وجه واحد، فهذا

محال في كل اللغات، وقد وقع الاختلاف في الخطاب المنطوق ولا ضابط في كلام الناس يردهم عن المخالفة ووقع ذلك في العربية قبل الإسلام حتى نزل القرآن الكريم فاصطلح المسلمون على خطابه وما وافقه من المشهور من لسان العرب، فاختاروه قوالب لهم يقيمون عليها كلامهم ويقطعون بها اختلاف اللهجات التي كادت تكون لغات مستقلة، ولولا القرآن الكريم لانشقت عن لسانها وأصبحت هنالك لغات محلية فجمعهم القرآن الكريم على لسان واحد، فأوغر هذا صدور قوم ضلوا يبغيون الفتنة والتفرقة، فتأولوا الاختلاف على غير وجهه ودرسوا في الناس غيظ قلوبهم التي ملئت حقداً، ولكن الله تعالى سلم فقيّد لهذه الفتنة رجالاً يخدمونها ويقطعون لسان مشعلها، وهم مشمرون لسدرء الشبهة وإطفاء الفتنة كلما أوقدها مرضى القلوب الذين يتتبعون مواطن الخلاف والشاذ والردىء فيدفعونها في العامة، ويغرون ضعاف الرأي وطلاب الهوى والسمع بالخوض في حديث الأفك ولا يغني عن الحق شيئاً. وقد استوجب حق ديني وحق لغتي وأمتي عليّ أن أدفع بسهمي، وأن أجند نفسي للدفاع عن اللغة العربية فلها عليّ حقوق: أنها لغة القرآن الكريم، وأنها لغة التراث، وأنها لغة أمتي ووطني، فأعظم بها من حقوق تستوجب الوفاء بها.

وقد اخترت موضوعاً يعد فرعاً في عرف النظام اللغوي بيد أنه عظيم الشأن في وجوه التعبير فيها، وهو الحمل على اللفظ والمعنى، وهو موطن يلج منه المرجفون للطعن في العربية ويعدونّه ثغرة فيها وأنا أعده معلماً تعرف به العربية بين اللغات، فالعربية تعبر عن المعاني المختلفة بوجوه مختلفة، وقد يحتمل الوجه وجوهاً، وهذا اتساع وتيسير، ولا تعاب اللغة عليه بل تعاب على التضييق والإسراف في اللفظ والمعنى، وليس في التعدد والاتساع مشقة على المتعلم، فليس له من ذلك إلا ما تحتاج إليه وجوه التعبير عن معانيه فقط، فيترك ما لا يعن له العمل به.

والرأي في تعدد وجوه العمل بقواعد النحو أن المتعلم المبتدئ يحتاج منها الحكم لعام المشهور الذي لا يشذ عن المعمول به من قواعد اللغة فسي لغتنا المعاصرة، وليس في حاجة إلى معرفة الوجوه الأخرى التي يحتملها القول، والتوسع في معرفة وجوه الاختلاف للمختص والباحث وأولى العلم الذين يحتاجون إلى معرفة الفروق اللغوية ووجوه الاختلاف لفهم النص وتفسيره، والمبتدئ وغيره ممن يشتغلون بغير علوم اللغة والدين والأدب ترهقهم مسائل الخلاف وتنفرهم من اللغة، ويعوذهم من ذلك ما يصلح لغتهم من القواعد ويقيم خطابهم؛ لئلا يفروا من عربيتهم إلى اللغات الأجنبية.

والله تعالى أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما ينفع الناس وفيه صلاح أمرنا، وأسأله أن يهدينا وأن يرزقنا علماً نافعاً ورأياً صائباً وقلباً حافظاً وواعياً وفهماً وسداداً، فهو ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمود أبو المعاطي عكاشة

لاظوغي - القاهرة

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

القياس في اللغة

القياس : حمل مجهول على معلوم أو حمل غير المنقول على المنقول، ويعني في اللغة إقامة اللاحق على السابق الذي يحتج به في العربية، فيشبه به ويجري عليه في الحكم، فيرد الشيء إلى نظيره والحكم بمقتضاه عليه في اللفظ والمعنى، فحملت الألفاظ على الألفاظ والمعاني، وقد يحمل لفظان مختلفان على قاعدة واحدة لمعنى بينهما، وقد يحمل لفظ على معنى لفظ آخر في القياس، ومن ثم يعد القياس أكثر أبواب اللغة اتساعاً في الحمل على اللفظ والمعنى. وتعميم القياس أو الحمل على المشهور قاعدة عامة في العربية^(١)، وعلماء العربية يحملون على الأكثر، ويهملون ما خالفه ويسمون لهجات (لهجات)، وقد ذهب إلى هذا أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه، وهذا منهج البصريين في معالجة مسائل اللغة، فيجعلون المشهور المتفق عليه أساساً في القياس، ويحكمون بشذوذ القليل والنادر، والمخالف للمشهور المغرق في الاختلاف سموه رديئاً، وأضعفه ما خالف النص القرآني وشعر الجاهلية المروى عن الفصحاء^(٢)، والنادر القليل الذي صح عن فصحاء العرب، ولا يخالف مشهوراً يجوز القياس عليه، ويؤخذ به بعد المشهور لقلة وجوده، والشاذ ما خالف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده أو كثرته^(٣).

والقياس مقياس لنا على المشهور، فنحمل ما نجهل على ما نعلم، والقياس يكون في اللفظ والتركيب، والقياس أساس في اللغة يمارسه متعلم اللغة صغيراً أو أجنبياً في مرحلة تلقي اللغة، فهو سليقة عند الطفل يقيس ما يقوله على ما يسمعه، وكذلك الأجنبي، وقواعد اللغة تضبط هذه المقاييس وتقيمها على القصد

(١) ارجع إلى: مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزمي، تحقيق فان فلوتن، الهيئة العامة لقصور الثقافة ص ٩٠، ٨٠، ٧. والاقتراح في

أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمود فجال، مطبعة النفر، ص ٢١٤.

(٢) ارجع إلى: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة العامة للكتاب، تحقيق الدكتور النجار، ج ١ / ٩٧ وما بعدها.

(٣) الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م ج ١ / ٢٤١.

الصحيح الذي يقوم على سنن الفصحى من لفظ القرآن الكريم والحديث الشريف الصحيح وما انتقاه العلماء من مأثور كلام العرب شعراً ونثراً^(١)، فقواعد اللغة قامت على مقاييس لغوية في الأبنية ونظام ترتيب الجملة.

وعلماء الفقه الذين وضعوا القياس في بعض مسائل الفقه فقاسوا الشبيه بالشبيه به، وهو من الاجتهاد ويقبل الاختلاف، وهذا غير الحكم القطعي الذي يقوم على صريح النص وليس فيه اجتهاد، وقد تأثر علماء اللغة بعلماء الفقه والحديث، وكثير منهم كانوا قراء وفقهاء ومحدثين، فأفادوا من هذه العلوم في منهجهم اللغوي في بحث اللغة، ومن ثم كانت اللغة مبحثاً في صدر كتب الفقه، فالأحكام المستنبطة من النص تقوم على فهم لغة النص وتراكيبها ودلالاتها.

وبحث العلماء رواية اللغة، واللغة التي يحتج بها وحكم السماع والقياس، فتوسع بعضهم وأخذ بالمسموع عن العرب؛ لتجديد اللغة وتطويرها، ولتستطيع مواكبة الحياة والتعبير عن مستحدثاتها^(٢).

واختار علماء العربية المشهور مما يقع في كلام العرب اللسان وجعلوه قاعدة يقضون بها في صحة الكلام أو فساد، وهذا الحكم جارٍ في الخطاب وأساليبه والنص المكتوب، والقواعد التي يلقتها المعلمون تلاميذهم ليقيموا عليها لسانهم، والعربية فيها وجوه يصعب على المتعلم إحصاؤها، فاختر العلماء أشهرها تيسيراً على المتعلمين والمتعربين، فصارت أساساً للغة المتأخرين الذين ضعفت لغتهم فاحتاجوا إلى قواعد تقيمها وتصلحها، وهذا لا يعني فساد الوجوه الأخرى، ولكن التخفيف من عبء تعدد الوجوه فيه تيسير وسهولة تعجلان بتعلم مبادئ العربية، ومن أراد السعة انتقل من المشهور إلى النادر منها ملتصقاً وجوهه في

(١) ويرد قول من زعم أن قواعد العربية قامت على شواهد انتقائية، فالانتقاء وقع في صفة كلام العرب فقط، وعولوا على كل ما ورد في القرآن الكريم ووجوه القراءات القرآنية والحديث الشريف .

(٢) ارجع إلى: المزهري في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق جاد المولى، وأبو الفضل، والبيجاوي، مكتبة دار التراث ج١/

١٣٧ وما بعدها. ودراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٩٥م مكتبة الشباب ص ١٢.

لهجات العرب أو لغاتهم، فيبحث الشاذ والقليل ووجوه القراءات ووجوه الإعراب ووجوه تأويل الإعراب على المعنى.

وقد حرص القدماء على تيسير قواعد العربية فوضعوا قاعدة عامة يقاس عليها، ثم ذكروا إلى جوارها وجوه التعدد الأخرى في باب النادر أو الشاذ أو الرديء ثم قضوا بحكم العمل بالنادر؛ فأجازوه في الضرورة لعدم ذبوع غيره في موضع الاحتجاج، فإن وجد المشهور لم يُلْتَفَت إلى النادر لاطراد العمل بالمشهور الذي يمثل القاعدة العامة التي تغني عنه.

ولهذه الجهود فضل كبير في تيسير العربية الفصيحة التي احتملت وجوهاً عديدة، فكل لهجة فيها وجوه تميزها عن غيرها، وهي في ذاتها لغة؛ ومن ثم أطلق القدماء عليها " لغة " يريدون خطاباً له ما يميزه من الظواهر الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، والإمام بهذه الظواهر في لهجات العرب جهد غير يسير، والأخذ بوجوهها في لفظ واحد محال، والعمل بكل وجوه التعدد فيه مشقة.

وقد أحصى علماء العربية هذه الوجوه لتفسير نصوص العربية الجاهلية ووجوه قراءات النص القرآني، ويتأولون عليها ما يسمعون من لهجات العرب السابقين عليهم والمعاصرين لهم، وقد أطبق العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً مشهوراً، وأجازوا الاحتجاج بما خالف القياس منها، ولكنهم لا يقيسون عليها لعملهم بالمطرود في القياس، ويخرجون عليها ما ليس له وجه في المشهور، وأخذوا كذلك بالنادر الذي لا يخالف القياس المطرود فيما صح من كلام العرب وإن كان قليلاً لعدم مخالفته القياس ولا يوجد ما يخالفه^(١). ولجأت إلى الاحتجاج بالنادر والقراءات الشاذة مجامع اللغة في عصرنا لتجوز العمل ببعض ما وقع في الخطاب المعاصر، فما وافق منها وجهاً من وجوه العربية ولهجاتها القديمة أجازوه وإن كان الشاهد نادراً أو شاذاً،

(١) الأشباه والنظائر، ج ١/٢٤١، والاقتراح ص ١٥٢ : ١٥٣.

وذلك للضرورة ولصعوبة دفع ما وقع في ألسنة الناس من الألفاظ والأساليب التي خرجت عن نظام اللغة العام المقيس عليه فلجأوا إلى النادر القليل أو الشاذ، وبحثوا عن دليل يتوصلون به إلى إقرار العمل بما وقع في الخطاب المعاصر ولا سبيل لرده، وجوزوا بعض الوجوه المعاصرة وتأولوها على ما يشبهها من لهجات العرب النادرة، وصارت القراءات القرآنية الشاذة (غير المشهورة في القراءة) من المراجع التي يرجعون إليها في النظر في صحة الأساليب المعاصرة، وكان القدماء يتعصبون للمشهور فقط دون النادر أو الشاذ لتضييق السبيل على التعدد في وجوه العربية.

وكان الهدف من هذا التضييق سد باب التعدد في وجوه القواعد والتضييق على اللهجات، وكان لهذا المذهب فضل عظيم في توحيد أنظمة العربية والاتفاق عليها، وصارت أساساً لكل المتكلمين بالعربية فليس هنالك نظامان في قواعد العربية أو أكثر بل نظام واحد عام في القاعدة وإلى جواره بعض الوجوه النادرة يتأولون عليها نواذر كلام العرب ووجوه القراءات القرآنية وبعض ما دخل إلى العربية وتطور فيها.

وقد كانت العربية قبل هذا ذات وجوه متباينة ، فقد كان لكل قبيلة لسان تعرف به، وهذا التعدد كان باباً لاتساع الخلاف بين لهجات العربية ومعيناً على انشقاق اللهجات واستقلالها وتفتتها إلى لغات محلية واتساع هوة الخلاف بينها حتى تتباين وتصبح اللهجات لغات مستقلة، ولكن الله تعالى سلم وسدد بينها وقارب حتى التأمت في لغة مشتركة تمثل لساناً عاماً اتفق العرب أجمعهم عليه وهو لسان القرآن الكريم الذي وافقه المشهور من كلام العرب الفصحاء، ثم أتى علماء العربية من بعد ذلك فاصطفوا قاعدة واحدة على ما اختاروه من فصيح اللهجات، لتضييق الطريق على تعدد وجوه القول في قاعدة واحدة؛ لئلا تشق العربية على أهلها ومتعلميها، وقد كانت القاعدة في بدء وضعها لضبط لغة المتعلمين من الأعاجم ولإصلاح لسانهم ولتقويم عربيتهم، وهذا التقويم يتطلب

وجهاً واحداً، ثم احتاج العلماء إلى ضبط اللهجات المتعددة والقضاء في حكم صحتها والأخذ بها، فانتسج العمل بالقاعدة وراجع العلماء بحثها ومحصوها ودعموها بمزيد من الأدلة لتقوية العمل بها في الاحتجاج ولسد فتوق النادر والشاذ والردىء، فالتمسوا الأدلة من القرآن الكريم، وفصح شعر العرب الجاهليين والمأثور عنهم، وبعض الحديث المتفق على لفظه، وأجازوا الأخذ عن الإسلاميين الفصحاء في القرن الأول، وبعضهم استشهد بكلام فصحاء العرب حتى مستهل القرن الرابع الهجري، فاصطفوا بعض شعر الصفوة من الفصحاء الذين حذقوا لغة العرب؛ فبلغوا أعلى مراتب الفصاحة فيها وأقاموا عليها شعرهم، وكان آخر أعمدتهم في الاستشهاد اللغوي أبو الطيب المتنبى (شاعر العربية - ت ٣٥٤ هـ) وكان معاصراً لابن جني (المتوفى ٣٩٢ هـ)، وقد استشهد ابن جني ببعض شعره^(١).

وبعض المعاصرين هموا بالطعن في الأسس التي أقام عليها القدماء قواعد اللغة، فقالوا إن اختياراتهم كانت انتقائية، فاختراروا ما ارتضوه وتركوا ما دون ذلك مهملين كما عظيماً من لهجات العربية النادرة وتراثها، وهذا تجني على القدماء وتسفيه لوعيمهم، وطعن في أمانتهم العلمية ومقاصدهم الشريفة، فهولاء الأئمة اصطفوا صفوة كلام العرب والمشهور منه لوضع نظام قاعدي موحد يجمعون عليه أبناء العربية ومتعلميها، للتخفيف والتيسير ودرء للتعدد والاختلاف وكثرة القواعد، ولهذا العمل فضل عظيم في تسهيل تعلم العربية وانتشارها، ويسرّ على الأعاجم تعلمها، والعربية المعاصرة تواجه صعوبة، فبعض المعاصرين يستنقلون قواعدا وكثرتها مقارنة باللغات الأجنبية التي تحصي قواعدا في زمن وجيز، فيقبلون عليها نافرين من عربيتهم العتيقة

(١) استشهد ابن جني بشعر المتنبى في كتابه الخصائص ج ١/٢٥، ٣٢٨، ٢٤٠، ج ٢/٢٩، ١٥٩، ٤٠٥، ج ٣/٢٤٤، كان يقول عند النقل عنه: شاعرنا. ونقله عنه في المختص ج ١/٢٩٥، ١٤١، ج ٢/١٩، ٢٠١، ١٥٣، ١٣٠، وكانت له مع المتنبى مناظرات، وكان المتنبى معجبا بعلمه وفهمه، وله شرحان على ديوان المتنبى، وكان المتنبى يحيل الناس إلى ابن جني ليسألوه عن معاني شعره وقضاياها، فإنه يعلم ما قاله وما لم يقله.

الغربية بين العرب، وليست العربية في زماننا بلغة الحضارة المعاصرة بل لغة التراث والدين، وقد وجهوا إليها سهام الطعن! وقد كان القدماء عقلاء راشدين إذ يسروا العربية، وقد كانت لغة الدين والحضارة والدولة العظيمة التي تهيمن على السياسة العالمية، وتتحكم في دفة العالم، وكانت لغة الأدب والثقافة الراقية وتعد شرفاً لكل من يتعلمها ويجيدها، فيسرت هذه الظروف للعربية منزلة عظيمة، ووسعت رقعتها، وتعربت أمم كثيرة وصارت لغة الأدب والمجالس والاتصال في نواحي الدولة وأطرافها في أمم أعجمية.

والقدماء لم يهملوا اللهجات بل دونوها وجمعوا نواذرهما ووجوه الاختلاف فيها والمناظرات وبحثوا وجوه التأويل وتوجيه القراءات القرآنية وتفسير النص القرآني وتعدد وجوه تفسيره وتعدد وجوه القول في لفظه وقراءته ودلالته.

وقد أحصى ابن جني هذه الوجوه في كتابه الفريد " المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها " (١)، وكتب إعراب القرآن وكتب التفسير التي تناولت وجوه القراءات وأثرها في المعنى، والأحكام الفقهية والكتب التي تناولت بلاغة القرآن الكريم ووجوه إعجازه، فالمصدر الأول في تفسير القراءات القرآنية لهجات العرب، فهي العمدة في فهم القراءات ووجوه معانيها، والقرآن الكريم حمّال ذو وجوه، ولا نفهم هذه الوجوه إلا في ضوء معرفة لهجات العربية وأساليبها وعرفها في التعبير عن المعاني.

ويمثل القرآن الكريم أعظم مراحل التجديد والتطوير في حياة العربية، فقد انتقل بالعربية من التعبير عن البداوة والحياة الحسية إلى التعبير عن الحضارة والمعاني المجردة، وألفاظه ذات دلالة واسعة، فارتقى بالألفاظ ووسع المفاهيم، وحدد الدلالة بعد أن كانت مطلقة في اللفظ، وتجديد دلالة اللفظ واتساع المفهوم وغازرة المعنى وتنوعه من معالم اللغة العالمية التي تصلح لكل الأمم، وتستطيع

(١) احتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، حققه على النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور

عبد الفتاح إسماعيل شلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

أن تعبر عن الحضارات دون تقصير، وهذا ما حققته العربية في تاريخها العظيم فهي أطول اللغات عمراً وأغزرها لفظاً وأعظمها تراثاً وأوسعها دلالة وأسرعها تجديداً وأدقها تعبيراً.

وقد وضع التعميم في القاعدة علماء العربية في أمر جليل، وهو مخالفة القاعدة العامة لبعض ألفاظ القرآن الكريم النادرة وبعض القراءات، فالقرآن الكريم مثل اللسان المشترك اجتمعت فيه وجوه العربية واحتملتها قراءاته فأين يذهبون بما خالف القاعدة العامة، وهم لا يستطيعون أن يستبعدوا النص القرآني أو أن يقولوا بتضعيفه أو القضاء بشذوذه، فهو مصدرهم الأول في وضع القاعدة، فالتجأوا إلى التأويل وتوجيه النص القرآني في المواضع التي خالفت فيه القاعدة النص، وكان أولى بهم أن يجوزوا الوجوه التي وردت في القراءات المشهورة، ولكن هذا أمر شاق يزيد في قواعد العربية ومن ثم جعلوا لتفسير النص القرآني والمأثور عن العرب القدماء خصوصية، فالنصوص اللغوية المشهورة تعد مصدراً رئيساً في قواعد العربية العامة، وتفسر وجوه القراءات الشاذة التي لا تدخل في القاعدة الموحدة في ضوء لهجات العرب وتعدد وجوه العربية، وتعلم - أخي - أن القرآن الكريم يقاس عليه ويحتج به ويلتجأ إليه في صحة الكلام، ولا يجوز مطلقاً أن يقال إن النص القرآني خالف القاعدة أو شذت القراءة الصحيحة عن القاعدة، فوضع القاعدة لاحق على النص القرآني، ولا يقدم لاحق على سابق، فقد سبق القرآن الكريم وضع القاعدة، وهو لسان العرب المشترك جمع الله فيه السنة العرب فاحتملها واحتمل وجوه التعبير فيها، وهذا من آيات بيانه وتبيينه وإحكامه وإتقان لفظه ورصانة تركيبه وعلو بلاغته ورسوخه في السنة العرب، فالعرب طعنوا في النبي ﷺ فقالوا: ساحر ومجنون وشاعر وبه جنة وكذاب، وقد برأه الله تعالى من ذلك، ولكنهم لم يطعنوا في سلامة لفظ القرآن وبلاغته وعلوه وأنه يعلو ولا يُعلَى عليه، فلغة القرآن وتراكيبه ودلالاته وبلاغته لا يرقى إليها قول، ولم يطعن فيها، قال تعالى:

﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١] وقد أعجزهم أن يأتوا بمثله، فهو لفظ قوي محكم لا يأتيه الباطل من لفظه أو معناه، وقد سلم العلماء جميعهم أنه المصدر الأول من مصادر العربية، ولا يقدم عليه قول.

بيد أن بعضهم غالى في رفض الاحتجاج بالحديث الشريف واستحى من الاحتجاج به لصحة روايته معنى، وأن بعض رواته ليسوا من أصول العربية، فلم يأمنوا سلامة لفظهم وخلوه من اللحن؛ لأنهم حسبوا أن العربية قريحة وطبع وسجية يتوارثها العرب الفصحاء وقيدوها بالبيئة العربية النقية التي لا تغتالها اللغات الأخرى، فجعلوا العربية الفصيحة في جنس العرب الفصحاء، وسجينة الفيافي أو الفلوات أو البوادي تصحبهم أينما انتجعوا وتسكن منازلهم حيث أقاموا ما لم تدخل الحواضر ومجالس المترفين، وقد طلب الحديث عرب أقحاح وغير عرب عكفوا على الرواية وكانوا على علم بالعربية، وكثير منهم من رجالها، فعلماء القراءات وكثير من علماء الحديث من علماء العربية أيضاً، وجمعوا العربية وشعرها ونثرها.

بيد أن المتأخرين في القرن الثاني والثالث الهجريين جعلوا العروبة أصل اللسان فتركوا الأخذ عن ليسوا من أصول عربية؛ أن معظم رواته ليسوا من أصول عربية، وأنه يجوز روايته بالمعنى فيكون اللفظ للراوى، فتركوا الاحتجاج بالحديث اكتفاء بالنص القرآني وشعر الجاهلية، وهذا أمر فيه نظر، فهناك أحاديث دوت في حياة النبي ﷺ وتداول الرواة صحفها فكانت محفوظة في الذاكرة وفي الصحف، وهناك أحاديث متفق على لفظها، وهناك أحاديث أحصيت فيها وجوه الاختلاف في لفظ أو أكثر أو وقع فيها لفظ موقع غيره من المعنى أو حديث فيه زيادة أو مفصل، والرواة كانوا من أبناء القرن الأول والثاني وهما من عصور الاحتجاج التي تبدأ في الجاهلية حتى القرن الرابع، والرواة من غير العرب كانوا على علم بالعربية، فالبخاري ومسلم وغيرهما لم يطعن في لفظ ما روه ولم يلحنهم العلماء، وما وقع من لحن أو تصحيف أو

تحريف أو تغيير في رواية أحصاه العلماء وصوبوه^(١)، وهو قليل جداً قياساً إلى الصحيح، ومعرفة الخطأ وتصحيحه يرفعان احتمال الشك في النص؛ فالتبني على الخطأ وتصحيحه إلى الصواب.

وقد أخذ العلماء عنهم رواية القراءات القرآنية وائتمنوها عليها، وهي تحتاج إلى ضبط وإحكام ودقة في السماع والقراءة والنقل أكثر مما يتطلبه الحديث، وكان كثير من القراء من أصول غير عربية.

وأرى أن الذي أوقعهم في هذا التعسف في ترك الأخذ بمن كانت أصولهم غير عربية أنهم اعتقدوا أن الفصاحة طبع وسليقة في العرب، والثابت أنها في اللسان والوسط اللغوي الذي يتلقى المتكلم منه لغته، فأبناء البادية سلمت لغتهم؛ لأنهم تعلموا لسان الآباء، وهو لسان عربي نقي لم يدخله دخيل ولم يتأثر باللغات الدخيلة فلم ينحرف عن أصله فسلمت لغتهم، وأبناء الأعاجم الذين عاشوا في بادية العرب وتعلموا لغتهم كانوا فصحاء، وقد نزل كثير من العلماء بوادي العرب طلباً للغة بمخالطة البدو الفصحاء، فتعلموا الفصاحة منهم واللسن فأخذوا عنهم اللغة، ودونوا ما سمعوه منهم.

وقد تجافى بعض المتأخرين من العلماء عن مذهب بعض السابقين في ترك الاحتجاج باللغوي بالحديث، فأقبلوا عليه واستشهدوا به ويحثوا بعض وجوه الإعراب واللغة فيه.

وكان أكثرهم اهتماماً به جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ابن مالك ٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ) فقد استشهد به في كتبه النحوية، وأفرد كتاباً سماه "

(١) تعقب بعض العلماء الخطأ والتصحيح في رواية الرواة، وتعقبوا كذلك أوهام الشراح فلم يتركوا شيئاً من ذلك حتى أتوا عليه، وصوبوا الخطأ والتصحيح، وحققوا القول فيما تورمه المفسر، ومن أشهر الكتب في ذلك شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف، للحسن بن سعيد العسكري، حققه عبدالعزيز أحمد وطبعه الحلبي ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م وله طبعات حديثة، وله أيضاً تصحيقات الحديث، ومن ذلك أيضاً كتب غريب الحديث، وقد ألف فيها معمر بن المنى وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن الأثير والزمخشري وغيرهم.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح^(١) " وقد ناقش فيه بعض وجوه الإعراب في بعض الأحاديث وبحث تخريجها في العربية، ورد على بعض العلماء الذين أطلقوا الحكم عاماً في بعض قضايا النحو، وسدوا باب التعدد في وجوه الإعراب واحتمال وجود ما يخالف أدلة القاعدة العامة وأدلتها. ونرى أن هذا التعدد جائز في تخريج النصوص اللغوية القديمة وفي توجيه معانيها واحتمال التعدد في وجوه الإعراب وأثره في المعنى، ولكن لا يقتضي هذا وجوب العمل به في كل موضع من خطابنا؛ لصعوبة العمل به، فالخطاب المعاصر يتطلب التيسير والتخفيف، والتخلص من الأتقال في معركة العربية مع اللغات الأخرى التي دخلت حدودها الإقليمية وتخفيف مؤنتها يكثر أنصارها ويجريها على أسنتهم ميسورة.

وقد رد بعض علماء العربية سبب خروج بعض كلام العرب على القياس العام إلى الضرورة أو الشذوذ أو المخالفة أو الخطأ، وبعضهم خفي عليه ما خالف القياس، وقد صح بعض كلام العرب مخالفاً القياس العام، وليس فيه شيء مما سبق، وترجع المخالفة إلى أن القياس العام وقع على المشهور، وقضى به العلماء في عموم كلام الناس وأساليب الخطاب، بيد أن تراث العرب الذي سبق وضع القواعد العامة جمع وجوه الاختلاف في لهجات العرب واتساعها في التعبير ومباريات القول، وقد عول عليه العلماء في وضع القواعد العامة؛ ومن ثم احتملت قواعد العربية وجوهاً أخرى صحت في العربية لا مناص من قبولها من دون القياس عليها لندرتها ولتعميم العمل بقانون المشهور من كلام العرب درءاً للخلاف وتأليفاً لنظام عام يحتكم إليه متكلمو العربية جميعهم، فالعلماء

(١) حققه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت. ومن الذين احتجوا بالحديث: السهيلي (ت ٥٨١هـ) وهو أول من توسع في الاحتجاج بالحديث. وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) ومن الأعلام الذين تركوا الأخذ بالحديث: الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٧٥هـ) وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والكسائي، والفراء وعلي بن المبارك الآخر وهشام الضري، ومن الممانعين من المتأخرين: ابن الصانع (ت ٦٨٦هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

احتجوا بالنادر في تصحيح ما وقع عليه دون أن يتوسعوا في الأخذ به فلم يجعلوه قياساً. وسنبين ذلك في حديثنا عن وجوه صحت في العربية تخالف القاعدة العامة التي التزمها العلماء في القياس.

أحمل في القياس^(١) يقع على وجوه :

الأول - حمل فرع على أصل: مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، كقولهم في جمع قيمة: قيم، وديمة: ديم، (والديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق) يقال: دامت السماء تديم: ديمة. وزوج: زوجة، وثور: ثورة، لم تعتل الواو في الجمع فصحت فيه دون قلب حملاً على الأصل في المفرد، وله نظير في القرآن الكريم وكلام العرب مثل: استحوذ، وقد يحمل بناء الفعل على معنى غيره، فلا يعلّ نحو بناء افتعل من عور، يقال: اعتوروا: أي تتأوبوا، ونحو: اجتوروا: أي تجاوروا، لم يعلّ اعتور، واجتور لكونهما بمعنى من لا يعل^(٢).

والقياس في الإعلال أن تقلب الواو المفتوحة وما قبلها مفتوح ألفاً، ومثلها الياء نحو: اختار، والأصل: اختير، واكتال من اكتيل.

والمشهور في مصدر أفعّل من معتل العين أن تزداد فيه تاء في آخره عوضاً عن المحذوف (وهو عند بعض النحويين العين وعند الآخرين ألف المصدر إفعال)، نحو: أقال: إقالة، أعان: إعانة، والأصل: إقوال، وإعوان مثل: أحسن: إحسان، وأكرم: إكرام، وآمن: إيمان (والأصل: إئمان فخففت الهمزة الثانية ياء)، وحذف التاء جائز في الإضافة، بل من الفصيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

(١) القياس في العربية على أربعة أقسام: الأول - حمل فرع على أصل (القياس المساوي)، والثاني - حمل أصل على فرع (ويسمى قياس الأولي)، والثالث - حمل نظير على نظير (ويسمى المساوي أيضاً)، والرابع - حمل ضد على ضد (قياس الأثوّن). ويوجد قياس القلة، وهو أن يقاس على القليل النادر لعدم وجود ما يخالفه ولعمل العرب به. وليس الأخير بطرّد إنما هو في النادر.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٤٠٢: ١٩٨٢م ج ١ / ١٠٩.

ورأى بعض العلماء أن حذف التاء قليل والمشهور زيادتها، ولم يجعلوا الحذف قياساً، ويرون تغليب المشهور أولى، وأرى أن ترك الصحيح والفصح، والقياس على المشهور فيه مغالاة، فالأولى أن يقاس على لفظ القرآن الكريم وإن خالف المشهور الذي انتقاه العلماء من مأثور كلام العرب شعراً ونثراً؛ لأن صحة الرواية فيه وعلو الفصاحة لا يعلى عليهما، فلا مانع من إجازة الوجهين. وبعض العلماء يرى أن عدم الإتيان بالتاء في " إقام الصلاة " جاء حملاً على لفظ إيتاء، فحذفت التاء لمشاكلتها في اللفظ، وهذا ليس بممتنع أيضاً، مع العمل بحذف التاء في المصدر من أفعال معتل العين رجوعاً إلى الأصل الصحيح نحو: أحسن: إحسان، وأكرم: إكرام.

وقد سمع مصادر أخرى في العربية ليس فيها تاء عوضاً عن المحذوف نحو: إجاب من أجاب، يقال: قبول وإجاب، وجعلها علماء النحو في المسموع فقط دون المشهور^(١).

وقد صح المصدر من الحذف والقلب في إغيال وإعوال وإخيال من أغيل، أغيل، أخيل، والقياس أن يقال في الفعل: أغال، أعال، أخال ومصادرهما على غير القياس: إغيال، إعوال، إخيال، وعده سيبويه شاذاً^(٢). وقد أجاز أبو زيد التصحيح دون القلب بالإعلال في الأفعال التي لم يكن لها فعل ثلاثي^(٣).

والمصدر من استفعل استفعال، وتزاد فيه تاء إن كانت العين معتلة نحو: استقالة، استعانة، وقد خالف ذلك بعض الأفعال ومصادرهما نحو: استتوق واستحوذ واستصوب واستروح ومصادرهما: استتواق، استحواذ، استصواب، استرواح، وقد أجازها أبو زيد وعدها قياساً إذا لم يكن لها فعل ثلاثي، بيد أن

(١) ارجع إلى: شرح التصريح على التوضيح ج ٢ / ٣٩٤.

(٢) الكتاب ج ٤ / ٨٣. والنصف، لابن جني ج ١ / ٤٦٧.

(٣) شرح الشافية ج ٣ / ١١٢، ١١٣.

سيبويه حملها على الشذوذ، فالقياس الإعلال وزيادة التاء^(١)، وأميل إلى رأي أبي زيد لموافقة النص القرآني، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] وقوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] لواذ مصدر، صحت الواو لتحركها في لاوذ يقال لاوذ يلاوذ ملاوذة ولواذاً أو يلوذ لوذاً ولياذاً، انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها اتباعاً للاذ في الاعتلال^(٢)، وقد صحت الواو في المصدر مع انكسار ما قبلها؛ لأنها تصح في الفعل: لاوذ، ولو كان لياذاً لكان مثل: صام: صياماً. وتصحيح حرف العلة في بعض لهجات العرب، فبنو تميم يصححون الواو بعد الياء في: مبيوع، مخيوط، معيوب، مسيور، معيون (مغطى عليه)، مطيوب، مغيوم، مزيوت، مديون، وقد أحصى ابن جني ذلك وانتهى إلى أنه واسع فاش^(٣)، وهذه الظاهرة فاشية في الخطاب المعاصر، يقولون: مديون، مخيوط، معيوب. وصحت الواو بعد الواو في بعض ما سمع عن العرب نحو: مقوود، معوود، مصوون، مدووف (الممزوج أو المبلول)، مقوول. وقد أجازها المبرد كنزات الياء، بيد أن بعض العلماء رأوا أن ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(٤)، وهذا يجيز الإبقاء على الأصل مع ترجيح العمل بالمشهور.

الثاني- حمل أصل على فرع ويسمى "قياس الأولي": ويراد به ما

يرجح في الكلام لشهرته: ومنه الاختلاف في صرف "رحمن" ومنعه، فبعض العلماء أجاز صرفه؛ لأنه الأصل في الأسماء وليس لرحمن وزن فعلى مؤنث فعلان، وقال كثير من العلماء يمنع من الصرف؛ لأن الغالب في باب فعلان عدم الصرف، فحمل عليه، وهو أولى من الحمل على الأقل، ومثال ذلك أيضاً

(١) ارجع إلى: شرح الشافية ٣/ ١١٢، ١١٣، والكتاب لسبويه جـ ٤ / ٧١، والمنصف ابن جني ١ / ٤٦٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، المكتبة التوفيقية - جـ ١٢ / ٢٧١، ٢٧٢. والنسفي، دار الكتب، بيروت، جـ ٤ / ١٥٦.

(٣) المنصف لابن جني جـ ١ / ٢٨٦، وشرح التصريف الملوكي ص ٣٥٢.

(٤) المتع في التصريف لابن عصفور جـ ٢ / ٤٦٢، وشرح الشافية جـ ٣ / ١٤٩.

إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته، نحو: قام : قياماً . وقاوم : قوَّاماً^(١).

وقد وقع نقل في أقام ويُقيم؛ ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه متحركاً في الأصل، فلذا لم ينقل في نحو: كال وباع، وقولَ بيَّع، ووقع نقل في أقام ويقيم، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع.

وقد منع النحويون النقل في المضعف نحو: ابيضَّ واسودَّ، ثلثا يلتبس مثال بمثال، لأن ابيضَّ لو نقلت حركة عينه إلى ما قبلها لانقلبت الياء ألفاً، فتصبح اباضَّ، ثم تحذف ألف الوصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها، فتصبح " باضَّ " فيلتبس باسم الفاعل باضَّ (من البضاضة) وهي نعومة البشرة، ومثلها اسودَّ الذي يلتبس بـ " سادَّ " اسم الفاعل من سدَّ^(٢).

وقد يحمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الفرع نحو: جواز جر كلمة " الوجه " في قولك: هذا الحسنُ الوجه، فالجر في " الوجه " قيس على قولهم: " الضارب الرجل " بجر الرجل^(٣) على الإضافة إلى لفظ الضارب، وتعد الألف واللام فيها زائدتين.

والعرب إن شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه الذي لهما، فأجروا أحدهما مجرى الآخر، فقد شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، لوجود شبه بين المضارع والاسم^(٤). وشبهوا الاسم بالفعل، فأعملوه عمله فقد شبهوا اسم الفاعل والمصدر واسم المفعول والصفة المشبهة بالفعل، فهذه أسماء تعمل عمل الفعل.

(١) الكتاب لسيبويه جـ ١ / ١٩٩ : ٢٠١، ونقل عنه ابن جني هذا الرأي في الخصائص جـ ١ / ٣٠٣ : ٣١١.

(٢) ارجع إلى: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمور، مكتبة الرشد، الرياض ط ١ / ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، ص ٦٥، وهو بحث حسن في باب الجوار وهو فرع من الحمل في اللغة.

(٣) الكتاب جـ ١ / ١٩٩، ٢٠٠.

(٤) الخصائص جـ ١ / ٣٠٨ وما بعدها. والاقتراح ص ٢٢٧. يشبه المضارع الاسم المبني في أنه يتوارد عليه معان بينها الإعراب، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، والنهي عن الأول واستئناف الثاني، فيدل كل معنى منها بإعراب.

وشبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: " عليه السلام والرحمت "، وجاء ذلك في قول الشاعر أبي النجم العجلي^(١):

الله نجاك بكفي مَسْلَمَتٌ

من بعد ما وبعد ما وبعدتُ

صارت نفوس القوم عند الغلصمتُ

وكادت الحرة أن تدعى أمتُ

والمراد: مسلمة، والغلصمة، وأمة.

وبعض العرب يجري الوقف مجرى الوصل - ومنهم طييء - يقولون في الوقف: طلحت، شجرت، ثمرت، وقيل إنها سمعت في قبيلة حمير، قال رجل منهم: " ليس عندنا عرييت .. "، وأصلها: عريبة، أي: ليس عندنا عريبة كعريبتكم^(٢). وتصح التاء في الإضافة وكتب التاء في الرسم القرآني لعدم جواز الوقف على المضاف دون المضاف إليه نحو: (رحمت الله) [البقرة: ٢١٨] و(كلمت الله) [الأعراف: ١٣٧] ومثل: (سنت) [الأنفال: ٣٨] و (لعنت) [آل عمران: ٦١] و(شجرت) [الدخان: ٤٣].

وقيل إن التاء الظاهرة في الأسماء حملت على الأصل الذي كانت عليه العربية الأم وأخواتها (السامية)، والتاء أصل في تأنيث الفعل، وعدوا الهاء في الأسماء تطوراً لها في الوقف^(٣).

وبعض اللهجات المعاصرة تنطقها تاء على الأصل نحو: الحيات (الحياة)، القضات (القضاة). وقد يجري الفعل المتعدي مجرى الفعل اللازم، ويسمى التضمين لتضمنه معنى فعل آخر لازم، وقد جعل النحاة منه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] تضمن الفعل (يخالفون) معنى (يخرجون).

(١) خزائن الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ، ج ٤/ ١٧٧، ولسان العرب ٤٧٢/ ١٥٠، والخصائص ٣٠٤ / ١، وشرح المفصل ج ٥ / ٨٩، والاقتراح ص ٢٢٧، وبعدت، أراد بعدما، فأبدلت الألف هاء ثم أبدلت الهاء تاء تشبيهاً بهاء التأنيث، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٨.

(٢) أسرار العربية، ابن الأنباري، ط دمشق ص ٤١٣، وأضداد الأصمعي، تحقيق الدكتور هز ص ٤٥، ولسان العرب: عرب .

(٣) ارجع إلى: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ص ٢٦٠ ، ٢٦١.

ومنها قراءة أبي طالوت بن شداد والجارود بن أبي سبرة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] بضم الياء وفتح الدال (يُخْدَعُونَ)، نحو: خدعت زيدا نفسه؛ والتقدير عن نفسه، وعلى هذا يجوز النصب على حذف الخافض كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه.

وبعض العلماء حمله على المعنى فأضمر له ما ينصبه، فيجوز أن يقال في: خدعت زيدا عن نفسه. يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكته عليه نفسه. وقد رجح ابن جني ذلك ورآه من أسدّ مذاهب العربية، فالفعل قد يحتذي معنى صاحبه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] والأصل في رفث بها ومعها، فضمن رفث معنى الإفشاء فتعدى بإلا، يقال أفضيت إليها، ومن ثم تعدى رفث بإلى^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ [النازعات: ١٨] ومنها قولهم: هل لك في كذا؟ بمعنى: أجذبك إلى كذا وأدعوك إليه، ومعنى الآية: هل لك فيما ينفعك؟ ومن ذلك قول الفرزدق^(٢):

كيف تراني قالياً مجتياً قد قتل الله زياداً عني

استخدم "عن" مع قتل؛ لما دخله معنى قد صرفه الله عني؛ لأنه إذا قتله فقد صرف عنه.

وأجرى العرب غير اللازم مجرى اللازم، ومن ذلك قول المرار العدوي^(٣):

وقمت للزور مرتاعاً وأرقتي فقلت أهى سرت أم عاداتي حطماً

(١) المختب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٢م ج ١ / ٥٢.

(٢) المختب لابن جني، ج ١ / ٥٢.

(٣) وقيل هو لزياد بن جمل، وقد جاء في خزنة الأدب ٥ / ٢٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ج ٣ / ١٣٩٦ والخصائص ٢٠٥ / ١، والاقتراح ص ٢٢٨.

وقول الشاعر^(١):

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتابً وغاوى

والشاهد "يتق" حذف مفعوله، والأصل: ومن يتق الله، فحذف لفظ الجلالة (الله) لشهرة وقوعه مفعولاً للفعل اتقى، والعرب يجوزون حذف ما يعرف من الكلام.

وأجرى العرب النصب مجرى الرفع في الأداء الصوتي، وعلى ذلك قرأ طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان قوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤] بالاختصار على ياء واحدة مع سكونها في "يحي" وحقها النصب بعد أن، وأن تحرك الياء الثانية بالفتح (حركة النصب)، ولكن القراءة بياء واحدة ساكنة، وهي تسكن في الرفع، فأجرى النصب مجرى الرفع، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً^(٢).

ومنه قول الحطيئة^(٣):

يا دارَ هَندَ عَفَتْ إِلَّا أَثافيها بين الطوى فصارة فواديها

الشاهد: أثافي سكن الياء في موضع النصب، وهو للضرورة ويستحي بياءين في لغة الحجاز، وأما تميم فتقول: يستحي (بياء واحدة) فيحذفون إحدى الياءين، إما التي هي في عين الكلمة وإما التي في لام الكلمة، وهذا للتخفيف، ومن ذلك قول العرب: لا أكلمك حيرى دهر، فأسكن الياء في حيرى، وهي في موضع نصب، والأصل حيرى دهر^(٤).

(١) الخصائص جـ ١ / ٣٠٦ . والمختب ١ / ٣٦١ . والاقتراح ص ٢٢٨ .

(٢) البحر المحيط: ٨ / ٣٩١ . والاقتراح ص ٢٢٨ . والمختب جـ ٢ / ٣٤٢ .

(٣) ديوان الحطيئة ص ٢٠١ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٤ الطوى: البشر المطوية بالحجارة، ويريد بئراً، الصارة: جبل بين تيماء ووادي القرى.

(٤) جاء في شرح المفصل (ط التوفيقية): "أكلم جرئ دهر" بالجيم والصواب حيرى، وحيرى وحيرى وحير أمد الدهر، وتحير الدهر وبقائه. اللسان: حير م ٢ / ٦٨٢ . د دار الحديث، ولكن محقق طبعة التوفيقية لم ينتبه للخطأ، وتكرر مثله في مواضع أخرى من الكتاب، وهذا آفة محققى الطبقات التجارية وضعاف التحقيق من غير العلماء.

أي: مدة الدهر، فحذف إحدى الياءين، فبقيت الأولى ساكنة كما كانت قبل الحذف، وقال الفرزدق^(١) في نصر بن سيار:

تَأْمَلْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرَهُ
حذف إحدى الياءين من أي، وقيل هذا جائز للوزن ويجوز تخفيفاً، ومثال ذلك قول الشاعر أبي كبير الهذلي:

أَزْهَيْرَ إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فَإِنِّي رَبُّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفْتٍ بِهِيْضَلٍ
وقد حذف الباء الثانية المفتوحة وأبقى الأولى الساكنة^(٢) وروى بفتح باء "رب"، وقيل خففت للتكثير، والأصل فيها التقليل.

وَحُمِلَ الْجَرُّ عَلَى النَّصْبِ فِي مَا لَا يَنْصَرَفُ مِثْلَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ
في المثنى والجمع، فالياء علامة الجر فيهما، وينصبان أيضاً بالياء حملاً على ياء الجر، وحمل كذلك ما لا ينصرف في الجر على النصب، فالممنوع من الصرف ينصب بالفتحة نيابة عن الكسرة، كقولك: "مررت بإبراهيم"، وحمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

وَنُونٌ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ إِتِّبَاعًا لِلْمَنْصَرَفِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] وسبأ اسم القبيلة، فيمنع من الصرف، لكنه حمل على غيره، وبعض العلماء يرى أنه اسم جد القبيلة فصرفه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] نُونٌ سَلَاسِلًا حملاً على أغلال، ووزن فعال لا ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف لمنتهى الجموع.

(١) لسان العرب م ٢/٦٨٢. مادة حير، والأشباه والنظائر ج ١/٤٨، ومعنى اللبيب ١/١٠٧، وفسر السَّمَاكَيْنِ مجموعة من النجوم.

(٢) ديوان الهذليين ج ٢ / ٨٨ شرح الشافعية ج ٤/ ٢٨٤ وشرح المفصل م ٤/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥، وقد رويست "رب" بالفتح فيه للتخفيف، وزهير يريد زهيرة، والقذال: ما بين الأذنين والقفا، وهيضل: جماعة متسلحة أمرهم في الحرب واحد. ولجب: له جلبة، مرمى: ذو مراصة وشدة. والبيت منسوب لأبي كبير الهذلي.

ومثله قوارير في ﴿قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦، ١٥] ^(١).
وحملت الألف على الياء في قول رؤبة ^(٢):

إذا العجوزُ غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

الشاهد الألف في ترضاها، والأصل ولا ترضها، ولكنه لم يحذف الألف بل أثبت الشاعر الياء دون حذف في قوله ^(٣):

ألم يأتيك والأبواء تنمى بما لاقت لبون بني زياد؟

فحمل الشاعر الألف في "ترضاها" على الياء في "ألم يأتيك" وقيل الزيادة للضرورة، وقيل هذا توسع وقيل لغة، وقد قيل إنه لم يحذف للضرورة الشعرية. كما شبهت الياء بالألف في "أيديهن" في قوله أيضاً ^(٤):

كأنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرْقُ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقُ

سكن الياء في أَيْدِيَهُنَّ، والأصل أن تتصب بأن، ولعل الداعي إليه الوزن. ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل، ومن ذلك قول الفرزدق ^(٥):

بالوارثِ الباعثِ الأموتِ قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

الشاهد: ضمنت إياهم الأرض، والقياس: ضمنتهم الأرض.

ووضع كذلك الضمير المتصل موضع المنفصل في قول الشاعر ^(٦):

(١) ورد لفظ سلسلاً في الرسم أعلاه الصفر المستدير للدلالة على زيادة الحرف وعدم النطق به، ومثله قواريراً، وهذا المشهور الذي يوافق الإعراب، وقد ورد التنوين في بعض القراءات (نافع، والكسائي، وهشام، وأبو بكر) ووردت سبأ منونة في الرسم المصحف والتنوين يراد به جد القليلة.

(٢) ديوان رؤبة ملحق ديوانه ص ١٧٩، الخصائص ج ١/ ٣٠٧ وخزانة الأدب ج ٨/ ٣٥٩. وشرح المفصل ج ١٠/ ١٠٦. والاقتراح ص ٢٢٩.

(٣) البيت لقيس بن زهير العيسى، شرح شافية بن الحاجب ١٨٤/ ٣ وأوضح المسالك ج ١/ ٨٦، الختسب ج ١/ ٦٧، والكتاب ج ٢/ ٥٩، وهو لقيس بن زهير العيسى، ويروى: ألم يبلغك مكان يأتيك، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) ديوان رؤبة (المحقق) ص ١٧٩، شرح الشافية ١٨٤/ ٣، والعين ٢٢/ ٥، والأشباة والنظائر ٢٦٩/ ١، الخصائص ٣٠٦/ ١، والختسب ١/ ١٢٦، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٧، والاقتراح ص ٢٢.

والفرق: المكان المستوى لا حجارة فيه. الورق الدراهم، وانظر لسان العرب، مادة رضى ج ٢/ ١٦٥.

(٥) ارجع إلى: الختسب ج ١/ ١٢٦، والكشاف للزمخشري، مكتبة مصر م ٤/ ٥١٣، ٥١٤.

(٦) الخصائص ١/ ٣٠٧. ٢/ ١٩٥. وشرح المفصل ج ٣/ ١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، والاقتراح ص ٢٣٠.

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديارُ

ورأى بعض العلماء أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه، فوقع حملاً عليه^(١).

ويجوز استعمال الضمير الأول متصلاً والثاني منفصلاً، في المتعدي للمفعولين، ومنه قول سهل بن سعد رضي الله عنه: " فأعطاه إياه " ^(٢)، وقول هرقل لأبي سفيان رضي الله عنه: " كيف قتالكم إياه؟ " ^(٣)، واللفظ العربي للراوي أبي سفيان رضي الله عنه وقول القوم للرجل: " ما أحسنت، سألتها إياه " ^(٤).

ورأى ابن مالك أن هذا جائز مع إمكان استعماله متصلاً^(٥)، والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، لتعذره لإضمار الفاعل نحو: قوله تعالى ﴿وَيَا أَيُّهَا فَارُهْبُون﴾ [البقرة: ٤٠]. ويجوز الاتصال والانفصال إن اختلف الضميران، ولم يحتمل اللبس نحو قول النبي ﷺ: " ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم " ^(٦)، يجوز الاتصال والانفصال. وعند تقديم الضمير المفعول وحقه التقديم نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا نَعْبُدُ﴾ [فاتحة الكتاب: ٥] وعند استخدام العطف بين الضميرين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١]، وعند وقوع الضمير بعد " إلا "، قال تعالى: ﴿أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وبعد واو المصاحبة، قال أبو ذؤيب الهزلي^(٧):

(١) الاقتراح ص ٣٢٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب في الشرب.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي.

(٤) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة.

(٥) شواهد التوضيح والصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك جهال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق محمد

فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٤، ٢٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب. والحنث: الإدراك والبلوغ.

(٧) شواهد التوضيح ص ٢٥، والمعنى: حلفت أن أكتب قصيدة فكيفما تكون أنت وهي مثلاً بعدي.

فَأَلَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَة تكون وإياها بها مثلاً بعدي

وصح اتصال الضميرين في المتعدي إلى مفعولين، وهو الأصل.
ومنه قول المرأة: "يا رسول الله إني نسجت هذه بيدي لأكسوكها" (١).
ويتصل خبر كان أو إحدى أخواتها بها عند إضمار اسمها، وهو الأفسح
كقول النبي ﷺ لعمره رضي الله عنه في ابن صياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه
فلا خير لك في قتله" (٢).

ويجوز الفصل إن أظهرت اسم الفعل الناسخ في نحو: "صديقي كنت إياه"،
والاتصال أفصح لثبوته في أفصح كلام العرب المنثور وبعض الشعر.
ورأى ابن مالك أن استعمال المتصل أصلاً؛ لأنه أخصر وأبين؛ لأنه لا يقع
به لبس، وقد يقع اللبس في المنفصل، نحو: إياك أخاف، فيه وجوه: أن يريد
تحذيره من شيء، أو أن المخاطب خائف، أو أن المتكلم يخافه.
وقوله: "أخافك" أخصر في اللفظ وأبين في المعنى، فالمراد خوف
المتحدث من المخاطب، وأمن اللبس (٣).

ويجوز فصل الضمير للضرورة الشعرية، كقول الشاعر (٤):

أما عطاؤك يا ابن الأكرمين فقد جعلت إياه بالتعميم مبذولا
الضمير إياه: منفصل؛ لإقامة الوزن.

ويجوز في كان وأخواتها إن اتصل بها ضمير الرفع نحو قول الشاعر (٥):
عهدتُ خليلي نفعهُ متتابع فإن كنت إياه فإياه كنُ حقاً

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والخبرة والشملة.

(٢) شواهد التوضيح ص ٢٧، رواه مسلم في كتاب الفتن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وجاءت رواية "وإن يكن السدى

تخاف من تستطيع قتله" وكان تامة. وارجع إلى صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٨ / ٥٣، ٥٤، وروى "فلن تستطيع قتله".

(٣) نفسه ص ٢٦.

(٤) شواهد التوضيح ص ٢٧، والبيت مجهول.

(٥) شواهد التوضيح ص ٢٨ والبيت مجهول.

فضل الضمير إياه في: إن كنت إياه، وهذا جائز بكننت ضمير الرفع، وهذا قليل في الشعر والمشهور اتصال الضمير.

والرأي عند ابن مالك أن الأصل اتصال الضمير أو الضميرين، فهو الأصل والثابت في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَآمِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. والحديث الصحيح على لسان الخضر عليه السلام: "يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه" (١)، وما جاء في الأحاديث التي سبق ذكرها "لأكسوكها" و "أكسنيها". وهنالك مواضع خصّها ابن مالك بالانفصال، أوجبها في بعضها وجوزّها في أخرى، منها:

- إذا تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً نحو: فأعطاه إياه، لعدم جواز قولنا: فأعطاهوه، متصلاً؛ لما فيه من استتقال توالي المثلين مع إيهام كون الثاني توكيداً للأول.

- إن اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو: فأعطاه إياها أو في التثنية والجمع بصيغة واحدة نحو: "أعطاهما إياهما، وأعطاهم إياهم، وأعطاهن إياهن"، فالاتصال ممتنع هنا للاستتقال واحتمال اللبس، ويجوز الاتصال والانفصال لعدم الثقل واللبس، وقد بينا ذلك في جواز الانفصال والاتصال.

- ورجّح ابن مالك الانفصال على الاتصال إن اختلف الضميران وتقاربت الهاءات نحو: أعطاهوها وأعطاهاه، فالانفصال هنا حسن للتخلص من قرب الهاء من الهاء وليس بينهما فصل إلا بالواو، وهي إشباع للضمة في أعطاهوها، والألف. إشباع للفتحة في أعطاهاه (٢)، وهذا بخلاف أسمعهموها وأعطاهماه، ففرقت الميم والألف بين الهاءين.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله.

(٢) ارجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٩، ٣٠، وارجع إلى: شرح قصيدة كعب بن زهير، ابن هشام، ص ٥٢، ١٥٣.

- ويرجح الاتصال إن اختلف الضميران في الرتبة، وقدم أقربهما رتبة نحو: أعطيتكهوه وأعطيتك إياه، والاتصال أرجح لموافقته الفصح والمشهور. وسيبويه يرى الاتصال واجباً والانفصال ممتنعاً، وخالفه ابن مالك ورجح الاتصال على الانفصال وجوز الانفصال لثبوت العمل به في فصح ما ثبت في صحيح الرواية، وأرجح رأي ابن مالك لثبوت الأدلة فيه، ولما فيه من توسعة في القاعدة مع ترجيح العمل بالأرجح وعدم تخطئة الوجه الثاني الذي يجوز الانفصال، ولشروع الفصل في خطابنا المعاصر نحو: سلمت إياه، ولدفع التشابه في نحو: أعطاهوها وأعطاهاه وأعطاهوهم، وأعطاهوك، فالانفصال حسن في قولنا: أعطاه إياها. وصعوبة النطق في: أعطيتهو، والمتكلم يميل إلى السهل ويتخلص من الثقيل.

ويحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل^(١). ومن ذلك حمل الإعراب في الفعل المضارع على الإعراب في الاسم، فالإعراب في الأفعال فرع يختص به المضارع فقط، فالأصل في الأفعال البناء، وهو أصل في الأسماء، وقد أعرب المضارع كالاسم لمشابهته الاسم في وجهين أولهما - دخول لام الابتداء عليه كالاسم. ثانيهما - أنه على حركة الاسم وسكونه، فيعرب بالضم في الرفع، وينصب بالفتحة^(٢).

وقد يحمل الأصل على غيره فيشاكله، جاء في حديث النبي ﷺ: "أَيُّتَكُنَّ صاحبة الجمل الأدب تنبجها كلاب الحوَّاب"، فكَّ (الأدب) قياساً على الحوَّاب، والأصل الإدغام الأدب^(٣).

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ص ١٠٧، ١٠٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٩١.

(٣) الأشباه والنظائر ج ١ / ١٩، والحديث رواه أحمد في مسنده ٩٧/٦ وذكره الألباني في الأحاديث الصحيحة ٤٧٤، والحوَّاب الوادي الواسع، وقد وقع الحديث للسيدة عائشة رضي الله عنها، فقد أخرجها الناس إلى العراق، وندمت على الخروج يوم الجمل.

ومنه حَمَلَ الأصل على الفرع كحذف الحروف للجزم، وهي أصول حملاً على حذف الحركات له، والحركات زوائد. ومنه حَمَلَ الاسم على الفعل في منع الصرف، وحَمَلَهُ على الحرف في البناء، والاسم أصل، وهما فرعان. وقد حملت " ليس وعسى " في عدم التصرف على " ما و لعل " وقد رأى بعض العلماء أنهما حرفان لعدم تصرفهما في المضارع. وحملت " ما " على ليس، فعملت عملها عند من يعملون " ما " عمل " ليس " نحو: ما أحدٌ نائماً^(١).

وحملت " متى " على " إذا "، و " إذا " على " متى "، وحملت " لو " على " إن " في الجزم بها^(٢)، وسوف نبين ذلك في الحمل في الحروف والإعراب.

الثالث - حمل نظر على نظير، وسمى قياس المساوي أيضاً، والنظير إما

في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، أولهما - النظير في اللفظ نحو: زيادة " إن " بعد " ما " المصدرية الظرفية، والموصولة؛ لأنهما بلفظ " ما " النافية. وكف " إن " المخففة الزائدة " ما " عن العمل قياساً على ما بعد إن وأخواتها نحو: ما إن زيد قائم، برفع قائم، وبعض العلماء أجاز النصب لمجيئه في نادر كلام العرب و " إن " تقاس على " ما " في: إنما زيد قائم. فكفتها عن العمل.

ومنه أيضاً دخول " لام " الابتداء على " ما " النافية حملاً في اللفظ على " ما " الموصولة^(٣). ومنه توكيد المضارع بـ " النون " بعد " لا " النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية.

ومنه حمل " أن " المصدرية التي تنصب الفعل على " ما " المصدرية فلم تعمل أن النصب في صلتها لحملها على عدم عمل " ما "، ومن ذلك قراءة مجاهد بالرفع: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) ارجع إلى: الخصائص جـ ١ / ٣٠٣ - ٣١١، والاقتراح ص ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ص ١٩.

(٣) ارجع إلى: الاقتراح ص ٢٣٢، وشرح ابن عقيل، دار التراث جـ ١ / ٣٠٣.

برفع يتم^(١).

ومنه حذف فاعل " أفعل به " في التعجب، لما كان مشابهاً للفعل الأمر في اللفظ. ومنه: بناء باب " حَذَّام " على الكسر، تشبيهاً له بـ " ذَرَّكَ " و " نَزَّالِ "، فحمل على ذلك قطام ورقاش.

وبناء " حاشا " الاسمية، لشبهها في اللفظ بـ " حاشا " الحرفية.

ومنه إدغام الحرف في مقاربه في المخرج أو نظيره فيه وليس من جنسه، وقد أدغم فيه لمشاركته إياه المخرج أو في صفة؛ فحمل عليه وأدغم فيه.

ثانيهما - النظير في المعنى، ويراد به حمل اللفظ على نظيره في المعنى. ومنه جواز قولنا: " غيرُ قائمٍ الزيدان " حملاً في المعنى على " ما قام الزيدان "، لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر فيسد مسده، ونحو: أمضروبُ الزيدان - الآن أو غداً " الزيدان : نائب فاعل.

ومنه: الحُدَاث جمع على غير قياس، والأصل: المتحدثون، ولكنه حمل في الجمع على نظيره في المعنى سامر: سُمَّار، فإن السمار المتحدثون، فجمع على ما حمل معناه.

ثالثهما - النظير في اللفظ والمعنى معاً، ومن أمثلته حمل اسم التفضيل على " أفعل " في التعجب، فقد منعت أفعل التفضيل من أن ترفع الاسم الظاهر بعدها لشبهها بـ " أفعل " في التعجب وزناً وأصلاً إفادة للمبالغة.

وأجاز العرب تصغير " أفعل " في التعجب " لشبهه بأفعل التفضيل فحمل عليه في التصغير. يقولون: أُمِيلِح، وأُحَيْسِن^(٢).

الرابع - حمل ضد على ضد ، ويسمى " قياس الأدون "، فقد يحمل الشيء

على مقابله، وعلى مقابل مقابله وعلى مقابل مقابل مقابله.

(١) شرح الفصل: ابن يعيش، المكتبة التوفيقية م ٤ / ٦٥.

(٢) الاقتراح ص ٢٣٢.

فالأول- نحو: " لم يضرب الرجل "، حمل الجزم على الجر، فقد تحركت الباء بالكسر لالتقاء الساكنين جوازاً.

والثاني- نحو: " اضرب الرجل " حمل البناء فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب.
والثالث- " اضرب الرجل " حمل السكون في البناء فيه على الكسر في الإعراب الذي هو مساوٍ للجر الذي هو مقابل الجزم، والجزم مساوٍ للسكون، فالجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء، فحمل الكسر على الجر الذي هو مقابل الجزم، والجزم مقابل السكون.

وجعل سيبويه اللام وحدها للتعريف قياساً على التتوين في التكرير، وهو نقيضه، ويقال: رضى على، والأصل: رضى عنى، فعدى الفعل بعلى؛ لأنه بمعنى سخط على، فحملت على نقيض المعنى، ومنه قول القحيف العقيلي: (١)

إذا رضيت على بنو قشير
لعمرك الله أعجبنى رضاها

يريد: إذا سخطت على.

وحمل الحروف العاملة النصب على الحروف العاملة الجزم، وحمل الجازم على الناصب كالنصب بـ " لم " حملاً على الجزم بـ " لن " وهى حرف ناصب وحملت على الجازم فإن الأولى (لم) لنفي الماضي والثانية (لن) لنفي المستقبل (٢).

ومنه حمل كم في الاستفهام على معنى حرف الاستفهام، فتبنى حملاً على الحرف، وإن كانت خبرية تبنى حملاً على " رب " وكم الخبرية نقيض كم الاستفهام، وكم للتكثير ورب للنقليل فحمل النقيض على النقيض للمشكلة.

ومنه حمل بناء الجمع على نقيض معناه نحو: جمع أفعال على فعال، وأفعال مؤنثها فعلاء، وتجمع على فُعل وأفاعِل نحو: حُمُر وأحَامِر، ولكن أعجف

(١) الأشباه والنظائر جـ ١/ ٢١٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٠.

(٢) ارجع إلى: الاقتراح ص ٢٣٣.

جمعت على عجاف وزن فعال، قال تعالى: ﴿سَبْعُ عِجَافٍ﴾ [يوسف: ٤٣] والقياس: عجافات وجاء في النص عجاف لتمام سمان، وهذا حمل على نقيض معناه سمان في الآية، فشاكل بينهما في البناء لتحسين اللفظ في السمع.

الحمل على القليل، ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له، ومثال القياس على القليل، قولهم في النسب إلى "شنوءة" (اسم قبيلة): شنئي، وليس له نظير له في الألفاظ المسموعة، وقد نطقت به العرب، ويقاس عليه إجماعاً، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به^(١). ويقاس على شنوءة: ركوبة: ركبي، وحلوبة: حلبي، وقتوبة: قنبي، لقد أجروا فيما سبق وزن "فعولة" مجرى "فعيلة" للمشابهة بينهما من أن كل منهما ثلاثي، وأن ثالثهما حرف لين وآخرهما تاء التأنيث، وأن وزني "فعول" و "فعيل" يتواردان نحو: "أثيم" و "أثوم" و "رحيم" و "رحوم" و "مشي" و "مشو" و "نهي" عن الشيء و "نهو". فلما وقع الشبهة والمشاركة بينهما في هذه الأمور جرت واو "شنوءة" مجرى ياء "حنيفة"، فالنسب إلى حنيفة يكون بحذف حرف اللين وتاء التأنيث، يقال حنفي، وهو القياس، وحذفت الواو وتاء التأنيث في شنوءة قياساً على ما حذف في النسب إلى "حنيفة"، وهي كلمة واحدة وعليها وقع القياس في: ركوبة، وحلوبة، وقتوبة، ولكن لا يطرد هذا القياس في مضعف العين واللام لنقله؛ لأن باب "فعيلة" المضاعف نحو "جليلة" لا يقال فيه جليلي استتقلاً، بل هو على الأصل: جليلي، ويقاس عليها خليل: خليلي.

ولا يجوز أيضاً في وزن "فعولة" المضاعف فلا يجوز في ضرورة: ضرري، ولا في حرورة: حرري لنقله^(٢). فالحائز فيهما: ضروري، وحروري،

(١) الاقتراح ص ١٦٩.

(٢) ضرورة: اسم لمصدر الاضطراب، ورجل ضرورة: ذو حاجة. وحرورة: وحروراء موضع من الكوفة أقام به الخوارج، ونسب إليها الخوارج: حروري، ويقال في الجمع حرورية مثل: الشعبية والمفرد شعوري.

وأجاز العلماء النسب لاسم الجمع الذي غلب في جنس أو جيل من الناس أو جماعة نحو: أنصار: أنصاري، ومجوس: مجوسي، ويهود: يهودي، وشُعُوب (جماعة من العجم تتعصب للعجم وتفضلهم على العرب) : شُعُوبِي، جاز النسب للجمع لغابته فيهم على المفرد. والحذف في غير المضاعف هو القياس، فيقال في: قریش: قرشي، وثقيف: ثَقَفِي، وجهينة: جُهَنِي^(١).

وقد حمل الصحيح على المَعْتَل في قراءة أُسَيْد عن الأعرج: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةً﴾ [البقرة: ٢٣٣] بإسكان الراء، والأصل في التسكين أن يقال: لا تضارِرُ بفك التضعيف، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، و " تضار " براء ساكنة حذفت الراء الثانية المتحركة؛ لأنها أضعف تخفيفاً للتخلص من استئصال التكرير.

ولكن المحذوف في قوله تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] هو الحرف الثاني والأصل ظلل، وذلك أنهم شبهوا المضعف بالمعتل العين، فحملوا ظلت على لست، والأصل: ليس، فحذفت الياء لسكون السين بعدها عند اتصالها بالتاء المتحركة وقيس على ذلك: مَسَتْ في مسست، وأحست في أحسست. وقال أبو زبيد^(٢):

خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فُهْنٌ إليه شُوسُ

والأصل: " أحسنا به " فحذفت السين الأولى قياساً على الأجوف، فحذف الحرف تشبيهاً بحروف اللين، وحروف اللين تصح بعد الألف في مثل: عاود، طاول، بايع، سائر، ولكن الراء الأولى لم تحذف في تضار؛ لأنها لو حذفت بقيت الراء المتحركة على الأصل، والحرف الأخير في الحذف يبقى على حركته نحو: لا توالِ ظالماً، وهذا يؤكد أن الراء الثانية المحذوفة وبقيت الساكنة^(٣).

(١) ارجع إلى: الاقتراح للسيوطي ص ٢٢٣ - ٢٢٥، والخصائص ج ١ / ١١٥.

(٢) المختص ج ١ / ١٢٣ والثوس: جمع أشوس وشوساء: النظر بمؤخرة العين تكبراً وتغيظاً، وهو من قصيدة وصف فيها الأسد.

(٣) المختص ج ١ / ١٢٣.

والحركة تبقى على الأصل؛ لتكون دليلاً على المحذوف نحو: ادعُ، الأصل ادعُو فالضمة دليل على الواو، ومثلها: اسمٌ من سمو، واقضِ، الكسرة دليل على الياء في قضى، ومثلها امضِ، واهد.

وقد يكون التتوين بالكسر دليلاً على الياء نحو: قاضٍ، ماضٍ. وتبقى في ترخيم المعتل نحو: يا حارٍ، ويا سارٍ وبقيت في الصحيح حملاً على المعتل في نحو: يا قاصٍ (من قاصّ وزن فاعِلٍ)، ويا صاحٍ (يا صاحِبِي). والكسرة فيه حركة العين في بناء فاعلٍ، وليست عوضاً عن المحذوف، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف قبل واو الجماعة نحو: سَعَوْا، غَوَوْا. وبقيت الواو في العواور، ومنها قول الشاعر (جندل بن المثنى)^(١):

غرك أن تقاربت أبا عري

حنى عظامي وأراه ثاغري

وكحل العينين بالعواور

صحت الواو الثانية وتحركت بالكسر بعد الألف، لتكون دليلاً على الياء التي حذفت لإقامة حرف الروى، والظاهر أنها تقلب كما قلبت في أوائل، والأصل: وواول مفردها أوّل ضد الآخر، والأصل: أوّل أو ووأل، فقلبت الواو الأولى همزة. والحقيقة أنها ليست منها، فالأصل العواوير وحذفت الياء تخفيفاً، وجعل تصحيح الواو في العواور، دليلاً على إرادة الياء في عواوير فعدل عن الأصل إلى الفرع للدلالة على المحذوف، والحذف للتخفيف جائز فيما لا لبس فيه، ومن ذلك قول الشاعر^(٢):

ارهن بنيك عنهم أرهن بني

(١) الكتاب لسيبويه جـ ١ / ٣٧٠، والخصائص جـ ١ / ١٩٥، وجـ ٣ / ١٦٤، ٣٢٦. واختب جـ ١ / ١٠٨ واللسان: رهن.

وثاغري: من خفرتة أى: كسر ثغره، وهو في الأصل المبسم، ثم أطلق على الثنايا أراه من راه الشيء رواهاً اضطرب، والعواور جمع عوار، وهو جمع العين وفسر بالرمد، وبالوخذ يجده الإنسان في عينه، والمخاطب في البيت امرأة.

(٢) اختب جـ ١ / ١٠٨.

بتسكين ياء بني الثانية، فحذف الياء لتخفيف القافية، وهذا جائز في الشعر،
ومن ذلك قول الفرزدق^(١) :

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
خفف الياء في أيُّهُمَا، والأصل التضعيف، ولكنه حذف الياء الثانية لإقامة
الوزن.

ووقع في بعض قول العرب نحو: الطجع، والأكثر والأقرب أن يقول
اضطجع وزن افتعل، قلبت التاء طاء لمجاورتها الضاد المفخمة، وهذا قياس
فيما كانت فاؤه من أصوات التخفيف (ص، ض، ط، ظ).

وقولهم: " الطجع " قلبت الضاد لاماً، فانتفى بذلك سبب القلب، فحق التاء
في افتعل أن تعود تاء على الأصل، فيقال: التجع؛ لأن اللام لا تستوجب قلب
التاء طاء، قياساً على التجم، والتحم، والتأم، والتجأ^(٢).

ولكن من قال الطجع أبقي على القلب تنبيهاً على الأصل الذي عدلوا عنه،
وهو اضطجع، فأبقوا الطاء على أصلها من البدل، ليعلم أصل البناء، ومن ثم
ترك الضاد؛ لتكون دليلاً على قلب الضاد لاماً؛ فالأصل: اضطجع وزن افتعل
من الضجعة. وقولهم: العواور، صحت الواو الثانية وقبلها ألف، وحقها في
القياس أن تكون العوائر، مثل: الفضائل، والعمائر، والقبائل، وأوائل والأصل
أواول، والعواور لا تحمل على ذلك في القياس؛ لأنها ليست من هذا البناء
فأصلها العواوير، فحذفت الياء تخفيفاً فصحت الواو بالكسر؛ لتكون دليلاً
على الأصل، فدللت على المحذوف بمخالفة القياس تنبيهاً على الأصل.

الحمل على ماله نظير: احتملت بعض الألفاظ وجوهاً من التصريف،
فرجح فيها ماله نظير، ومن ذلك: مروان: يحتمل أن يكون وزن فعلان؛ فتكون

(١) ديوان الفرزدق ص ٢٤٦ السماكان: كوكبان نيران يقال لأحدهما السماك الراح، لأن أمامه كوكباً صغيراً، يقال له راية إسماك

ورحمه، وآخر السماك الأعزل؛ لأن ليس أمامه شيء.

(٢) المختصب ج ١ / ١٢٤.

الألف والنون زائدتين، ويحتمل أن يكون وزنه مفعلاً؛ فتكون الميم والألف زائدتين، ويحتمل أن يكون وزنه فعوالاً، فتكون الواو والألف زائدتين، وقد رجح العلماء الوزن الأول فعلاً؛ لأن له نظيراً فحماً عليه، وليس للآخرين نظير فتركاً^(١).

وتزاد الميم في آخر الكلمة نحو: حُلِّقُوا وزن فعْلُوم، لأنه من الحلق، ويُلْعَمُ، لأنه من البلع، وسَرَطَمَ: فعْلَمَ؛ لأنه من الاستراط، ورَأَسَ صُلَّامٍ: فعَالِمٌ؛ لأنه من الصلْد، وأَسَدَ ضُبَّارمَ: فعَالِمٌ؛ لأنه من الضَبَّر، والتضبير، وقد زِيدَت الواو في اللهم، وقد قيل إنها زِيدَت عوضاً عن ياء النداء، وقد روى ما يخالف ذلك.

ومنه قول الشاعر^(٢):

إني إذا ما حَدَّثَ أَلَمًا أقول : يا اللهمَّ يا اللَّهُمَّا

وقيل فيه: زِيدَت للضرورة الشعرية، وقيل أصلها: يا الله أمَّ، أي: أقصد، فسقطت الهمزة لكثرة الاستعمال واتصلت الميم بلفظ الجلالة. وزِيدَت الميم للمبالغة في زرقم لشديد الزرقعة، وشَدَقَمَ: عظيم الشدق، وشَجَعَمَ، ومنه قولهم: الشجاع الشجعم؛ لتوكيد الشجاعة، وحُلِّمَ: من الحلكة، شدة السواد. ودرِمَ: من الأدر (لا أسنان له). ودَلِّمَ: من الدلق. وفُسِّخَ من الفسحة، وامرأة خَدَلَمَ: للخدلة، وصلَّقَمَ: من الصلق (الصراخ)، وهذا من النادر. وأنمًا، وأنتم، وقمتما، وضربتكما، وضربتكموا، وبهما وبهم الميم فيها زائدة، وقد زِيدَت الألف بعد الميم في المثني لإخلاص التنثية، وزِيدَت الميم للدلالة على الجمع^(٣).

(١) والأشباه والنظائر ج ١ / ١٩٦.

(٢) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر ٤١/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤. ونسب لأمية بن أبي الصلت، خزانة الأدب ٢٩٥/٢.

وأوضح المسالك ٣١/٤، والمقتضب ٢٤٢/٤، سر صناعة الإعراب ج ١، ص ٤٢٦، ٤٣٢، واختصم ٢٣٨/٢.

(٣) التصريف الملوكي ص ٥٧ : ٥٩. وسر صناعة الإعراب (التوفيقية) ج ٢ / ٤٩.

وقد بحث العلماء زيادة الميم في ابنم، فزادوا فيه الميم كما زادوها في الفم، والأصل فاه وفوه وفيه، من فوه قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] ولم يرد فيه: بأفمهم، وقد زيدت الميم في المفرد وزيدت في المثني، ومن ذلك قول الشاعر:

منا ضرار وابنماه وحاجب

وجاء في الجمع ، قال الشاعر^(١):

أَتَظْلَمُ جَارَتِيكَ عَقَالَ بَكَرٍ وَقَدْ أُوتِيتُ مَالاً وَابْنَمِينَا

الشاهد: ابنمينا، جمع ابنم جمع بنين. ويرى بعض العلماء أن الميم تحولت إلى نون في حرف الإعراب في العربية الشمالية، وأصبح في العربية الجنوبية التميم (ميم آخر الكلمة) في مقابل تتوين في العربية الشمالية.

وقد خَرَجَ عليه بعض العلماء بعض ما في الشعر، ومنه قول المثلث^(٢):

وَهَلْ أُمٌّ غَيْرَهَا إِنْ هَجَوْتَهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

والميم فيه من أثر التتوين الذي تطور إلى ميم خالصة ثم جرى عليه الإعراب مثلما جرى على الحرف الذي يسبقه النون " ابْنَمَا " ^(٣).

و " فم " الميم ليست أصلاً فيه، وقد اشتهر لفظ " الفم " فعدت الميم من لفظه فتنوا بها وجمعوا، قال الفرزدق^(٤):

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِي

جاءت الواو بعد الميم في فمويها وجاءت ياء المثني بعدها، وأصلها: فوه، وهذا هو المشهور فيها، وقد حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة، لخفائها وقربها

(١) الجمهرة جـ ٣ / ١٨٥ ، ٤٨٦ ، واللهجات العربية في التراث جـ ١ / ١٤٨ .

وقال الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِي

(٢) ديوان المثلث ص ٣٠ .

(٣) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٤٧ .

(٤) الديوان ص ٥٤١ ، وفيه: تفلا، سر صناعة الإعراب (ط التوفيقية) جـ ٢ / ٥١ ، واخترت م ٢٣٨/٢ .

في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، وبقيت الواو وهي عين الكلمة وعين حرف الإعراب.

والقياس أن تقلب الواو في "فو" ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ويدخل التنوين عليها كما دخل على نظيريهما عصاً ورحى، وهذا يستوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد، فيمتنع ذلك لئلا يشبه الحرف، فأبدلت الواو في "فو" ميماً ولم تحذف، واختاروا الميم؛ لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال، وهما من الشفتين^(١). وصوت الميم يضارع الواو في امتداد الهواء، وأرى أن الواو في "فو" قلبت ميماً، لأنها من مخرج الواو، وقد وقع القلب نتيجة غلق الشفتين في نطق الواو التي تستدير فيها الشفتان، فتتطق الواو ميماً في آخر الكلمة ويقع هذا في نظيرها في مثل نطق العوام: واو الجماعة التي يسبقها حرف شفوي نحو: الأولاد شربم، والأصل شربوا، فقد تأثرت الواو بغلق الشفتين في الباء فصارت ميماً، وهو تأثر عضوي، وارجح أنها صارت ميماً في الوقف لا الوصل ثم لزم الميم وقفاً ووصلاً.

وقد يؤتى بالميم زائدة تأثراً بصوت يشاركها في الصفة، فالميم والنون تغنان، وتقع الغنة فيهما في تجويف الأنف، فظهرت ميم خفيفة بعد النون فقليل "ابنم"، ووقع ذلك في بعض لهجات العرب وعرفت بالتميم، وقد عدت الميم لشهرتها في فم أصلاً فثبتت في التثنية والجمع، فقالوا فمان، وقالوا: فموان، والجمع: فمون وفمين، وهذا توجيه الصرفيين لظاهرة زيادة الميم في فم.

وقد فسر علماء الأصوات زيادة الميم في فم تفسيراً آخر له أثر في اللغات التي تدخل في الفرع الذي تدخل فيه العربية، أنه تطور صوتي على الترجيح لصوت التنوين في آخر الكلمة المعربة، وقد قيل إنها ظاهرة صوتية عرفت بالتميم في بعض اللغات السامية القديمة ويكون ميماً في آخر الكلمة ويقابله

(١) سر صناعة الإعراب ج ١ / ١١٣، والأشباه والنظائر ج ١ / ١٩٧، وجمع الموامع م ١٤٢ / ١٤٣.

التتوين في العربية يقال في الأكادية **Kalbum**، وهو كلب في العربية. وهناك علاقة صوتية بين الميم والنون فهما أنفيان فيهما غنة من الأنف ومجهوران فوق بينهما إبدال، ومن ثم وقعا في فواصل الآيات، قال تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ * وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ١ - ٤].

ووقعتا في روي بعض الشعر، قال الراجز^(١):

والله ما فضلى على الجيران

إلا على الأخوال والأعمام

وقد يبنى القياس في الخطاب على النادر، وقد توسع الخطاب المعاصر في بعضه ومنه النسب بزيادة الألف والنون في المنسوب إليه، نحو: علماني، روحاني، نفساني، فكهاني، قياساً على رباني، وهو من النادر قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] وليس في القرآن غيرها، ومفرد ربانيين رباني: العالم الفقيه، وهو مشتق من رب، واستخدم في العارف بعلوم الدين والمقيم على العبادة^(٢).

وقد توسع الخطاب المعاصر فيها، وصارت نسباً شائعاً فيه، وصار بدلاً من النسب إلى المفرد: نفسي، روحي، علمي (أو عالمي).

وقيس على الشاذ، نحو بناء تمفعل^(٣)، الميم فيه زائدة، وقد سيق هذا البناء للدلالة على الادعاء نحو: تمسكن من المسكنة، وتمسلم الرجل: ادعى الإسلام وليس بمسلم حقيقة أو أنه دخل فيه، ومنه تمذهب، أي: اعتنق مذهباً، وتمنطق

(١) القلب والإبدال، ابن السكيت ص ١٧، وارجع إلى المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ص

٢٢٧، ٢٢٨، وقد وقع التبادل بين الميم والنون في: البنان: البناء، وطان: طام.

(٢) السيرة النبوية، مكتبة التراث ج ١ / ١٨٢ وتفسير القرطبي (ط التوفيقية) ج ٤ / ١٠٨، وارجع إلى البناء المصري في

الخطاب المعاصر، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو ص ١١٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٣٣.

اشتغل بالمنطق، وتمولى: صار ولياً. وتمندل: صار دجالاً من المندل. وقد يدل على الارتداء نحو: تمذهب من الذهب أي ارتدى الذهب، وتمدرع لابس الدرع، وتمندل ارتدى منديلاً، وقد توسع الخطاب المعاصر في ذلك. والجمع " أمهات " قرآني جمع " أم " قال تعالى: ﴿وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وذلك في المحارم. ولم يجمع أم في القرآن الكريم على غير أمهات. وقد ورد إحدى عشرة مرة، والاتفاق على الجمع وعدم الشذوذ عنه يوجب الأخذ به، والنص القرآني مقدم على كلام العرب؛ لأنه أفصح وأصح في الرواية، وقد بينا من قبل أن الجمع " أمّات " نادر ولم يتوسع فيه العرب في جمع أم.

والقياس في جمع المؤنث السالم أن تزداد الألف والتاء على لفظ المفرد قال تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥] (١).

والقياس في جمع أم: أمّات، وقد صح في كلام بعض العرب، وهو في حكم نادر قولهم، لكنه وافق القياس، وليس بمنصوص عليه في القرآن الكريم. وقد قيل إن أمهات في الأصل لغير العاقل، ومفردها أمهة، قال الشاعر (٢):

قوال معروف وفعّاله عَقَار مثنى أمهات الرباع

وهذا غير مطرد في غير العاقل لصحة مجيء أمهة في العاقل. وقد صح عن العرب قولهم أمهة في العاقل وغير العاقل، قال الشاعر (٣):

(١) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وقد جمعت الآية بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث.

(٢) سر صناعة الإعراب ج ١٩/٢، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣، والقائل السفاح بن بكير اليربوعي.

(٣) المخصص ١٧١/١٣، نسب لقصى بن كلاب في خزنة الأدب ٥٦٥/٤، وأمالى القالي ٣٠١/٢، وجمع الهوامع م ٨٦/١، سر صناعة الإعراب ج ١١٨/٢، واليت منسوب إلى قصى بن كلاب، كما ذكره ابن منظور في اللسان: أسم م ١٠٢٢/١، وذكره العيني في المقاصد النحوية ج ٥٦٥/٤، وشواهد الشافية ص ٣٠١، ولم ينسبه ابن جني في الختسب م ١/ ٢٢٤.

أُمّهتِي خَنَدِفَ وإِلياسَ أَبِي

أي: أُمي، يريد القبيلة، وجمع أُمهة أُمّهات وزن فُعَلات، قال الشاعر^(١):

إِذِ الأُمّهاتِ قُبِحْنَ الوجوهَ فَرَجَتِ الظلامَ بأُمّاتِكا

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أن الهاء زائدة، وأن الأصل الأم، فالمصدر منها الأمومة، ومنها قولهم: "أُمٌّ بَيِّنَةُ الأمومة" فالهمزة فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل. قال جرير^(٢):

لَقَدْ وَلَدَ الأَخْيَطُ أُمًّا سَوَاءً مَقْلَدَةٌ مِنَ الأُمّاتِ عارا

فأم بمنزلة "دُرٌّ" و "حُبٌّ" و "جُلٌّ" وزن فُعَل فعينه ولامه من جنس حرف واحد فادغما لسكون الأول.

ورأى بعض العلماء أن "أُمهة" بمنزلة تُرَهَّة، وأُبْهَة، وعُفَّة، وقُبْرة، ومن قول الخليل: تَأَمَّهْتُ أُمًّا. فتَأَمَّهْتُ بمنزلة تَفَوَّهْتُ، وتَتَبَّهْتُ، ولكن المبرد قوى أنها من الأمومة، فالهاء زائدة وزن أُمهة فُعْلَهَة، واحتج بقول الشاعر الذي جمع بينهما^(٣):

إِذِ الأُمّهاتِ قُبِحْنَ الوجوه فَرَجَتِ الظلامَ بأُمّاتِكا

وهذا يرجح أن الأصل أُمٌّ، وأن الهاء زائدة، وقد غلبت في الجمع؛ لتخفيف النطق بالمضعف قبلها فزيدت لمجيء الألف بعدها، فأُمّهات أيسر نطقاً من أُمّات والله أعلم، وقد غلبت أُمّهات في الجمع "أُمّات"، فشاع العمل به. وهنالك رأى يرى أن العرب جعلوا أُمهة لغير العاقل وجمعها أُمّهات، وأم وجمعها أُمّات للعاقل، فسقط الجمع أُمّات، ووقع أُمّهات بديلاً له لخفته، وقد تقدم حدوث ذلك، وهو رأى أستاذي غريب عبدالمجيد نافع وأميل إليه.

(١) نسب لمروان بن الحكم القرشي، شرح الشافعية جـ ٣٨٣/٢، سر صناعة الإعراب جـ ١١٩/٢، والبيت منسوب إلى مروان

بن الحكم، شرح المفصل جـ ٣/١٠، واللسان: أمم م ٢٢٦/١ (ط دار الحديث).

(٢) ديوان جرير ص ٢٨٣.

(٣) سر صناعة الإعراب، جـ ١١٩/٢. ومع الهوامع م ٨٧/١.

ولم يأت المفرد أمهة في القرآن الكريم بل " أم " في العاقل وغير العاقل،
قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] وفي غير
العاقل قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿أُمُّ
الْقُرَى﴾ [الأنعام: ٩٢، الشورى: ٧] وقد تكرر لفظ أم مفرداً تسع مرات.

القياس على القليل المخالف للمشهور

النادر القليل الذي يقابله المشهور، وقيل النادر أقل من القليل، والمشهور فيه أن النادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، والرواد من القدماء سمّوا ما خالف القياس شاذاً؛ لأنه خالف المشهور، بيد أن النادر ما قل وجوده وصح عن العرب الفصحاء ولم يخالف المشهور، وقد وضع أبو عمرو بن العلاء مبدأ الحمل على الأكثر وترك القليل أو ما خالف الكثير وسماه لغات، ولغات في اصطلاحه يراد بها الذم، لخروجها عن المشهور^(١).

وأجاز العلماء القياس على بعض القليل لموافقة القياس، وقد اشترطوا في المقيس عليه ألا يخرج عن سنن المشهور، فلا يقاس على صحيح الواو في استحوذ واستصوب واستتوق، فالقياس أن يقلب المعتل ألفاً مثل: استقال، واستتار، واستعار.

ولا يقيسون على الشاذ في السماع، فقد شذّ وذرّ وودّع في لم يُذرّ، ولم يُدّع؛ لأنهما لم يسمعا في القديم والأعرف لم يُوذّر، ولم يُودّع، وهو القياس، وقد استغنى العرب عن وذر، وودّع بفعل له معناهما وهو ترك، واستعملوا نظيرهما وزن وعد لشهرتهما، قالوا فيهما: يَزن، ويَعد، ومثلهما: يهب ويضع ويئل سقطت الواو في المضارع، والقياس أن لا تحذف.

وقد يقاس على القليل لموافقة القياس مثل النسب إلى شنوءة: شِنئي، ويقاس عليه النسب إلى ركوبة: رَكبيّ، وحلوبة: حَلبيّ.

وقد حذفت واو شنوءة قياساً على حذف ياء حنيفة في النسب: حنفي، فاطرد القياس بين فعولة وفعيلة، ولكن لا يطرد القياس فيما يستثقل مثل حرورة: حروري، ولا يقال حرري قياساً على حنفي وشنئي، ويقال جليلي ولا يقال جللي

(١) الخصائص ج ٩٧/١ ومابعدها، والاقتراح ص ٢٢٣.

في جليلة، وهذا عام في مكرر العين واللام^(١)، وقد بينا ذلك في الحمل على النادر.

وقواعد العربية القياسية تحتمل المخالفة لخروج النادر على المشهور الذي وضعت عليه قواعد اللغة، والقليل النادر فيما صح عن الفصحاء وثبت العمل به حجة تجوز وجوهاً من القول غير المشهور الشائع؛ فليس في العربية إجماع يطرد العمل به لاحتمال كلام العرب وجوهاً أخرى تلزم العمل بها بيد أن العلماء غلبوا المشهور على النادر تيسيراً على متعلمي اللغة الذين يستخدمون القياس ويعدونه أساساً يعرضون عليه كلامهم فيقيمونه عليه .

ومن ثم فإننا سوف نذكر بعض قواعد العربية والمشهور الذي عمل به النحاة، ثم نذكر بعضاً من الوجوه التي صحت في النصوص الصحيحة، وخالفت المشهور الذي جعله علماء العربية قياساً، ولا سبيل لرد المخالف؛ لصحته في العربية، وقد قامت له شواهد تدعمه من القراءات القرآنية الصحيحة والأحاديث الصحيحة، ولا نريد بذلك هدم القياس الذي وضع على المشهور بل نزيد عليه بعض الوجوه التي نحتاج إليها في تخريج بعض النصوص التي خالفت ما جعله اللغويون قياساً، ولا سبيل إلى فهمها وتوجيهها إلا بقبول ما يخالف المشهور، والحاجة توجب الأخذ به في بعض النصوص العربية التي خالفت القياس العام، وسنبين ذلك من خلال بعض الوجوه النادرة (التي تخالف المشهور) ومن ذلك:

- **حكم أبنية الجموع:** الجموع نوعان: جمع سالم وجمع تكسير، والجمع

السالم ما سلم لفظ مفردة في الجمع من التكسير (مذكراً أو مؤنثاً)، قال تعالى:

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ

(١) الاقتراح ص ٢٢٥، ودَعَّ مخففة بمعنى ترك، والكلام الأكثر أن العرب تقول: تركت زيداً في معنى ودعته، وجاء في الحديث " يا عائشة إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس - أو تركه الناس - اتقاء فحشه " رواه أبو داود والترمذي والبخاري في الأدب المفرد وسلسلة الأحاديث الصحيحة عن عائشة. وارجع إلى إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ص ١١٧ (ط دار المنار).

وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ
وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا
عَظِيمًا [الأحزاب: ٣٥].

وجمع التكسير ما تغير لفظ مفرده في الجمع، وأبنية جموع التكسير كثيرة،
وقد بلغت أربعين بناءً أو تزيد على اختلاف بين العلماء وفيها شذوذات كثيرة
خارجة عن الأصول^(١)، وقد يكون للمفرد الواحد ثلاثة جموع نحو: ساجد:
ساجدون، وسُجِّد، وسُجِّد، وكافر: كافرون، كفر، كفَّار، وراكب: راكبون،
ركبان، وركاب، وقد وردت هذه الأبنية وغيرها في فصح العربية.

وترجع هذه الكثرة في الجموع إلى اختلاف اللهجات وتعدد المعاني، ودلالاتها
على القلة أو الكثرة، وقد اجتهد علماء العربية من خلال مصادرها أن يضعوا
تصوراً يفسرون به أسباب اختلاف الجموع، فبعضهم ذهب إلى أنها اختلفت
بسبب اختلاف اللهجات، فجمع بعضهم قوس: أقواس، وزوج: أزواج، ونور:
أنوار، وأفعل على تقديرهم جمع قلة، وبعضهم قال: في زوج: زوجة، وثور:
ثِوَرَة، وبعضهم قال: ثِوَرَة وزن فعلة^(٢). وجمعت تميم حمار على فُعْل: حُمُر،
وخِمار: حُمُر، وقال بعضهم: غُرَفَات في غرفة، وقال آخرون: غُرَف.

وقد تتعدد الوجوه ويعجز الباحث عن تفسيرها ولا سبيل غير التسليم بتعدد
اللهجات على ما رأته العرب^(٣).

وقد اجتهد المفسرون في توجيه دلالات بعض الجموع في القرآن الكريم
وسبب اختلافها في جمع لفظ واحد، فقد اقتصوا جمع حُمُر بالحر الوحشية
والحمير بالحر الأهلية.

(١) ارجع إلى: شرح ملحّة الإعراب ص ١٢٤.

(٢) الكتاب: سيويه ٢ / ١٨٥.

(٣) ارجع إلى: دراسات في اللغة، للدكتور السامرائي ص ٩١.

والتفسير الأول من قوله تعالى: (كَانَهُمْ حُمْرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) [المدر: ٥٠، ٥١] والثاني فسر من قوله: (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان: ١٩]، واختصوا الموتى لمن أصابهم الموت حقيقة قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ) [البقرة: ٢٦٠] وقال تعالى: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) [القيامة: ٤٠]، واختصوا " الأموات " لمن ماتوا حقيقة والموت المعنوي قال تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٨] وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) [النحل: ٢٠، ٢١].

واختصوا الميتين لمن لم يمت قال تعالى: (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ) [المؤمنون: ١٥] وقوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [الزمر: ٣٠].

وهذا التصنيف للجموع قائم على الإحصاء، وليس بمطرّد في كل الجموع. وقد يعدل عن الجمع إلى غيره للمزاوجة نحو قولهم: "أتيتك بالغدايا والعشايا"، والغداة لا تجمع على الغدايا بل على الغدوّ، وقد عدل عن لفظ الجمع وجاء حملاً على جمع العشايا ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا، ولكن العدول عن الأصل إلى الحمل على لفظ آخر ليس بمطرّد في كل الأبنية.

وقد يكون الاختلاف للتفريق بين المعاني فاخْتِصَّ كل جمع لمعنى، ومن ذلك الربيع يجمع على أربعة للدلالة على ربيع الكأ، ويجمع على أربعاء للدلالة على ربيع الجدول، ويجمع " خال " الرجل على أخوال، ويجمع خال الجسد على خيالن^(١)، ويجمع الخف على خفاف، ويجمع خف البعير على أخفاف. ويجمع راكب على ركبّان لمن ركبوا الإبل، والركّاب يكون لراكبي الخيل والسفينة

(١) ارجع إلى: معاني الابنية في العربية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط جامعة بغداد، ص ١٣٤.

وغيرها. والكعب يجمع على كعوب وتكون للرماح، والكعاب للإنسان وغيره.
وأسير تجمع على الأسارى وهم الذين في وثاق، والأسرى وهم الذين في اليد.
وكافر تجمع على كفار، وهم أعداء الإيمان، والكفرة لمنكري النعم غالباً.

والعباد في الدين والعبيد لمن في ملك غيرهم^(١)، وذهب بعض العلماء إلى أن
الإخوة - بناء قلة - بمعنى إخوة النسب، قال تعالى: (وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ
فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ) [يوسف: ٥٨] ورأوا أن الإخوان في
الدين والصدقة، وقد جاء "إخوه" في قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ
فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الحجرات: ١٠] وهي إخوه
في الدين وليست من النسب، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن إخوة النسب
(إخوة) وقعت موقع غير النسب (إخوان) لتأكيد المؤاخاة بين المؤمنين، وإنها
في درجة النسب فالمؤمنون كأبناء الأب الواحد، وهذا من باب قول الشاعر^(٢):

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وقد جاء لفظ إخوان في النسب وغيره قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا
لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ
إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ
يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١] وقال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي
أَبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا
نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
شَهِيداً﴾ [الأحزاب: ٥٥] وجاء بمعنى القوم في قوله تعالى: ﴿وَعَادَ وَفِرْعَوْنَ
وَإِخْوَانُ لُوطٍ﴾ [ق: ١٣] وهم الذين بعث فيهم، وقد فسر ذلك على إرادة

(١) ارجع إلى: معاني الأئمة ص ١٣٤، ١٣٥.

(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي ج ٢٨ / ١٢٩. ومعاني الأئمة في العربية ص ١٣٠.

الكثرة فلا حرج من دخول أبناء الإخوة وإن كثروا على عمتهم. والذين بعث فيهم لوط عليه السلام كثير، والله أعلم، وهذا التوجيه لمعانى الأبنية قائم على الأدلة، وقد يشكر عن هذا المعنى بعضها، بيد أن الشواذ قليلة قياساً على المشهور.

وذهب بعض العلماء إلى أن الجموع تتعدد للدلالة على القلة والكثرة، وهذا لا يعني عموم الحكم بذلك، فقد استخدمت بعض جموع القلة - في اصطلاح العلماء - في مواضع ما سموه جموع الكثرة، والمرجح أن هذه الجموع صنفت على المشهور وما وجدت فيه، فلا تلزم هذا التصنيف في كل الاستعمالات، فالعرب كانوا يتكلمون على سجيّتهم في ضوء عرف اللغة العام، ويميلون في خطابهم نحو التيسير، والمتأخرون يقيسون كلامهم على كلام سابقهم، وبعض جموع القلة وقعت موضع جموع الكثرة والعكس. والأبنية التي تدل على جموع القلة ستة:

(١) أفْعَل : أشهر.

(٢) أفْعَال : أشياخ.

(٣) فَعَلَة : أكلة.

(٤) أفْعَلَة : أغربة، أغلّة. وزاد بعضهم أفْعِلَاء نحو: أصدقاء. ولكن جمهور العلماء على الأربعة.

(٥) جمع المذكر السالم : محمّدون، زيدون، معلّمون.

(٦) جمع المؤنث السالم : زينبات. هندات، معلمات. فالجمع السالم بنوعيه يفيد القلة وجمع التكسير يفيد الكثرة.

وحدد العلماء العدد الذي تدل عليه هذه الأبنية، فالعدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير والتأنيث يضاف إلى أحد أبنية هذه الجموع الستة التي عرفت بأبنية جموع القلة، وجموع الكثرة مادون ذلك وهي كثيرة، وقد أحصيتها في بعض الكتب، فبلغت الأربعين أو تزيد، والعلماء على خلاف فيها؛ لكثرتها.

وقد جعلت أبنية القلة لما دون العشرة على المشهور، فإن زاد العدد أضيف إلى بناء من أبنية الكثرة، قال تعالى: ﴿وَكُلُوا نَمًا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامَ وَالْبَحْرِ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] أبحر وزن أفعل، فإن زادوا عن عشرة دل عليها بناء الكثرة قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣] و﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦] فالبحار فوق عشرة، وقد دل عليها بناء الكثرة "فعال"، وهي تتفجر جميعها وتسجر يوم القيامة. وقال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وكان أصحاب الكهف دون العشرة - وهم على الراجح سبعة، والله أعلم بعدتهم^(١)، فجاء لفظ الفتية على بناء القلة فعلة، وفهم العلماء من لفظ بناء فتیان أنه فوق العشرة: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يوسف: ٦٢] فعمال العزيز كثير. وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأشهر الحج ثلاثة. فجاء بناء أفعل للقلة، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وهي أربعة، وقال تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]^(٢) ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] أى

(١) والواو لا تعنى العدد ثمانية بل تعنى المخالفة، فالمعدود من نوع واحد تترك فيه الواو، وتوضع قبل المخالف، وواو الثمانية لا

دليل قاطع عليها. قال تعالى: (سيقولون سبعة وثانهم كليهم) فذهب العلماء أقم سبعة، نجى قوله: (قل الله أعلم بعدكم).

(٢) وقال تعالى فيما زاد عن عشرة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً

وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦] فاستعمل الشهور لما زاد عن العشرة. الأيام والليالي والشهور للفراء ص ٥٣، ٥٤.

ومعان الأبنية في العربية ص ١٣٧.

العدة. وقال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْسُنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤] و﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزْلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فإن زادوا عن عشرة أضيف إلى العدد بناء الكثرة قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أى زادوا عن العشرة فوزن فعول للكثرة. وقد جاء الجمع فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. أيام وزن أفعال وهو من جموع القلة.

وجاء مثل ذلك فى جمع المؤنث قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]. بقرات وسنبلات جمعان سالمان، وقد حمل بناء عجاف على سمان، وهو حمل نقيض على نقيض، وفعل بناء كثرة، وقد أضيف إلى بقرات (فى سبع بقرات سمان) للتهويل، ثم حمل عليه الثانى (عجاف) للمشاكلة فى اللفظ.

وقد وافق هذا المشهور، فجمع المؤنث السالم من جموع القلة، وقد خالف هذا القياس الجمع سنابل فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقد فسر العلماء مجيء "سنابل" فى الآية للدلالة على التكثير والمضاعفة، وقد جاءت على القياس فى (وسبع سنبلات)؛ لأنها أولت على العدد القليل ولا تقتضى التكثير.

وجاء جمع الجمع فى موضع القلة قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سِوَايَا﴾ [مريم: ١٠] ليال وزن فعال. وقال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾

كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿[الحاقة: ٧]﴾ جاء سبع مضافاً إليه فعال، وأفعال
أضيف إلى ثمانية، والأول جمع كثرة والثاني جمع قلة، لشدة الفرع بالليل، فجاء
على بناء الكثرة للتهويل، والله أعلم. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا
بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣] أضاف عشرة إلى سور.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ
تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ
عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [القصص: ٢٧] أضاف ثمانى إلى
حجج مع إمكان الجمع بالآلف والتاء.

وقد صح فى الحديث ما يوافق القياس وما يخالفه، فقد وقعت بعض أبنية
الكثرة موضع أبنية القلة، ومن ذلك قول النبى ﷺ: "لو أن نهراً بباب أحدكم
يغتسل فيه كل يوم خمس مرات، ما تقول ذلك يبقى من درنـه" (١)، "مرة"
تجمع على مرار ومرات، والأخيرة جمع قلة. ومرة تجمع على مرار ومرات،
وقد جاء "مرار" فى قول حمران فى وصف وضوء عثمان ؓ: "فأفرغ على
كفيه ثلاث مرار" (٢)، وبناء فعال ليس من أبنية القلة. وقالت أم عطية رضى
الله عنها: "جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون" (٣)، قرون تميز
مجرور، على بناء فعول، وليس من أبنية القلة التى أحصاها العلماء فى أربعة
أبنية.

ويتبين من ذلك أن هذه القاعدة التى فرقت بين القلة والكثرة ليست عامة،
ولكنها وقعت فى المشهور، ولا يطرد العمل بها فى كل ماصح عن العرب بيد

(١) رواه البخارى، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، والترمذى رقم ٢٨٦٨، والنسائى رقم ٤٦٢ وهو بلفظ البخارى.

(٢) رواه البخارى، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، ورواه أبو داود وابن ماجه والنسائى وهو بلفظ البخارى.

(٣) رواه البخارى، كتاب الجنائز، باب نقض شعر المرأة، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى والنسائى بلفظ "ثلاثة قرون".

أنها وضعت نظاماً عاماً له أثره في الدلالة، فما ورد مخالفاً هذه القاعدة في بعض المواضع جيء به لغرض التكثر والمبالغة أو التأكيد.

وما جاء في القرآن الكريم يؤكد ما وقع في الحديث ويدفع رأى من لا يحتج بالحديث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (القرء قيل: الحيضات، وقيل الشهور التي تحيض فيها المرأة مدة الحيض، وقد قيل فيها أربعة أشهر على السعة) وقد أضيف ثلاثة إلى قرء، (وزن فُعُول مثل: حروق وبثوق) وهو كثرة، والقياس: أن يقال: ثلاثة أقراء، وهو صحيح في اللغة، وأقراء جمع قلة على اصطلاح العلماء، والنص القرآني لا يحتمل قراءة غير قرء، وجاء فيه تخفيف الهمزة: قرء.

ومن ثم فالقاعدة العامة خرجت عن النص القرآني ولا نقول خرج عنها النص؛ لأنه أولى بالإتباع ولا عدول عن الإتباع عند صحة السماع^(١). وقد قاس العلماء على المشهور، والأبنية التي وافقت القياس أكثر مما خالفه، ويعول في القاعدة على الكثير دون تخطئة القليل، وتوجه القلة والكثرة على مقتضى المعنى.

- **حكم خبر لولا:** لولا تستخدم للدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره، وتدخل على المبتدأ، ويكون الخبر بعدها محذوفاً - على المشهور - وجوباً، ويكون لها جواب لمعنى الشرط فيها، ويقترن الجواب إن كان مثبتاً باللام غالباً، وإن كان منفيّاً تجرد منها غالباً، ولا يقترن بها إن كان منفيّاً بلم، واللام في الجواب تفيد التوكيد. وقد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠] والتقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم، وقد يخلو الجواب المثبت من اللام، وهو قليل.

(١) ارجع إلى: شواهد التوضيح لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ص ٩٠.

ومن ذلك قول الشاعر:

لولا زهير جفاني كنت معتذراً ولم أكن جاثحاً للسم إن جثوا^(١)
وقد يقرن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر^(٢):

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَا أَبَقْتُ نواهُمُ لنا رُوحاً ولا جَسداً

وقدر علماء العربية خبر "لولا" محذوفاً، على كل حال من أحواله أو موجود. وعد خبر لولا في الحذف الواجب، فقد أوجب العلماء حذفه وجوباً في مثل: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١] وقدر ابن مالك حكم الحذف في خبر لولا، وقد يأتي خبر لولا على أحوال يحدد حال الإخبار عن المبتدأ، وهي:

- أن يخبر عن المبتدأ بكون غير مقيد؛ ليكون عاماً يستوجب حذف الخبر، ويقدر الخبر بعد لولا، بكون غير مقيد نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، حذف الخبر وجوباً، وتقديره: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو.

فلم تتعين الحال في كل أحواله فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار، فالكون العام يوجب حذف خبر لولا.

- أن يخبر عن المبتدأ بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره فيتعين إثبات الخبر دون حذفه؛ لأن الدلالة عنه محوجة إلى ذكره، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "لو قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين" ^(٣)، وفي رواية حديث: "عهدهم بكفر". ثبت المبتدأ "قومك" بعد لولا، وثبت الخبر أيضاً ولم يحذف، وهو "حديثو عهد بكفر"، وهذا الموضع يستوجب ذكر الخبر والإخبار به لتحديد المراد، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوال لنقضت الكعبة.

(١) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٥٥/٤، وشرح المفصل، ابن يعيش م ١٢٤/٤.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٥٥/٤، وشرح المفصل، ابن يعيش م ١٢٤/٤.

(٣) رواه البخاري، كتاب العلم، باب في ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعروا في أشد منه. وروى الترمذي: حديثو عهد بالجاهلية هدمت الكعبة، ورواه النسائي.

وهو خلاف المقصود من المعنى، فقربهم من الكفر منعه من فعل ما يقتضى عمله وهو إعادة بناء الكعبة على بناء إبراهيم الذي غيره المشركون، وهم يعيدون بناء الكعبة بعد أن هدمها السيل، وتقدير الخبر محذوفاً يحتمل أحوالاً أخرى غير معينة، ومنها بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، ومفارقتهم الكفر وبعد زمنه عنه لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على البناء الذي أمر الله به تعالى إبراهيم، فحدد الحال التي هي سبب امتناعه عن الهدم، ومن ثم قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بنقض البناء في خلافته وأعادته على قواعد إبراهيم عليه السلام، فتكلم فيه بعض الجاهل وطعنوا في صنعه^(١)، وأعادها الحجاج على ما كانت عليه قبل أن ينقضها بن الزبير رضي الله عنه ولم يبلغه حديث النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ الحديث الخليفة عبد الملك بن مروان رحمه الله تعالى، قال: لو بلغني قبل أن ينقضها الحجاج لأبقيت على بناء بن الزبير رضي الله عنه، وخشى أن يعيدها على بناء ابن الزبير أن يتكلم فيه رجال الفتن^(٢).

وروى أن عبد الرحمن بن الحارث قال لأبي هريرة رضي الله عنه "إني ذاكرك أمراً، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك" ^(٣). فمروان مبتدأ وتعين ذكر الخبر "أقسم عليّ فيه" ففقد الخبر؛ لأنه لا يدرك معناه إلا بذكره. وقد ثبت الخبر الذي يتعين ذكره بعد لولا في كلام العرب، ومنها قول الشاعر^(٤):

لولا زهير جفاني كنت منتصراً ولم أكن جاتحاً للسلم إن جنحوا
خبر "لولا" جفاني. ومثله:
لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه يوماً ولا نابه وهن ولا حذر

(١) فتح الباري، دار الثقوى جـ ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦.

(٢) تاريخ الطبري جـ ٥ / ٦٢٢ ، ١٩٥.

(٣) رواه البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً.

(٤) شواهد التوضيح ص ٦٦ ولا يعرف لليتين قائل.

نأى خبر لولا.

- أن يخبر عن المبتدأ بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، فيجوز ذكره أو حذفه عند فهمه من سياق الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١] أي ولولا رهطك ينصرونك أو يمنعونك منا أو يغضبون لرجمناك، ومن ثم فقد جاء التعقيب: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

ومنه قول أبي العلاء المعري في وصف السيف^(١):

يُذِيبُ الرِّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولاً الغمدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاً

أثبت الخبر، ويجوز حذفه، والمعنى: ولو الغمد يمسكه لظهر سيلاه. وقد رد ابن مالك على النحويين الذين خطأوا أبا العلاء: فقال فيمن خطأه "وهو بالخطأ أولى" ^(٢). ويتبين من ذلك أن الحذف في خبر لولا ليس عاماً، بل يحذف فيما يجوز الإخبار عنه بكون غير مقيد، نحو: لولا زيد، لزارنا عمرو. أي: لولا زيد - على كل حال من أحواله - لزارنا عمرو. فكل أحوال زيد احتمال واحد منها منعت من زيارة عمرو لنا، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فوجب الحذف للعموم والاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

وإن كان الخبر معلوماً أو يفهم من الكلام عند حذف جاز الإثبات وعدمه، نحو: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا قريب فلان يدفع عنه لأقيل. يجوز الإثبات أو الحذف، ولكن إن تعين تحديد الخبر لالتباسه عند الحذف بغيره لزم ذكره في الكلام نحو: لولا زوجي غائب لحجبت. فغياب الزوج يستلزم عدم خروجها لغير ضرورة إلا بإذنه وإن كان الخروج للعبادة.

(١) شروح سقط الزند، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، القسم الأول ص ١٠٤، والمعنى: سيفك قنابله

السيف، ولولا الغمد يمسك السيف لسال من فرط خوفه من سيفك مثلما قنابك الرجال في المعارك

(٢) شواهد التوضيح ص ٦٧.

ولا يحتمل الخبر كل الأحوال فكل أحوال الإخبار عن الزوج لا تستوجب امتناعها عن الحج، خلافاً لقولنا: لولا الأعداء لزررتك. فهم أن الإخبار عن المبتدأ يكون مقيداً بمانع الإضرار به، فوجب الحذف لعدم الحاجة إليه.

- **حكم المستثنى بعد إلا:** حكم المستثنى بعد " إلا " من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده^(١) نحو: ﴿الْأَخْيَاءَ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧] المتقين: مستثنى مفرد. ونحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّا لَمَتَجُوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنِّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الحجر: ٥٩، ٦٠] (امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين): مستثنى مكمل معناه بما بعده. وحق هذا النوع من الاستثناء النصب عند معظم النحويين، وهذا الحكم عام في كل نظير، وقد بحث ابن مالك هذا الحكم فوجد شواهد في العربية صحيحة جاء فيها الرفع، فليس النصب فيها مطرداً.

وجاء الرفع في قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء: ﴿وَلَا يَنْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١] رفعت امرأته على الابتداء، والجملة بعده خبره، ولا يجوز أن يكون الرفع في " امرأته " على أنها بدل من " أحد "؛ لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودل النصب على أنها لم تسر معه فاستثنت منه، فالنصب قد أخرجها من أهله الذين أمر أن يسرى بهم.

وبمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم: ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، برفع قليل أي: إلا قليل منهم لم يشربوا، وجعل منها ابن خروف قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٤، ٢٣] (٢).

(١) ارجع إلى: شرح بن عقيل ج ٢ / ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصريح ص ٤٣.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: " كل أمتي معافى إلا المجاهرون " (١).

وروى عنه ﷺ: " ولا تدري نفس بأى أرض تموت إلا الله " (٢). أى: لكن الله يعلم بأى أرض تموت كل نفس. ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنه: " أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم " (٣).

وروى عن النبي ﷺ قال: " ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرءون من الخنا " (٤). ومن أمثلة سيئويه: " لأفعلن كذا إلا جلّه أن أفعل كذا " (٥).

وقد وقع في بعض الشعر ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعا لما قبله في إعرابه، ومن ذلك قول الأخطل (٦):

وبالصَّريمة منهم منزلُ خلقٍ عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْئُ وَالْوَتْدُ

الشاهد: " تغير (أى المنزل) إلا التَّوْئُ وَالْوَتْدُ "، فالكلام مثبت إذا لم يتقدمه نفى ولا شبهه، وهو تام، وقد تقدم ذكر المستثنى منه (الضمير العائد على المنزل) وحق المستثنى أن ينتصب، ولكنه رفع في قول الشاعر، وقد تأوله بعض النحويين أنه بدل من الضمير المستتر في تَغَيَّرَ.

ورأى بعضهم أن ظاهر الإثبات في البيت غير مراعى ولا ملتفت إليه، فالكلام المراد به النفى، لأن معنى " تغير " لم يبق على حاله، فالمراد: لم يبق

(١) رواه البخارى، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه عن أبي هريرة (متفق عليه).

(٢) البخارى، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً).

(٣) رواه البخارى، كتاب جزاء الصيد، باب لا يشر المحرم إلى الصيد لكى يصطاد الحلال.

(٤) نقله ابن مالك عن جامع الأسانيد، وهو ضعيف، والخنا: الفحش، وقد ذكرنا الأحاديث التي ضعفها العلماء على أنها أمثلة لغوية وليست بشواهد.

(٥) شواهد التوضيح ص ٤٣. نفسه.

(٦) شرح ابن عقيل ج ٢/٢١٠ الهامش. التَّوْئُ: مجرى يحفر حول الخيمة أو الخباء.

على حاله إلا التوى والوتد، فرفع التوى على أنه بدل، والأرجح أن ينصب على الاستثناء، والرفع جائز، وهو قليل. ومن ذلك قول الشاعر^(١):

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَاً وَالدُّبُورَ

الكلام موجب وحقه أن ينصب الصبا، ولكن الشاعر رفعه على أنه بدل على مذهب بعض النحويين، وقيل إن سياق المعنى حمل على معنى النص فالمعنى: لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور، فيجوز رفعه، وحقه النصب، لأنه مثبت وتام. والرفع فيها - على مذهب ابن مالك - على الابتداء في البيتين، والمعنى: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه.

- **حكم تعريف المبتدأ:** الأصل في المبتدأ أن يكون معرّفاً للابتداء به والإخبار عنه إذا لا فائدة من الإخبار عن غير معين في الكلام، والغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، ومن ثم يجب أن يكون المبتدأ معرفة غير مبهم فقولنا: رجل قائم، فيه إطلاق دون تعيين^(٢).

وأجاز بعض العلماء الابتداء بالنكرة في مواضع مخصوصة لفائدة من المعنى، مما ليس فيه تعمية، ويعيّن في اللفظ للعلم به أو لدلالة السياق عليه^(٣). فيجوز الابتداء بالنكرة: طلباً لفائدة دلالية وما خلا من الفائدة لا يجوز الابتداء به نحو: رجل تكلم، و غلام احتلم، وامرأة حاضت، هذه الأمثلة خلّو من الفائدة، فالرجل يتكلم والغلام يحتلم والمرأة تحيض، فليس في التكرار فائدة، فإن تحصلت الفائدة من التكرار جاز الابتداء بنكرة، فكل مبتدأ نكرة اقترنت به قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء به على الإطلاق^(٤).

(١) شرح التوضيح والتصحيح ص ٤٣، ضائع: هالك، أقربون: أصله: أقربوه له سقطت النون للإضافة، ابن الصبا: الصغر والحدأة

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش ج ١/١٦٦.

(٣) ذكر ابن عقيل المواضع التي وقع المبتدأ فيها نكرة، وقال: "وقد أفنى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً" وقد ذكر المحقق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بعضاً منها، واختلاف العدد فيها يرجع إلى أن بعضهم جعل الفروع في المواضع

الرئيسة. شرح ابن عقيل ج ١/٢٢٤ وما بعدها ص ٢٢٧.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٥.

وقد جاء المبتدأ نكرة محضة في المواضع الآتية:

* إذا وقع بعد إذا " المفاجأة " كقول الأزرق بن قيس رحمه الله: " إذا رجل يصلى " ^(١). ومثله: " دخل النبي ﷺ: فإذا حبل ممدود " ^(٢) ومنه قول الشاعر ^(٣):

حسبتك في الوغى مردى حروب إذا خورَ لديك فقلتُ سُحُقا

* إذا وقع بعد واو الحال كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) الواو واو الحال وطائفة مبتدأ، نكرة. وكقول عائشة رضي الله عنها: " ودخل رسول الله ﷺ، وبرمة على النار " ^(٤). وبرمة على النار: الواو واو الحال، وبرمة مبتدأ، وعلى النار شبه جملة خبر. ومنه قول الشاعر ^(٥):

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِق

والشاهد فيه: ونجم قد أضاء: حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه مسبوق بواو الحال. وأجاز بعض العلماء أن لا تسبق النكرة بواو الحال في الجملة الحالية، كقول شاعر الحماسة في الضأن ^(٦):

(١) رواه البخارى، في كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلت الدابة في الصلاة. الأزرق بن قيس من التابعين، والرجل الذى ذكره أبو برزة الأسلمى رضى الله عنه. وجاء في رواية: إذ جاء رجل.

(٢) رواه البخارى، كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة. وفتح البارى ج ٣/٤٣ و رواه مسلم.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٥ وقائل البيت مجهول. ومردى حروب: المردى حجر يرمى به، وأطلق على الرجل الشجاع يرمى فيها، الوغى أصله الصوت، وصوت النحل والبعوض وغيرها إذا اجتمعت، وأطلق على الأصوات في الحروب، وغممة الأبطال في حومة الحرب، ثم صار عاماً فأطلق على الحرب عامة: الوغى.

(٤) رواه البخارى، كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد.

(٥) شرح ابن عقيل ج ٢٢١/١ ولا يعرف له قائل. وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٦، ولم ينسب ابن مالك إلى قائل. وسرى: من السرى، وهو السريلاً. محياك: وجهك. شارق: اسم فاعل من شرق يشرق شروقاً. والمراد كل كوكب طالع.

(٦) شرح ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ج ٤/١٣٠، وارجع إلى شرح الشافعية ج ١/١٦٧.

الذنبُ يطرُقها في الدهر واحدةً وكل يوم ترائي مدية بيدي
الشاهد جملة " مدية بيدي " جملة حالية غير مسبقة بواو الحال، ومدية
مبتدأ مع كونه نكرة.

* أن تكون عامة نحو: ﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. كل له قانتون: كل مبتدأ نكرة يفيد الشمول والعموم،
و﴿كُلُّ إِنَّا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣] و ﴿وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٩].

وقد عدد الله تعالى بعض أسماء الأنبياء ثم قال: ﴿كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٥] لتفيد عموم الصلاح فيهم عليهم السلام، ومثلها: ﴿كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥]. وذلك بعد أن عدد بعضاً منهم، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦] و﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ٤١] وذلك بعد أن ذكر أن كل شيء يسبح بحمد الله تعالى، والأصل: كلهم أو كل ما سبق ذكره.

وكل تلزمها الإضافة إلا في المواضع التي تفيد التعميم أو في موضع أتت فيه بعد أشياء ذكرت فجاء بها غير مضافة للتعميم وللاستغناء عن الإضافة بما سبق ذكره.

* أن تسبق باستفهام، على أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، وأن يكون بعده " أم " نحو: أصدق عندك أم غريب؟، وهذا كثير في كلام الناس نحو: أرجل عندك أم امرأة؟. ويجوز الاستفهام بغير الهمزة وأن لا يتبع بـ " أم " نحو: هل غريب فيكم؟. وقد سوغ الاستفهام الابتداء بالنكرة؛ لأن الاستفهام إما إنكاراً وإما حقيقياً، والاستفهام الإنكارى بمعنى حرف النفي نحو: أشجاع فيكم؟، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة، وعموم النكرة عند التحقيق يسوغ الابتداء بها، فيجوز الابتداء بالنكرة إن دلت على كون عام.

والممنوع أن تدل على مبهم غير معين، ولا مانع من تعميم الحكم في أفراد النوع، فأشبهه العموم.

وقد أجاز العلماء الابتداء بالنكرة التي تدل على ما يشبه العموم، وذلك فيما عم الحكم فيه أفراد النوع، إذ الممنوع الحكم بالإخبار عنها على فرد مبهم غير معين.

وجواز الاستفهام بغير الهمزة فيه توسعة على المتكلم ليختار من وجوه الكلام ما يشاء، ومن حروف الاستفهام ما يسوغ له دقة التعبير عن مقصده.

* أن تكون النكرة موصوفة بوصف يسوغ الابتداء بالنكرة، فيكون مخصصاً للنكرة نحو: ﴿كُلُّ فِي فَكِّ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] وكل يجري لأجل مسمى، ونحو رجل من الكرام عندنا.

ولا يجوز أن يكون الوصف غير مخصص للنكرة نحو: رجل من الناس عندنا، فالوصف بـ " من الكرام " خصص صفة الرجل وميزته عن غيره من البخلاء و " من الناس " وصف عام.

والوصف في المثالين السابقين لفظي، وهنالك وصف تقديرى نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. والتقدير: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله: (يغشى الناس طائفة منكم). فحذف " من غيركم " للعلم بها.

وهنالك نوع ثابت يعرف بالوصف المعنوي، وهو الذي استغنى عنه المتكلم؛ لأن صيغة النكرة تدل عليه، كأن يكون المبتدأ النكرة مصغراً نحو: رجيل عندنا. والتقدير: رجل صغير أو حقير، فأغنى التصغير أو التحقير عن الوصف اللفظي وهو مقدر في المعنى، فالتصغير يدل على التقليل والتحقيق والتدليل والتقريب والتحبب والتودد^(١)، ويغنى بناؤه المصغر عن الوصف.

(١) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ١/ ٢١٨، ٢١٩.

* أن تكون النكرة دالة على التعجب مثل " ما " التعجبية في نحو: ما أحسن زيداً. ما: نكرة، وقد سوغ الابتداء بها دلالتها على أن المعنى: شيء عظيم حسن زيداً. فزيداً منصوب بأفعل التفضيل، والفاعل ضمير عائد على " ما " التي تدل على " مبهم "، وتقديره " شيء عظيم ".

* أن تكون النكرة مضافة نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨]، ونحو: مال صدقة خير، وعمل بر فيه أجر.

* أن تكون بعد كم الخبرية نحو قول الفرزدق يهجو جريراً^(١):
 كم عمة لك يا جريرُ وخالة
 فدعاءُ قد حلبت على عشاري
 * أن تكون النكرة معطوفة على معرفة، نحو: زيد ورجل قائمان.
 * أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: إن ذهبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرباط، وروى: " إن هلك عَيْرٌ فعير في الرباط " ^(٢). عير: مبتدأ وقع بعد فاء الجزاء.
 * المبتدأ المعطوف على نكرة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طَاعَةَ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما.
 ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

عندي اصطبارُ وشكوى عند فانتنتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سَمِعا

(١) الديوان ص ٣١٢، عمة مبتدأ جاء بعد كم الخبرية أو الاستفهامية في محل نصب ظرف متعلق بفعل حلبت أو مفعول عامله حلب، وخبره " عمة لك " شبه جملة. ويجوز في " كم " أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية، ويجوز في " عمة " الجر على أن " كم " خبرية في محل رفع، وخبره جملة حلبت على عشاري، أو عمة تميز لكم الخبرية وتميز كم مجرور، وعمة بالنصب على أن كم استفهامية، وتميز كم الاستفهامية منصوب، وأما الرفع على أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله " حلب "، وعلى هذا فعمة مبتدأ. ارجع إلى شرح ابن عقيل ج ٢٢٦/١ فدعاء المرأة التي اعوج أصبعها من كثرة الحلب، وقيل التي أصيب قدمها لكثرة مشيها وراء الإبل، وأصل الفدع: زيع في القدم بينها وبين الساق. العشار: جمع عشاء، وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، قال تعالى: (وإذا العشار عطلت).

(٢) مجمع الأمثال للميداني، طبعة بولاق ج ٢٥/١ وجمهرة الأمثال للعسكري طبع بهامش مجمع الأمثال المطبعة الخيرية ج ٨١/١.

وشرح ابن عقيل ج ٢٢٥/١، والعير: الحمار. والمثل يضرب لعدم اليأس لفقدان الشيء، والتماس الأمل في غيره.

(٣) شواهد التوضيح ص ٤٧، وشرح ابن عقيل ج ٢٢٤/١، وروى لولا اصطبار.

ويجوز أن تكون الواو قبل شكوى واو الحال، وشكوى بعدها مبتدأ،
والأرجح أن تكون الواو واو العطف وشكوى معطوفة على نكرة^(١).

* أن تكون النكرة عاملة في الإعراب فترفع ما بعدها نحو: ضَرَبَ الزيدان
شديد. بتنون المصدر "ضرب" فانقطع عن الإضافة، والزيدان: فاعل. وتتصب
نحو: عملٌ غداً خير. غداً ظرف منصوب بعد المصدر الذي يعمل عمل الفعل.
وتجر في نحو قول النبي ﷺ: "خمس صلوات كتبهن الله في اليوم واللييلة"^(٢)،
وهذه من نوع النكرة المضافة.

* أن يتقدم الخبر على المبتدأ النكرة، والتقديم هنا واجب، وذلك أن يكون
الخبر جملة والمبتدأ نكرة نحو: قصدك خادمه رجل. والأصل: رجل قصدك
خادمه. أو أن يكون ظرفاً نحو: فوق الحصن جندي. أو أن يكون شبه جملة
نحو: لك فضل. ونحو: في البيت ضيف.

* أن يتقدم على النكرة نفى، وقد سوغ الابتداء بالنكرة؛ لأنه (النفى) يجعل
النكرة عامة متناولة؛ لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، والنفى يجعل النكرة عامة،
نحو: ما صديق لنا^(٣).

* أن تكون النكرة شرطاً، فالابتداء بالشرط جائز؛ لكونه عاماً نحو: من يقيم
أقم معه.

* أن تكون جواباً للاستفهام نحو: رجل. جواب: من عندك؟ والأصل:
عندي رجل.

* أن تكون دعاء نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠]. و﴿سَلَامٌ
عَلَيْكَ سَيِّدَتُنَا لَكِ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، أو الدعاء عليه نحو: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾
[المطففين: ١].

* أن تكون خلفاً من موصوف نحو: مؤمن خير من كافر، والأصل: عبد
مؤمن خير من عبد كافر، فحذف عبد فصارت الصفة خلفاً له.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٦، ونصه:

فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

متى اصطبارى وشكوى من معذبتى

وقد اعتمدت رواية ابن هشام لوضوحها.

(٢) رواه البخاري، كتاب الإيمان، رقم ٤٦.

(٣) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ١/٢١٧ الحاشية.

* أن يقصد بها التنويع نحو قولنا: يوم لك ويوم عليك، ومن ذلك قول امرئ القيس^(١):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِستُ وَثُوبٌ أَجْرُ

فثوب مبتدأ، وثوب الثانية مبتدأ أيضاً وخبرهما ما بعدهما: لبست وأجر.

* أن تكون في معنى المحصور نحو: شرُّ أهرَّ ذا ناب^(٢). أى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرَّ. أى أخافه وهو شجاع. ونحو: شئ جاء بك. أى: ما جاء بك إلا شئ. ويجوز الابتداء بالنكرة على تقدير وصف محذوف، والأصل: شرَّ عظيم أهرَّ ذا ناب. وشئ عظيم جاء بك. وهناك مواضع أخرى لم يذكرها القدماء في هذا الموضع، وقد وقع فيها المبتدأ نكرة ومنها:

* اسم " لا " النافية للجنس نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. فلا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين، فلا تعمل في المعرفة؛ لأن النفي فيها عام، وهذا شرط عملها في المبتدأ الذي يتصل بها^(٣).

* اسم " لا " التي تعمل عمل ليس، ويشترط فيه أن يكون نكرة، وهذا شرط في خبرها أيضاً نحو: لا رجل أفضل منك، ونحو: لا شئ على الأرض باقياً^(٤).

* المبتدأ المجرور بربّ ظاهرة أو مضمرة نحو: ربّ عمل ينفع، قال امرؤ القيس^(٥): أَلَا رَبَّ خَصَمَ فَيْكَ أَلْوَى رَدَدْتَهُ نصيحٍ عَلَى تَعْذَالِهِ غَيْرَ مُؤْتَلٍ
أى: شديد الخصومة فيك لأمنى على إفراط حبي لك، فجر خصم بربّ، وقد نتوب الواو عن رب مثل قوله أيضاً^(٦):

(١) الديوان ص ٧٠، ورواية الديوان: فلما دنوت تسليتها فتوباً نسيْتُ وَثُوباً أَجْرُ

وتسدى: علا وركب، والشاهد برواية ابن مالك.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٢٢١/١. وارجع إلى شرح الشافعية ج ١٦٧/١.

(٣) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٦/٢. وقد ذكرها ابن عقيل في باب الحروف النواسخ ولم يذكر في حديثه عن الابتداء بالنكرة.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٣١٣/١. وشرح المفصل م ٢٠٥/١.

(٥) الديوان ص ١١٦.

(٦) الديوان ص ١١٧، شرح المعلقات، للزوزني، معلقة امرئ القيس ص ٢٦.

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله
وقال الأعشى ميمون بن جندل^(١):
على بأنواع الهموم ليبتلى

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
الواو واو رب المحذوفة وقصيدة مبتدأ نكرة مجرور بواو رب لفظاً مرفوع
محلاً.

* المبتدأ بعد " من " الاستغراقية، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]^(٢).

* المبتدأ بعد " لا " التبرئة، كما في قول العرب: " لا خير بخير بعده النار".

* المبتدأ بعد لولا، ويجوز أن يكون نكرة، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):
لَوْلَا اصْطَبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ
أى: لولا صبر أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل ما يحبه
ويعطف عليه، والشاهد وقوع اصطبار نكرة بعد لولا، وهذا جائز.
ومجىء المبتدأ نكرة فى هذه المواضع جاء لمعنى، فيمتنع تنكيره لغير
الدلالة على معنى مخصوص من التنكير.

- **حكم إعراب المثني وجمع المذكر السالم:** القاعدة العامة فى المثني أن
يرفع بالالف وأن ينصب ويجر بالياء والرفع فى جمع المذكر السالم بالواو
والنصب والجر بالياء. وقد خالف هذه القاعدة المشهورة بعض شواهد العربية
الصحيحة، وأشهرها قوله تعالى على قراءة أبى عمرو بن العلاء: ﴿إِنْ هَذَا
لَسَاحِرٌ أَرَانِ﴾ [طه: ٦٣] القراءة بتشديد إن بعد القول " قالو: إن... " وهذان بالالف،

(١) ديوان الأعشى ص ١٤٤، وفيه: وغريبة تأتي الملوك حكمة.

(٢) ارجع إلى: شذور الذهب ص ١٤٦، رقم ٦٨. وقطر الندى رقم ٢٢.

(٣) شرح ابن عقيل ج ١/ ٢٢٤ وشواهد التوضيح لابن مالك ص ٤٦ ولا يعرف له قائل. وأودى: هلك، المقة: الحبة، والنساء فى آخره بدل الواو والمحذوفة فى فائه الأصل ومق، استقلت: نهضت، وهمت بالسير. الظعن: الرحيل والسفر.

وفيها أوجه:

أحدها: - أن الألف هنا علامة التنثية في كل حال، وهي لغة لبنى الحارث، وقيل لكنانة، وأن " هذان " تنصب بحركة أصلية^(١) وهي الفتحة.

والثاني: - أن " إن " فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبره لساحران، والجملة خبر ضمير الشأن المحذوف.

الثالث: - أن " إن " بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

والوجهان الثاني والثالث ضعيفان من أجل اللام التي في الخبر، ورأى الزجاج أن المبتدأ محذوف في لسحران، والتقدير: لهما ساحران.

وقد رجح العكبري الوجه الأول^(٢)، وقيل إن أبا عمرو بن العلاء قرأ " إن " هذين لساحران " وهذه الرواية ضعيفة. وهذه القراءة موافقة للإعراب، ولكنها تخالف رسم المصحف الذي لا يحتمل إلا شكلاً واحداً، وقرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفضل وأبان وابن محيصن وابن كثير وعاصم في رواية حفص: **إِنْ هَٰذَا**، بتخفيف " إن " لساحران ". وابن كثير يشدد نون " هذان "، وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن مخالفة الإعراب، ويكون معناه: ما هذان إلا ساحران. وقرأ المدنيون والكوفيون بتشديد " إن " و " لساحران " فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب. وروى عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ: **إِنْ هَٰذَا** إلا ساحران "، وذكرها الكسائي في قراءة عبد الله " **إِنْ هَٰذَا** ساحران " بغير لام، وقال الفراء في حرف أبي: " **إِنْ** **ذَا** **إِلا** **ساحران** " ^(٣)، والمشهور

(١) شرح المفصل م ٢٨٦/ ٢ قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف، وقيل إن أبا عمرو بن العلاء قرأ (إن هذين لساحران) بتشديد النون والباء في هذين وهي رواية ضعيفة، وقرأ الباقر بتشديد النون والألف في " هذان " والتخفيف في قراءة ابن كثير وحفص على أن " إن " المخففة من الثقيلة، ودخلت اللام فرقاً بينها وبين النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل، وقيل إن المخففة بمعنى " ما " النافية، والتقدير: ما هذان إلا ساحران، وقد أنكر غيرهم مجيء اللام بعد إلا، وأمثلة الأقوال أنها على لغة بني الحارث الذين يلزمون المثني الألف على كل حال.

(٢) البيان في إعراب القرآن ص ٨٩٤، ٨٩٥.

(٣) تفسير القرطبي، ط التوفيقية ج ١١ / ١٨٤. وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ص ٥١.

فيها تخفيف " إن " : (إن هذان لساحران). وقد قيل: هي مخففة من الثقيلة، وهو ضعيف أيضاً، وقيل هي بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلا " (١).

وقد اختلف العلماء في وجوه هذه القراءات، وبعضهم رأى أن إجراء الإعراب فيها أولى من جعلها لغة، قال أبو عمرو بن العلاء: إنى لأستحي من الله تعالى أن أقرأ: " إن هذان "، فقد كان يرى إجراء الإعراب فيها، وهذه الرواية عنه فيها نظر ومراجعة لما عرف عنه من ورع وصلاح، وقد ضعّفها بعض العلماء لمخالفتها القراءة المشهورة، وبعض العلماء تعصب للقياس المشهور فأجرى الإعراب فيها، وقد غالى بعضهم فرأى أنها خطأ تعصباً للإعراب، وهذه الروايات تستوجب التحقيق في صحتها، والخطأ لا يعنى ضد الصواب بل المراد مخالفة المشهور، فهي لغة بنى الحارث بن كعب وزبيد وخنثع وكنانة بن زيد يجعلون رفع الاثني ونصبه وخفضه بالالف، يقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ويقولون: كسرت يداه وركبت علاه بمعنى: يديه وعليه.

ورأى أبو جعفر النحاس أن حمل قراءة " إن هذان لساحران " على لغة العرب الذين يلزمون المثنى والجمع السالم لفظاً واحداً أحسن ما حملت عليه الآية؛ لأنها لهجة معروفة، وقد حكاها من يرتضى بعلمه وأمانته، ومنهم أبو زيد الأنصاري الذي يقول: إذا قال سيبويه حدثني من أثق به، فإنما يعنيني، وأبو الخطاب الأخفش، وهو رئيس من رؤساء اللغة، والكسائي والفراء، كلهم قالوا هذه على لغة بنى الحارث بن كعب، وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى عن أبي الخطاب أن هذه لغة بنى كنانة، وحكى غيره أنها لغة خنثع (٢)، والاختلاف يعنى سماعها في تلك القبائل وشيوعها فيها. وهنالك ألفاظ شابهت آية (إن هذان لساحران) في اللفظ، ومن ذلك: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢]. ثم

(١) البيان في إعراب القرآن ج ٢/ ٨٩٥، ومعاني القرآن ج ٢/ ١٨٣.

(٢) ارجع إلى: القرطبي ج ١١/ ١٨٥. وشرح المفصل م ٨٦/ ٢.

قال تعالى: (والمقيمين). فى قراءة قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [النساء: ١٦٢] (١).

وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة: "والمقيمين". على العطف، وفى قراءة أبى: "والمقيمين". وقد ذهب سيبويه إلى أنه انتصب على التعظيم. وقد رأى أبو جعفر النحاس أنه أصح ما قيل فى المقيمين، وقال الكسائى: (والمقيمين) معطوف على "ما"، وهذا رأى بعيد؛ لأن المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين، وهذا غير مقبول. وقيل: المؤتون رفع على الابتداء أو مرفوع بإضمار مبتدأ أى: هم المؤتون الزكاة، وقيل المقيمين عطف على الكاف فى "قبلك" أى: من قبلك ومن قبل المقيمين، وقيل المقيمين معطوف على الكاف فى "إليك"، وهى وجوه ضعيفة؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمّر مخفوض. وروى أن عائشة رضى الله عنها أنها سألت عن قوله تعالى: (إن هذان لساحران). وقوله: (والصابئون)، فقالت: "يا ابن أخى الكتاب أخطئوا"، وهو حديث ضعيف جداً (٢). والوضع فيه ظاهرة.

وقال أبان بن عثمان: كان الكاتب يملئ عليه، فيكتب: (لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون) ثم قال له ما أكتب؟ فقيل له: اكتب: (والمقيمين الصلاة) فمن ثم وقع هذا. قال القشيري: وهذا المسلك باطل؛ لأن الذين جمعوا الكتاب

(١) القرطبي ج ١٣/٦.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري، وفى إسناده محمد بن حيد، وهو متهم بالكذب، وارجع إلى تفسير الطبري ج ١٨/٦، والقرطبي ج ١٣، ١٤/٦. وقد أثارنى تخريج الحديث فى تفسير الطبري، فقد ذكر المحققون فيه وهم هانى الحاج وعماد زكى البارودى وخيرى سعيد أن الحديث إسناده صحيح "إلا أن لم أقف له على تحريجه على أحد المصنفات المشهورة، ولا أعلم علة عدم ذكرهم له فى مصنفاتهم رغم صحة إسناده إلا غرابة منه " الطبري ج ٢٨/٦، وقال عماد البارودى وخيرى سعيد فى تخريج الحديث فى القرطبي ج ١٤/٦ " فى إسناده محمد بن حيد، متهم بالكذب "١، وأرى أن الأحاديث المروية التى تخطئ رسم القرآن وخطأ الكاتب لا يعتد بها فيها نظر، لأن القرآن الكريم نقل شفاهة فلا يعقل مخالفة الرسم حفظ الحفاظ.

كانوا قنوة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل، والقول الذي نسب إلى أبان بن عثمان مردود، وليس له ما يدعمه. والمرجح مذهب سيبويه أن النصب وقع للتعظيم، وهذا مذهب الخليل أيضاً^(١) وغيرهما من العلماء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

قيل: "الصابئون" معطوف على المضممر في "هادوا" في قول الكسائي والأخفش، وقد ضعف هذا الرأي ابن النحاس؛ لأنه عطف على المضممر، وأن العطف يدخل الصابئين في اليهود وليسوا منهم. والأرجح أن الرفع على تقدير: والصابئون والنصارى كذلك، فالرفع على الابتداء، وشاهد ذلك قول ضابئ البرجمي^(٢):

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
أي: فإني بها وقيار كذلك لغريب.

وقيل: إن بمعنى "نعم" فالصابئون مرفوع بالابتداء وحذف الخبر لدلالة الثاني عليه^(٣). ومن الشواهد التي تؤكد هذه الظاهرة قول أم رومان وهي أم عائشة رضي الله عنها: "بينما أنا مع عائشة جالستان"^(٤). جالستان: حال، وحقه النصب بالياء في القياس، على اللغة المشهورة، ولكنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب ورأى أن "مع" بمعنى الواو و "جالستان" خبر. ومن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: "أنت أبا جهل"^(٥). والقياس "أبو جهل" بالرفع بالواو: وروى بالرفع: أنت أبو جهل وأنت أبو جهل، وفقلت: أبو جهل،

(١) ارجع إلى: القرطبي ج ٦/١٣، ١٤.

(٢) الشعر والشعراء ص ٣٥١، وسر صناعة الإعراب ج ١/٣٢٤.

(٣) القرطبي ج ٦/٢١٦. وقيل إن بمعنى نعم في (إن هذان لساحران)، والأرجح أن اسم إن محذوف تقديره: إنهما هذان ساحران.

(٤) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين)، وفتح الباري ج ٦/٤٦٦.

(٥) البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل. وروى بالواو: أنت أبو جهل.

وهذا يؤكد أن النداء مضمر في: أنت، يا أبا جهل. ومنها قول الصحابي: "ففرقنا اثنا عشر" (١). واثنا تنصب بالياء، واثنا عشر حال من الضمير "نا" المفعول به، وجاء بالألف على لغة بني الحارث، وقد تلزم الحكاية نحو: الاثنا عشرية: (فرقة من الشيعة)، والحديث في رواية مسلم: "اثني عشر" بالياء، وقيل اثنا عشر مرفوع بالابتداء، وخبره: ع كل رجل، ويجوز أن تكون خبر أي: نحن اثنا عشر.

وروى أن النبي ﷺ قال: "إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان" وروى بالنصب (٢). ومثله:

وأنشد الفراء لرجل من بني أسد، وقال ما رأيت أفصح منه (٣):

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لناياه الشجاع لصمماً

والشاهد: لناياه؛ جاء بالمتنى، والقياس: لنايبه. وقال الشاعر (٤):

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم

الشاهد: بين أذناه، والقياس: أذنيه، وهذا قليل لا يقاس عليه وشذ عن المشهور.

وقد شاعت في تلك القبائل الإبقاء على اللفظ قبل الإضافة نحو: علاه بمعنى

عليه، وقيل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٦] أدري فعل ماض من دريت، والمعنى: لو شاء الله لما أعلمكم بالقرآن (٥).

(١) رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل. وفتح الباري ٦/٦٧٢.

(٢) صحيح عن عمر رضي الله عنه في جامع المسانيد، وروى: وهاتين الكعبتين عن ابن مسعود في الأدب المفرد رقم ٩٦٣/١٢٧٠، ورواه أحمد عن عبد الله بن مسعود رقم: ٤٢٥١.

(٣) ارجع إلى: القرطبي ج ١١/١٨٤. وشرح المفصل م ٨٦/٢. والبيان للديوان ص ٣٤، والحيوان للجاحظ ٤/٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/٤٨٧.

(٤) شرح المفصل م ٨٦/٢.

(٥) البيان للعكبري ج ٢/٦٦٨. والقرطبي ج ١/١٨٤.

ومنها قول الشاعر^(١) :

طاروا علاهْن فْشُلْ علاها واشدُدْ بمثْنى حَقْبِ حقواها
إن أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غايتها

والقياس: عليهن وعليها وحقويها، وهذا نادر في العربية ولا يقاس عليه والأصل إجراء الإعراب بالحروف في المثني والجمع السالم.

- **حكم اقتران خبر أفعال المقاربة بـ "أن"**: أفعال المقاربة ناسخة للابتداء،

ويراد بها كاد وأخواتها: كاد، وكرب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلولق، وجعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ. وقد أطلق عليها أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة، فالأفعال التي تدل على المقاربة: كاد وكرب وأوشك فقط، وعسى وحرى واخلولق تدل على الرجاء، وجعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ تدل على الإنشاء، فأطلق عليها مجازاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويكون الخبر لها في موضع نصب؛ لأن الخبر يكون مضارعاً، وندر مجيئه بعد عسى وكاد اسماً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية بغير المضارع^(٢).

والمشهور في خبر أفعال المقاربة أن يكون مضارعاً في موضع نصب خبر، نحو: كاد زيد يقوم، وندر مجيئه اسماً أو ظرفاً أو جملة أو شبه جملة، ومن ذلك قول تأبط شراً^(٣):

فأبْتُ إلى فْهَم، وما كدْتُ آثبا وكم مثلها فارقتُها وهي تصْفَر

(١) ديوان روبة ص ١٦٥، وشرح المفصل م ١٠٤/١، شواهد التوضيح والصحيح ص ٩٨، والمعنى: ارتفعوا على إبلهم فارفع عليها، واحقب: حبل يشد به الرجل إلى بطن البعير مما يلي ثيله، أى ذكره، كى يجتذبه الصدير، ومنه: أحقت البعير، وشال: ارتفع.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل، مكتبة التراث ج ١/٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦.

(٣) شرح التبريزي لديوان الحماسة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ج ١/٨٥. وتأبط شراً: ثابت بن جابر بن سفيان. والمعنى أن قبيلة فهم بن عمرو بن قيس عيلان تأسفت وتخزنت على إفلاتي منها، وقد ظنوا أنهم قدروا على، وارجع إلى شرح ابن عقيل ج ١/٨٥.

الشاهد: " ما كدت آثباً "، آثباً خبر كاد وهو اسم. والمشهور في الخبر المضارع أن يقترن خبر عسى بـ " أن " كثيراً، ويجرد خبرها منها قليلاً، والمشهور إثبات أنه في النص القرآني قال تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]. و﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

واقتران الفعل في خبر عسى بأن يفيد تأكيد المعنى ويزيده فضل تحقيق وقوة^(١)، وما ورد في تجرد خبر عسى من أن قليل، كقول هذبة بن خشرم العذري^(٢):

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقول الشاعر^(٣) :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليفته أمر
وقال الفرزدق^(٤) :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا خفير زياد ؟
وحرى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل، ولكن يجب أن يقترن خبرها بـ " أن " نحو: حرى زيد أن يقوم.
ويكثر اقتران خبر أوشك بـ " أن "، أنشد ثعلب^(٥):

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
ومن النادر عدم اقتران خبرها بـ " أن " فيقال : يوشك يفعل، كما قال أمية بن أبي الصلت^(٦):

(١) درة الغواص، الحريري ص ٣٦١.

(٢) ذكره صاحب التصريح في شواهد ج ٢٠٦/١. وشرح ابن عقيل ج ٣٢٧/١. شرح المفصل م ٣٩٢/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣٢٩/١ والبيت قائله مجهول.

(٤) الديوان ص ١٤٥، وروى حفير، وشرح ابن عقيل ج ٣٢٩/١. شرح كافي ابن الحاجب ج ٤/٢١١.

(٥) شرح ابن عقيل ج ٣٣٢/١.

(٦) ابن عقيل ج ٣٣٣/١. وشرح المفصل م ٤٠٥/٣.

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

ويقال أيضاً: يوشك أن يفعل، كما قال عمران بن حطان:
أَفَى كُلِّ عَامٍ مَرَضَةٌ ثُمَّ نَهْضَةٌ وَتَنْعَى وَلَا تَنْعَى مَتَى ذَا إِلَى مَتَى؟

وقال الشاعر:

فِيوْشِكُ يَوْمٌ أَنْ يُوَافِقَ لَيْلَةً يَسُوقَانِ حَتْفًا نَحْوَكِ أَوْغَدَا

والقاعدة العامة أن خبر كاد لا يقترن بـ " أن " في قول معظم النحويين، وهذا يوافق ما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. و﴿فَمَا لَهُمْ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]. و﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]. و﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]. و﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. و﴿وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ [الحج: ٧٢]. و﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣].

لم يقترن خبر كاد بـ " أن " في باب المقاربة؛ لأن الفعل في المقاربة يدل على الشروع كطفق وجعل، و" أن " تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال^(١)، وأتى خبر ما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب مقترناً بأن مؤكدة لمقتضاه ووقوعه في الاستقبال. والمشهور بين العلماء أن خبر كاد تجرد من " أن "، وأن يكون مضارعاً، ولم يقترن بأن في القرآن الكريم ولم يأت اسماً، وهو المشهور في كلام العرب، ومنه ما أنشده سيبويه لعامر بن جوين الطائي^(٢):

(١) ارجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨، ٩٩. وأفعال المقاربة: كاد، كرب، أوشك، وأفعال الرجاء: عسى، حرى، اخلوق، والإنشاء: جعل، طفق، أخذ وعلق، وأنشأ، وتعرف بأفعال الشروع، وقد أطلق عليها جميعاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

(٢) شواهد التوضيح ص ١٠١، منه: كف وخباسة: ظلامه، المغنم.

فلم أرَ مثلاً خُباصةً واحداً ونهنتُ نفسي بعدَ ما كدتُ أفعله
الشاهد: أفعله لم يقترن بـ " أن "، وقيل الفعل نصب بإضمار " أن " وقد
حذفت للضرورة الشعرية، وقد توهمها الشاعر مستعملة قياساً على خبر عسى،
ثم حذفها ضرورة.

ويرى سيبويه أن دخول " أن " على خبر كاد لا يستعمل في الكلام، وأن
الشاعر قد يستعملها ضرورة تشبيهاً لها بعسى لا شتراماً في المقاربة.
وقد صحت أحاديث اقترن فيها جواب كاد بأن، وذهب ابن مالك إلى جواز
اقتران جوابها بأن، وساق أدلة صحيحة عن فصحاء.

ويجوز أن يأتي خبر كاد مقترناً بأن في ما لا يدل على الشروع، وقد صحت
شواهد في العربية وقع فيها خبر كاد مقروناً بأن في كلام لا ضرورة فيه، هذا
يؤكد جواز اقتران خبر كاد بـ " إن " . وقول أنس رضي الله عنه: " فما كدنا أن نصل إلى
منازلنا " ^(١)، وقول الصحابي: " والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تتضج " ^(٢).
وقول جبير بن مطعم: " كاد قلبي أن يطير " ^(٣)، اقترن خبر كاد بأن، لتأكيد
مقتضاه ووقوعه في المستقبل، واقتضت كاد مقترنة بأن الاستقبال دون
الشروع.

وقد اجتمع الوجهان (دلالة كاد على الشروع فلم تقترن بأن ودلالتها على
الشروع، فاقترنت بها)، ومنها قول عمر رضي الله عنه: " ما كدت أن أصلي (العصر)
حتى كادت الشمس تغيب " . أي : صلى قبيل أن تغيب الشمس ^(٤).

ومن ذلك قول النبي ﷺ: " كاد الحسد يغلب القدر وكاد الفقر أن يكون
كفراً " ^(٥). ويغلب في خبر " كاد " و " كرب " التجرد من أن، ويقل اقترانه بها،

(١) البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر.

(٢) البخاري، المغازي، باب غزوة الخندق.

(٣) البخاري، كتاب التفسير، سورة الطور، باب حدثنا عبد الله بن يوسف.

(٤) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صلينا.

(٥) الجامع الصغير، والحلية؛ ومشكاة المصابيح ٥٠٥١/٢٥، رواه أنس، وهو حديث ضعيف.

وهذا بخلاف ما ذهب إليه الأندلسيون أن اقتران خبر كاد بـ " أن " مخصوص بالشعر للضرورة، وقد صحت أمثلة في كلام العرب اقترن جواب كاد بـ " أن " وهو قليل. ورأى بعض العلماء أن اقتران خبر كاد بأن جائز، واحتجوا لذلك بأن ما ورد في القرآن الكريم عدم اقترانه بأن، فقد رأى الحريري أن ما ورد مقترناً بأن جائزاً، " إلا أن المنطوق به في القرآن الكريم والمنقول عن فصحاء أولى البيان إيقاع أن بعد عسى وإلّاؤها بعد كاد " (١)، لأن المقاربة تقتضى ترك أن الموضوعه للاستقبال، وهو في غاية الظهور.

وذهب آخرون - ومنهم المرزوقي - إلى أن ما ورد مقترناً بأن فصيح أيضاً، واستدل على ذلك بما روى عن النبي ﷺ وهو أفصح الفصحاء: " كاد الفقر أن يكون كفراً "، و " كاد الحسد أن يغلّب القدر "، وهذا معروف في كلام العرب ومن ذلك مما قالته العرب قول الشاعر (٢):

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو

لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

ورأى ابن مالك أن اقتران خبر كاد في هذا الشاهد ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول:

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو

لدى الحرب تغنون السيوف عن السل

والمعنى: كدنا لا نخرج السيوف استغناء عنها بفراركم. فاقترن الجواب بـ " أن " لعدم دلالاته على الشروع، فجاءت أن مؤكدة لمقتضاه، ويرى ابن مالك أن عدم اقتران خبر كاد بـ " أن " في القرآن الكريم لا يعنى عدم جواز ما سمع عن العرب، فالوجه الذى جاء فى القرآن الكريم لا

(١) درة الغواص ٣٦١، وقد سبقه الأصمعى إلى ذلك.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١ والمعنى: إنا عرضنا عليكم الصلح والموادعة فلم تقبلوا هذا العرض، فلما التقينا جبنتم عن القتال وعجزتم عن مقاومتنا وفررتم.

يبطل غيره بل يرجح ما وافقه من كلام العرب على غيره، وما صح عن العرب لا سبيل إلى رده، فاطراد الحكم في كل موضع محال، وقد صحت وجوه أخرى^(١)، تخالف المشهور، ومما جاء على القليل، قول ذي الرمة^(٢):

وجدت فؤادي كاد أن يستفزه
وقال رؤبة بن العجاج^(٣):

رسم عفا من بعد ما أمحي قد كاد طول البلى أن يمّصحا

واقتران خبر كاد بأن قليل في العربية والمنقول عن أولى البيان عدم اقتران خبرها بـ " أن "، وقد حذفنا " أن " بعد كاد في بعض كلام العرب، وهو المشهور فيها^(٤)، ومن ذلك قولهم في الأمثال: " كاد العروس يكون ملكاً " و " كاد المتعل (أو المنتعل) يكون ركباً "، و " كاد الحريص يكون عبداً "، و " كاد النعام يكون طيراً "، و " كاد الفقر يكون كفراً "، و " كاد البيان يكون سحراً "، و " كاد البخيل يكون كلباً "، و " كاد السيئ الخلق يكون عبداً "، و " كاد الحسد يغلب القدر "، وهذا المشهور في خبر كاد^(٥).

والعلة في عدم اقتران الخبر بأن أن " كاد " وضعت لمقاربة الفعل، يقال: كاد النعام يطير، لوجود جزء من الطيران منه، و " أن " وضعت لتدل على تراخي الفعل ووقوعه في الزمان المستقبل، فإذا وقعت بعد كاد نافيت معناها الدال على اقتراب الفعل، وحصل في هذا الكلام ضرب من التناقض، ورأى العلماء أن " عسى " ليست كذلك؛ لأنها وضعت للتوقع الذي يدل وضع " أن "

(١) لم ينسبه ابن مالك لقائل، ارجع إلى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١، ومعناه: إذا عرضا عليكم الصلح والموادعة، فلم تقبلوا هذا العرض، فلما التقينا جيتهم عن القتال وعجزتم عن مقاومتنا وفررتم حتى لقد كدنا لا نحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمارها.

(٢) ديوان ذي الرمة ص ٣٠٨.

(٣) ديوان رؤبة ص ١٧٢، ولسان العرب: مصحح، رسم: بقايا أثر الديار، عفا: اندثر، مصحح: درس وعفا.

(٤) ارجع إلى: درة الغواص ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٥) ارجع إلى: درة الغواص ص ٣٦١. كاد الحسد يغلب القدر كاد الفقر يكون كفراً، وإن من البيان سحراً. من كلام النبوة الذي صار مثلاً.

على مثله، فوقوع " أن " بعدها يفيد تأكيد المعنى ويزيده فضل تحقيق وقوة. فالسبب المانع من اقتران الخبر بأن في المقاربة دلالة الفعل على الشروع كطفق وجعل، وفعل الشروع يقتضى الحال، وأن تقتضى الاستقبال فامتنع استخدامها فيما دل على الشروع لتنافي الحال مع الاستقبال، ومن ثم جاءت فيما دل على الاستقبال لدلالاتها عليه، فوقعت في جواب عسى وأوشك وكرب، وكاد إن دلت على المستقبل جاز أن تقع أن في خبرها، فاقتران خبرها بأن مؤكد لمقتضى وقوعه في الاستقبال، وقد أكد هذا ما سمع من الفصيح بالنقل الصحيح الذى لا يرقى إلى الطعن أو التضعيف كما فى الأحاديث^(١).

وأرى أن احتمال التعدد وارد فى كلام العرب وفيه اتساع للتعبير عن وجوه المعانى والأولى اتباع المشهور مع عدم تخطئة النادر. ويندر فى خبر كرب أن يقترن بأن (مثل كاد)، ومما جاء مقترناً بأن قول أبى ذؤيب الأسلمى^(٢):

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّما

وقد كَرَبَتْ أعناقها أن تقطعا

وتجرد خبرها منها فى قول حبة اليربوعى^(٣):

كرب القلب من جواه يذوبُ

حين قال الوشاة: هذُ غضوبُ

وتركت أن فى خبر أفعال الشروع (الإنشاء): جعل، طفق، وأخذ، علق، أنشأ. تركت " أن " لما بين الشروع و " أن " من المنافاة، فأفعال الشروع تدل على

(١) ارجع إلى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣٣٥/١ . والتصريح ٢٠٧/١ ، وقال صاحب التصريح: " ولم يذكر سيويه فى خبر كرب إلا التجرد من "

أن " ، وأما أفعال الشروع فلا يقترن خبرها بأن مطلقاً .

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣٣٥/١ وكرب بفتح الراء وسمع فيها الكسر .

الحال، و" أن " للاستقبال وذلك نحو: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدْعُو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا، وقد تبين بما أسلفنا مفهوم العمل بالمشهور والنادر ومفهوم الشاذ في اللغة الذي لا يقاس عليه.

وقد وقع الحمل في العربية في الحركات، وهى أصوات صائتة ثانوية تصاحب الحروف أو الأصوات الرئيسية الصامتة، ووقع الحمل فى الأبنية الصرفية، ووقع الحمل على المعن فى الجمل فأثر فى الأبنية والإعراب، وسوف نتناول ذلك فيما يأتى:

الحمل على الإتياع في الحركات

الحركة في العربية صوت ثانوى يصاحب الصوت الصامت الذي يقبل الحركة، وعرفت الحركات بالصوائت وعرفت الأصوات الأساسية التى تقبل الحركة والتسكين بالصوامت.

وفى العربية نوعان من الحركات حركات قصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، وحركات طويلة: الألف والواو والياء السواكن فى مثل: فاعل، شكور، عليم. ويشترط فى الطويلة أن تسبق بحركة تجانسها، للإشباع المد فيها خلافاً للحركات القصيرة التى تختلف فى نحو: رَجُل، وَجَل، عُمَر.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الحركات القصيرة أبعاض حروف المد واللين، فالفتحة جزء من الألف، والضمة جزء من الواو والكسرة جزء من الياء.

وكان بعض المتقدمين من العلماء يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة^(١).

وذهب آخرون إلى أن الألف إشباع الفتحة فتولدت عنها، وأن الواو إشباع الضمة، والياء إشباع الكسرة، فالحركات القصيرة أصل الطويلة، ومن ثم لم يرمز القدماء للألف بحرف فى الرسم القديم؛ لأنه حركة، بيد أن علماء العربية استدركوا ذلك فوضعوا رمزاً للألف "ا" (وهو فى الأصل رمز الهمزة ويتبين هذا من اسمه)، وجعلوا رمز "و" للواو الصائتة الساكنة والصامتة المتحركة، وجعلوا "ى" رمزاً للياء الصائتة والصامتة، غير أن الألف ليست إلا صائتة فلا تتحرك، ولم يرمز العرب للحركات القصيرة (الضمة، الفتحة، الكسرة) بحروف فى الكلمات؛ لكثرتها خلافاً للغات الأجنبية التى يكثر فيها السكون ومن ثم رمزت للصوائت بالحروف (o, i, u, e, a)، والرمز لها فى العربية

(١) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنى، المكتبة التوفيقية [د.ت] ج ١/ ٢٨.

بالحروف يزيد حروف الكلمة لندرة السكون فيها وغلبة الحركات^(١). وقد وقع تماثل في الحركات فتصير الحركة إلى الحركة، فتجانسها حملاً عليها، وإتباعاً لها في اللفظ لتكون طوع الأداء، فتنوع الحركات فيه جهد.

وقد وقع الإتباع مطرداً في بعض الأبنية وقيس عليه كل نظير، وسمع الإتباع في بعض الكلمات، وسمع ما يخالفه، وقد جوز العلماء القياس على القليل فيما يناظره، ويقع الإتباع في الكلمة ويقع في التراكيب والجمل.

أولاً - الإتباع في حركات الكلمة: وهو أن تتبع الحركة الحركة فتجانسها في كلمة واحدة، وهذا الإتباع بعضه قياس مشهور وبعضه سمع عن بعض العرب وليس بمشهور، ويكون في الضم نحو: عُنُقٌ وَعُضُدٌ، ويكون في الفتح بَلَدٌ، بَطْلٌ، ويكون في الكسر نحو: إِيْلٌ، إِطْلٌ (خاصرة).

وقد وقع الإتباع في جمع "فَعْلَةٌ" من الصحيح، وهو مشهور نحو: حُجُرَاتٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] وغُرْفَةٌ: غُرُفَاتٌ: قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]. وقرأ الحسن (خُطُوات) بتسكين الطاء. وقرأ أبو السمال بالفتح والإتباع في خُطُوات، والمشهور خُطُوات.

وقُرْبَةٌ: قُرْبَاتٌ: ﴿وَيَتَّخِذْ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٩٩]^(٢). ووقع الإتباع في جمع فَعْلَةٌ: فَعَلَاتٌ نحو، حَسْرَةٌ: حَسَرَاتٌ، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

(١) طعن بعض الجهلاء في نظام الكتابة العربية زاعمين أنه لا يوفى بأداء أصوات العربية وأنه لا يرمز للحركات بالحروف مثل نظام الكتابة الغربي، والحركات شائعة في حروف العربية والتعبير عنها بالحركات يزيد نظام الكتابة تعقيداً، ونظام الكتابة الغربي يعجز عن التعبير عنها، والتسكين فيه كثير والتقاء الساكنين فيه عرف، ومن ثم الرمز للحركة فيه لا يزيد حروف الكلمة، بيد أن العربية تكثر من الحركة ولا يلتقي فيها ساكنان، ومن ثم الرمز للحركات يزيد حروف الكلمة، فاكتمى العلماء بالرمز للحركات الطويلة.

(٢) البحر المحیط ج ٩١/٥ ومختصر شواذ القرآن ص ١١. وارجع إلى الحمل على الجوار ص ١٤٩ / ١٥٠.

وسمع عن العرب: كهلة: كهلات، وقيس عليها: لجة (الشاة قليلة اللين):
لجبات، وربعة (معتدل القامة): ربعات، وقد وقع الإتياع في معتل اللام نحو:
شهوة: شهوات، قال تعالى: ﴿زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ [آل عمران: ١٤].
وقد سمع التسكين في بعض جمع فعلة نحو: وغرة: وغرات، رفسة:
رفضات. ظبية: ظبيات، ووقع مثله في معتل العين، وهو الأشهر فيه نحو:
بيضة: بيضات، جورة: جورات، وسمع فيها قليلاً الإتياع: بيضات، جورات.
والإتياع في جمع شهوة مشهور في القراءة (الشهوات)، وجاء في عورة:
عورات، قرأ الأعشى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨] بتحريك الواو:
عورات، وهي شاذة، ووافقها قول بني تميم: رفاضات، جورات، وعورات،
والمشهور فيها إسكان الواو (وزن فعلات من الأجوف الواوى)؛ لئلا تنقلب
الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل: قول: قال^(١)، ومما سمع في لفظ
الحبك: الحُك، والحبك على الإتياع، وقد صحت بها القراءة^(٢). وقد أتبع
الحرف الثاني حركة الأول في جفنة: جفئات. غرفة: غرُفات. سدره:
سِدرات^(٣)، ولكن هذا ليس متسعاً في معتل اللام نحو: خطوة، سمع فيه الإتياع،
وسكون العين يقال: خطوات وخطوات. ولحية سمع فيها لحيات دون إتياع؛
لامتناع تولى كسرتين وياء.
جروة: جَرَوَات. وجروَات، وزبية: زُبَيَات^(٤). وحلية: حُلَيَات وحُلَيَات.
ومُذَيَات: مُذَيَات ومُذَيَات وقالوا في العير (الدواب): عِيرات بكسر العين وفتح
الياء، حركوا الياء للتأنيث و لكونه اسماً فجمعوا على لهجة هذيل يقولون:
بَيْضَات وجَوَرَات، والأصل التسكين^(٥).

(١) ارجع إلى: البحر المحيط ج ٦ / ٤٧٢. والحمل على الحوار ص ١٥٠.

(٢) البحر المحيط ج ٨ / ١٣٤، وسمع في الحبك: الحُك، والحُك، والحُك، وتعني إحكام الخلق والصنع.

(٣) المختص ج ١ / ٥٦، وجمع الموامع للسيوطي ج ١ / ٧٤.

(٤) المختص ج ١ / ٥٨، جروة أنثى الجرو (الكلب)، وزبية: الزابية لا يعلوها ماء، جاء في المثل: "بلغ السيلُ الزبى": اشد الأمر.

(٥) اللسان ج ٦ / ٥٤٢، عير، ونسب ذلك إلى سيويه.

وقد وقع الإتياع في بعض الكلمات في الفاء والعين نحو: عُنُق، وطُنْب، وعُضْد، ودُنُل (ابن أوى)، وإِيل وقد سمع فيها غير الإتياع، وقد وقع في العين واللام، يقال: امرؤ، فقد وقع الإتياع في حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر، ونحو: امرئ، فإن الراء تتبع حركة الإعراب في الهمزة، قال تعالى: ﴿إِنَّ امْرُؤً هَلَكًا﴾ [النساء: ١٧٦]. حركة الإعراب في الهمزة الضمة، وحملت عليها حركة الراء فضمت، وأتبع الراء الهمزة في الفتح في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أبُوكَ امْرَأً سَوَاءً﴾ [مريم: ٢٨]. وكسرت الراء إتياعاً لحركة الجر في الهمزة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ﴾ [النور: ١١]. ومثلها: ابنم، يقال: جاء ابنم صالح، ورأيت ابنماً صالحاً، ومرت بابنم صالح، ولا ثالث لهما في اللغة في إتياع العين اللام^(١).

وأقيس الإتياع أن يكون الثاني تابعاً للأول، وقد وقع هذا في مثل: مَدُّ، وشُدُّ، وشِمِّ، فِرِّ، بإتياع الثاني الأول^(٢). وهذا ليس مطرداً فقد يتبع الأول ما بعده وإن فصل عنه، فقد وقع الإتياع على ذلك في الأمر: أَدْخُلْ، أَقْتُلْ، أَخْرِجْ، ضَمْتُ همزة الوصل إتياعاً لحركة عين الفعل (الضمة)، والأصل في همزة الوصل الكسرة نحو: اذْهَبْ، اشْرَبْ، ولكنها أبدلت ضمة إتياعاً لحركة العين، فالكسرة لا تجانس الضمة، ولهذا صحت الكسرة في الأمر اضْرِبْ، فالأمر يأتي من لفظ المضارع، "يَضْرِبُ"، وإتياع الثاني الأول أقيس، وهذا كثير في اللغة ويكثر في الجمع بالألف والتاء نحو: تَمْرَةٌ: تَمَرَاتٍ (بالفتح) في الميم إتياعاً لحركة التاء (فاء الكلمة) ومثلها: سِدْرَةٌ: سِدْرَاتٍ، بالكسر، وغُرْفَةٌ: غُرَفَاتٍ (بالضم في عين الكلمة، إتياعاً لحركة الفاء)، وإتياع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لَدُنْ: لُدُّ فَأَتَبَعُوا الضَّمَّ الضَّمَّ، وقالوا: يجوز في كل فعل على وزن فَعِلٍ بكسر العين

(١) الأشباه والنظائر ج ١/١٧، والميم في ابنم تسمى تميمًا، وهي زائدة ووقعت موقع الخذوف من بنو فجرت عليها حركة الإعراب.

(٢) الخصب ج ١/٣٧.

وعينه حرف حلق (ء ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ) أن تكسر فاؤه إتباعاً لكسر العين نحو: نِعم، وبِئس، وهذا قليل.

وقد وقع الحمل في الفاء واللام ، فتتبع اللام الفاء، وهو إتباع منفصل لعدم اتصال الحركتين المتماثلتين، وذلك في نحو: مُنْذُ؛ فإن الذال ضمت إتباعاً لحركة الميم، ولم يعتد بالنون حاجزاً. ومثله: " لم يَلِدْه أبوان " في قول عمرو الجنبى (أو رجل من أزد السراة):

أَلَرَبِّ مَوْلُودَ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

فتح الشاعر الدال إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام^(١).

وقد يقع الإتباع في حركتى حرفين منفصلين، يقال في بعض اللهجات: مَنخَرٌ وَمِنْتَنٌ ومَغِيرَةٌ بكسر الحرف الأول والثالث، ومنهم من يقول: مَنخَرٌ ومَغِيرَةٌ^(٢).

ثانياً - الإتباع في حركات التراكيب: الحركات في التراكيب قد تتبع بعضها بعضاً، ومن ذلك قراءة النخعي: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خَمْسَةً﴾ [الأنفال: ٤١] قرأ: خِمسة بكسر الحاء إتباعاً لحركة الهاء قبلها^(٣): (لِلَّهِ خِمسة).

وقراءة أبى مالك الغفارى والحسن: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] (ذَاتِ الْحُبُكِ) بكسر الحاء إتباعاً لحركة التاء^(٤)، وقد أنكرها بعض العلماء لعدم وجود " فِعْلٌ " بكسر الفاء وضم العين، ومما جاء على ذلك: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ﴾ [البقرة: ٢٧٦] بضم الباء: الربؤ وهى قراءة شاذة. ومثلها قراءة أبى السمال ﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ﴾ [البقرة: ٢٧٨]^(٥) بضم الباء وسكون الواو (الربؤ).

(١) مغنى اللبيب، وما مشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ابن هشام، دار إحياء الكتب (الخلي) ١٨١/١، وج ٢١٧/١ (ط إحياء الكتب)، والأشباه والنظائر ج ١٨/١.

(٢) الأشباه والنظائر ج ١٨/١.

(٣) البحر المحیط ج ٤٩٩/٤.

(٤) البحر المحیط ج ١٣٤/٨ وهى قراءة شاذة عند ابن عطية.

(٥) المختص ج ١٤٢/١.

ومن ذلك ضم لام الجر في بعض وجوه: " الحمد لله " وقد ضمت اللام في " لله " لمجاورتها الدال^(١)، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، والضم فيها لإتباعها الدال المضمومة، وقراءة الحسن البصري: (الحمد لله) بكسر الدال لإتباعها اللام^(٢).

والإتباع يكون في كلمتين تنزلان من منزلة كلمة واحدة، لكثرة استعمالهما مقترنتين، ومن ذلك " الحمد لله " ^(٣). ويرى الزمخشري أن أشف القراءتين وأفضلهما قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى بخلاف قراءة الحسن الذي أتبع حركة الدال حركة اللام فكسر اللام والأصل الضم^(٤).

وقد نسب ابن جني الإتباع إلى أهل البادية، ونسب إليهم قراءة الضم في الحمد لله ، وبعضهم يقرأ القرآن الكريم متأثراً بلهجته ولا يراعي الرواية في القراءة وكلاهما (الضم والفتح) شاذ في القياس والاستعمال^(٥).

والإتباع مطرد في بعض اللهجات لكثرة استعماله، وهو إتباع أحد الصوتين الآخر، ويتبع ذلك في كلمتين تشبيهاً متلازمتين لهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمد لله) بالضم، كعُنُق و طُنُب، والكسر في (الحمد لله) كإِطِل وإِطِل، إلا أن (الحمد لله) بضم الحرفين، أسهل من (الحمد لله) بكسرهما، وذلك لسببين:

أولهما - أنه إذا كان إتباعاً، فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول، وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبب، والسبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال في (الحمد لله) كما نقول في مضجع العين

(١) الاقتراح ص ٢٥٠.

(٢) الكشف ج ١/١٦ (ط مكتبة مصر).

(٣) المختص ١/٣٧.

(٤) الكشف ١/١٦.

(٥) المختص ١/٣٧.

واللام: مُدٌّ، وَعُضٌ ونقول في الفتح: شَمَّ وَعَمَّ، والكسر: فِرٌّ فتنبع الثاني الأول.
ورأى ابن جنى أن هذا أقيس.

وأنت الحركة الأولى تابعة للثانية خلافا لما سبق في الأمر من مضموم العين نحو: أَخْرَجْ، أَقْتُلْ، أَهْجُرْ.

وقد ضمت همزة الوصل لضرورة تيسير ضم عين الفعل، والأصل فيها الكسر، ورأى ابن جنى أن هذا الإتيان في أَقْتُلْ وَأَخْرَجْ وباب مضموم العين لا يعتد به؛ لأن همزة الوصل تسقط وصلاً نحو: فاقْتُلْ زَيْدًا، وليست كذلك الضمة في مُدٌّ، ولا فتحة الميم في شَمَّ، ولا الكسرة في راء: فِرٌّ؛ لأنها ثوابت في الوصل الذي عليه معقد القول، وبه القياس فالإتيان في الكلمتين الموصولتين في الأداء كلمة واحدة.

وثانيهما - أن ضمة الدال في " الحمد " إعراب، وكسرة اللام في " لله " بناء وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والعمل بالإعراب أولى، والأقوى يغلب على الأضعف، والضم الأصل في الإعراب، وإتيان الثاني له يبقى عليه، بيد أن الكسر يخالف ما عليه الإعراب.

والإتيان بالضم في كلام العرب كثير نحو: السُّلْطَانُ والقُرُفْصَاءُ، والإتيان بين المبتدأ والخبر كثير لشدة اتصال المبتدأ بخبره^(١).

وقد تحمل حركة الفاء في الثاني على حركة الفاء في الأول نحو: ما سمعت له حِسًّا ولا جِرْسًا، كسرت الجيم على الإتيان، فالأصل: جَرَسَ (الصوت الخفى)^(٢). وهذا يقع في القوالب اللفظية المتلازمة ومنها " رَجَسُ نَجَسُ " (بكسر النون) حملاً على كسر الراء في رَجَسَ، والأصل نَجَسَ بالفتح قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]. والإتيان في التراكيب المتلازمة يوافق

(١) ارجع إلى: المختص ج ١/٣٨، ٣٧، والخصائص ٢/١٤٥، ٣/١٤١. والكشاف للزمخشري ج ١/١٦ والكتاب لسيبويه ٢/٢٧٢.

(٢) ارجع إلى: الأشباه والنظائر ج ١/١٨.

مذهب من رأى أنه يقع فى كلمتين تقعان موقع كلمة واحدة فى الخطاب على سبيل القوالب اللفظية أو المصاحبات التى تأتى فى قالب واحد دون تجزئ فيها، فهى تشبه المثل، وقد بينا أن الإتياع وقع فى غير القوالب اللفظية المتلازمة فى صك واحد، وهو فيها كثير بيد أنه ظاهر فى القوالب اللفظية لوجود قرينة تدل عليه عند حمله عليها، فرجس فى الشكل خلاف نجس، فى الأولى (١).

وقد يتأثر الأول بحركة الثانى، ومنها قراءة: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَّ﴾ [يوسف: ٣١] بضم تاء التانيث وحقها السكون، ﴿وَعَذَابٍ * أَرْكَضٍ﴾ [ص: ٤٠، ٤١] بضم "عذاب" إتياعاً لحركة همزة الوصل، والأصل: (وعذاب اركض). فعدل عن الكسر إلى الضم للإتياع. ومنه: ﴿نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣] بكسر انقص، ﴿وَعُيُونٍ * ادْخُلُوها﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] بضم عيون، وهى قراءة التمار عن رويس (٢).

ونحو: وَيَلُّ أُمَّهُ (بضم اللام) وفى ضمها وجهان:

أحدهما - أن يكون إتياعاً للهمزة. وقد كسرت اللام فى قراءة: ﴿فَلَأُمَّهُ النَّثُّ﴾ [النساء: ١١] لإمّه: وقد كسرت الهمزة إتياعاً للام (٣)، وقد حذفت الهمزة تخفيفاً وبقي تابع حركتها فى اللام على ما كان عليه.

والثانى - أن يكون الأصل: وَيَلُّ أُمَّهُ، بإضافة ويل إلى الأم، تنبيهاً على شكلها، وويلها لفقده، والوجه الأول (الضم) أجود ليتحد المكسور والمضموم، وهذا أيسر فى الأداء (٤).

(١) الأخطاء والنظائر ج ١/١٦.

(٢) الحجة فى علل القراءات السبع ج ١/٩٦، ٩٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٦، ١٥٧ وى اسم فعل بمعنى التعجب، واللام متعلقة به، ونصب "مسعر حرب" على

التمييز.

(٤) نفسه.

وقد يحمل الإتياع على حركة الحرف الأول في الكلمة الثانية فيحمل عليها حرف الإعراب في الحركة، وذلك في قراءة من قرأ: الحمد لله (بكسر الدال إتياعاً للكسرة في لام الجر)^(١).

وقد رجح ابن جنى الحمل على حركة الإعراب؛ لأنها أقوى من حركة البناء، ومن ثم فالأقوى قول القائل: الحمد لله. وأرى أن الكسر غلب في (الحمد لله) لوقوعه في اللام والهاء من لفظ الجلالة، فقوى التتابع الكسر، فغلب الضم، وهو أيسر نطقاً في اللام لعدم شهرته في الخطاب.

إشباع الحركات القصيرة

إشباع الحركة إطالتها أو مطلقها، لإظهارها في السمع، ولتحقيق الإيقاع المؤثر في النفس، والإشباع في الحركات دون الصوامت الصحيحة، وقد سمع الإشباع في فصيح العربية، ومنه القراءات التي سمع فيها تحريك الساكن ومطل حركته، نحو: هم: همو أو همي، وإشباع الحركة القصيرة نحو: لهو وبهى في قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. فيها قراءات منها: عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْوُ، وَعَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمِي، وَعَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ (دون إشباع).

وقد تحركت ميم الجمع - والأصل فيها السكون - إتياعاً لحركة الضمير قبلها (الهاء)، فالأصل فيه الضم نحو: له، ضربه، وقراءة "عليهم" بضم الميم قراءة الأعرج، وقيل إن الواو فيها حذفت تخفيفاً، وبقيت الضمة دليلاً عليها^(٢).

و"عليهمو" بكسر الهاء وواو بعد الميم، وقد قرأ بها ابن أبي إسحق ومسلم بن جندب والأعرج وعيسى الثقفي وعبد الله بن يزيد، والميم فيها للزيادة عن الواحد ومن ثم قالوا: عليهما، وزادوا الواو لإخلاص الجمعية لتخالف الألف التي زيدت لإخلاص التثنية، وقيل إن الواو إشباع للضم في الميم، وقد ضمت

(١) الخسب ج ٣٧/١ ونسب ابن جنى هذه القراءة لإبراهيم بن أبي عيلة، وهو من التابعين أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى

هجيمة بنت يحيى الأوصالية، وهي قراءة شاذة.

(٢) الخسب ج ٤٤/١.

الميم إتباعاً لحركة الهاء. و"عليهمى" قراءة الحسن وعمرو بن فايد، وقد كسرت الهاء فيها لوقوع الياء قبلها ساكنة، فتابعت الميم الهاء فى الكسر ثم أشبع الكسر فيها^(١).

وسمع فيها: "عليهمى" بضم الميم على الأصل، والأصل: عليهم، فأبدلت الضم فى الميم إلى كسرة، فقلبت الواو فى عليهمو إلى ياء، قياساً على قلبها فى الأدلى جمع دلو، فالأصل: الأدلو مثل الأكلب جمع كلب، فقلبت الضمة كسرة تطرقاً إلى قلب الواو ياء تيسيراً للأداء^(٢).

وجاء فى رواية أحمد بن صالح عن ورش قرأ (مالكى) فى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. بإشباع كسرة مالك. ومثل ذلك قراءة الحسن: ﴿سَأَرْيَكُم دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] بإشباع ضمة الهمزة: أورى.

ومثله رواية أحمد بن صالح عن ورش: (إياك نعبدو) فى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بإشباع ضمه الدال: نعبدو^(٣).

وجاء فى قوله تعالى: ﴿سَنُقْرُوكَ فَلَا تَتَّسَى﴾ [الأعلى: ٦]. قيل: لا: جحد بمعنى لست تتسى، وتتسى: فعل مضارع ولا علامة للرفع فيه؛ لأن الألف فى آخره بدل من ياء، والأصل: تتسى، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقال آخرون: لا: نهى، وتتسى: جزم، والأصل: فلا تتس؛ فأشبع الفتحة ليوافق رعوس الآى فوقع فيها الإشباع، كما قرأ حمزة: (لا تخف دركاً ولا تخشى)^(٤) ومثلها: (سلاسل) [الإنسان: ٤] و (قواريرا) [الإنسان: ١٥، ١٦] أشبع الفتحة فيهما فصارت ألفاً بغير تنوين، وقرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي

(١) المختص ج ٤٥/١.

(٢) نفسه ج ٤٥/١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٣، ٢٤، والمختص ج ٢٥٨/١.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ابن خالويه، دار المنارة ص ٥٧، ٥٨، والآية: ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧].

بالألف فى "لا تخاف" على الإخبار بالنفى دون النهى.

بالتتوين^(١). ومن ذلك مد حركة همزة الاستفهام في قراءة أبي جعفر: ﴿سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] استغفرت؛ بإشباع حركة الهمزة فصارت ألفاً بعد الهمزة.

وقد حذفت همزة الوصل من " استغفر " للاستغناء عن حركتها بحركة همزة الاستفهام، وقد زيدت همزة الوصل؛ ليتوصل بها إلى نطق الساكن، فأغنت عنها الهمزة، وقد أشبعت الفتحة مداً في قراءة أبي جعفر، فصارت ألفاً بعد الهمزة استغفرت، والأصل القصر، نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٣٥] سقطت همزة الوصل لاتصال الهمزة بالسین، فهمزة الوصل تسقط في الكلام المتصل، ولكن فتحة الهمزة أشبعت مداً في (استغفرت)^(٢).

وقد تولد عن إشباع الحركة القصيرة ألفاً على نحو قول بعض العرب: " بينا زيد قائم "، يردون: " بين " أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبعت فتحة النون وتولد الألف. وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلت لحماً شاة. يريد: لحم شاة، فأشبعت فتحة الميم، وتولدت الألف.

وقد أشبعت الفتحة في قول الفرزدق:

فظلا يخيطان الوراق عليهما بأيديهما من أكل شرّاً طعام

الشاهد: الوراق^(٣) أشبع الفتحة، والأصل: الوراق، وقال ابن هرمة يرثى ابنه:

فأنت من الغوائل حين تُرمى ومن ذمّ الرجال بمنترّاح
وأصل منترّاح: منترّح. ومنه قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي^(٤):
وتضحك مني شريحة عبشمية كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

(١) التبيان للعكبري ج ٢/ ١٢٥٧، ١٢٥٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢ وارجع إلى المختص ج ١/ ٦٩، والأشباه والنظائر ج ١/ ٥١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢.

(٤) المختص ج ١/ ٦٩ وسر صناعة الإعراب ج ١/ ٨٦.

الشاهد: لم ترا، أشبع الفتحة فأنشأ عنها الألف، وقال الشاعر^(١):

أقول إذ خرت على الكلكال يا ناقثا ما جلت من مجال
وأصلها: الكلكل. وقال الفرزدق^(٢):

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدنانير تنقاد الصياريف
والشاهد: الصياريف، أشبع كسرة الراء، فصارت ياء حملاً على لفظ
الدنانير، وتشبيها بما جمع تكسيراً نحو: ذكر: مذكير، سمح: مساميح.
ومنه قول قيس بن زهير العبسى^(٣):

ألم يأتيك والأبواء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
الشاهد: ألم يأتيك، وحققها حذف الياء للجزم، وقد حملت الياء على الإشباع،
ويروى: ألم يبلغك مكان ألم يأتيك^(٤)، ومنه قول الشاعر^(٥):

الله يعلم أنا فى تلفتت يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأنتى حوثماً يثنى الهوى بصرى من حوثماً سلكوا أدنو فأنظور
والواو حاصلة من إشباع الضمة فى أنظر، ومنه قول الشاعر^(٦):
خود أناة كالمهاة عطبول كأن فى أنيابها القرنفول
والقرنفول: القرنفل.

وبعض العلماء حمل الزيادة فى إشباع الحركة على الضرورة بيد أنها فى
القرآن الكريم تأكيد للحركة فتسمع مداً فتمد فى القراءة للتطريب، ويكون المد

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٣ والخسب ج ١/٢٥٩.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٥٧٠ والخسب ج ١/٢٥٨ وشواهد التوضيح ص ٢٣ وهذا البيت فى وصف سرعة الناقة فذراعها
الأمامتان فى سرعتها تشبه ذراعى الصريف فى عد الدراهم.

(٣) الخصائص ج ١/٣٣٤، ٣٣٨، الخسب ج ١/٦٧، والأغانى ج ١/١٨٠.

(٤) الكتاب ج ٢/٥٩، والأغانى ج ١/٢٧.

(٥) شواهد التوضيح ص ٣٤ شرح المعلقات، الزوزنى ص ١٤٤ ونسبة الزوزنى لإبراهيم بن هرمة. وخزانة الأدب ج ١/٥٨،

الخسب ج ١/٢٥٩، واللسان ٤٢٨/٥م، الصور: جمع أصور وهو المائل المشتاق، وثنى: أمال

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٣٤. والخسب ج ١/٢٥٩ والخصائص ج ٣/١٢٤. روى: عطاء جَاءَ العظام عَطْبُول،

وروى: مكمورة جم العظام، والعطاء: الطويلة العنق، والعطول: المرأة الفتية الجميلة العنق.

أبلغ في السمع إذا انتهى بحرف شديد نحو: عماد، بلاد، الواد (بالوقف على الدال دون الياء)، ووقع في القرآن الكريم في الضمائر نحو: لهو، بهي، لهوو. وهذا المد لتمكين الإيقاع في السمع، والعامة تقول: إيهاب، إيجاب، والأصل: إهاب، إجاب. ويقولون في النداء محماد، علاي، في محمد، علي فأشبعوا الحركة لتمكين مد الصوت.

وتتغير حروف العلة تأثراً بالحركات التي تسبقها، فقد يتغير الأصل إلى الفرع استجابة لنوع الحركة التي تجذب حرف العلة، فيتحول إلى صوت من جنس حركتها نحو: باع، وقال: الأصل: بيع، وقول تحركت الواو والياء بالفتح وقبلها فتحة، فقلبت الواو والياء ألفاً من جنس حركة الفتحة، ويقاس على ذلك كل نظير، والألف فرع وليست بأصل، فالأصل الياء والواو.

وقد لا يتغير الحرف إن كان أصلاً، نحو: معاش، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠، الحجر: ٢٠] لأنها من عيش فالياء أصل في المفرد فلا تهمز، وتحركت الياء؛ لأنها في الأصل متحركة، ومثلها: طواويس و نواويس، فالأصل طاووس ناووس فبقيت الياء للدلالة على ياء فعاليل خلافاً لأوائل، أصلها: وواول فقلبت الواو الأولى همزة والواو التي بعد الألف.

وتتأثر بنية الكلمة بالحركة التي تسبقها، فالحرف الأخير المعتل (واو أو ياء إن سبق بكسرة صار في بناء " فاعل " ياء نحو: الداعي، والراجي، والأصل: الداعو، والراجو، فقلبت الواو والياء للكسرة قبلها، ويقاس على ذلك كل نظير، ومثل ذلك بناء فاعل من الأحرف، تقلب عينه إلى همزة وتخفف ياء في بعض اللهجات، وذلك لانكسار عين البناء بعد ألف مد، وتستوى في ذلك الواو والياء في عين الفعل نحو: القائل، البائع، النائح، والأصل: القاؤل، البايع، الناووح، ويقاس على ذلك كل نظير.

وقد أثرت الحركة في المعتل وليست مجاورة له نحو: قنية، صبية، علية، دنيا، صبيان، والأصل: قنوة، صبوة، صبوان، دنوا، علوة، وقد قلبت الواو ياء

لتماثل الكسرة، التي فصلها عنها سكون فلم يعتد بالساكن حاجزاً لضعفه، فتأثرت الواو بالكسرة التي تجاورها، وقد وقع ذلك في حركة همزة الوصل في الأمر من بعض الثلاثي الذي مضارعه يَفْعُل (بضم العين) والعين لم تباشر الهمزة فيه فقد فصلها عنه السكون في أَفْعُل ولم يعتد بالساكن حاجزاً، والأصل في همزة الوصل الكسر، ولكنها قلبت ضمة تأثراً بعين الفعل في نحو: أَقْتُل، أُخْرِج، أُغْرِب، أَنْصِر، أُغْزِ، أَكْتُب^(١).

وقيل إن الهمزة ضمت لتجانس حركة عين الفعل لئلا ينتقل المتكلم من كسر إلى ضم فينتقل اللفظ، ولتكون الضمة في الهمزة مؤشراً على ضم العين فلا يتوهم المتكلم فيها غير الضم خلافاً لما فتحت عينه نحو: اذْهَبْ، اِقْرَأْ، اِشْرَبْ أو ما تكسر عينه نحو: اِضْرِبْ، اِجْلِسْ.

(١) سر الصناعة ج ٩/٤ وما بعدها.

الحمل فى الحروف

قد يحمل حرف على معنى حرف فيعمل عمله فى اللفظ والمعنى، وهذا باب من أبواب التوسع لنقل الحرف عن أصل عمله إلى موضع حرف آخر للتوسع فى وجوه القول والتعبير، والحروف العاملة فى اللفظ والمعنى تسمى حروف المعانى، ومنها ما وضع على حرف واحد نحو: باء الجر وكاف التشبيه ولام الجر والتوكيد وواو العطف والقسم وغيرها، ومنها ما وضع على حرفين نحو: من، عن، ومنها ما وضع على ثلاثة نحو: بيد، ربّ، ومنها ما وضع على أربعة نحو: لولا، هلاً، لوما، أمّا، وإمّا، لعلّ، كيما.

وهى حروف توظف فى التراكيب فيتأثر بها المعنى واللفظ، ويكون لها معنى فى التراكيب يتأثر بأجزائه، وليس لها معنى فى ذاتها. ويكون للحروف أثران: أثر فى المعنى أو أثر فى اللفظ أو يكون فيهما معاً، وقد لا يعمل الحرف فى اللفظ، فيكون للمعنى فقط.

والحمل يقع فى الحروف على اللفظ والمعنى وحمله على المعنى أكثر.

أولاً - حمل حرف المعنى على معنى غيره

قد يحمل حرف المعنى على معنى غيره، فالحرف ما ليس له معنى فى ذاته بل فى وضعه مع غيره فى تركيب، ولا يعنى الوحدة الصوتية فى اصطلاح الصوتيين بل المراد الحرف الذى يرتبط بالتراكيب اللغوى، وقد أطلق عليه اللغويون " حرف المعنى " لدخوله فى معنى التراكيب، فالحرف ليس له معنى فى ذاته بل فى تركيب تتوصل به كلمة إلى معنى غيرها، فيؤلف بين أجزاء التركيب ويلحم بين معانيه، فالحرف بمنزلة المادة التى تصل بين اللّين وتلحم بينها وتسد خللتها، ويختلف المعنى باختلاف الحرف نحو: مررت بالحقل، ومررت على الحقل، ومررت فى الحقل، فالأول بمعنى مررت مجاوراً الحقل، والثانى بمعنى شاهدت الحقل، والثالث بمعنى مشيت فيه، فالمعنى يتأثر بالحرف

الذى يتعدى به الفعل، وقد يقع الحرف موقع غيره من المعنى. ومن أمثلة ما حمل على المعنى " فى " تكون للتضمين نحو: العلم فى الكتب والمال فى الخزانة. وتكون بمعنى مع، قال تعالى: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ١٢] وتكون بمعنى " إلى " نحو: " رددتُ يدي فى فى " قال تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] ^(١). وتكون بمعنى " على "، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥] أى: على مناكبها. وقال سويد بن أبي كاهل ^(٢):

وهم صلبوا العبدى فى جذع نخلة
فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

أى: صلبوه على جذع نخلة. وتكون بمعنى " الباء "، ومنه قول الشاعر ^(٣):
وخضخضن فينا البحر حتى قطعنه
أى: خضخضن بنا البحر، وقيل هنالك محذوف تقديره: فى جوارنا.
وقال آخر ^(٤):

نلوذ فى أم لنا ما تَغْتَصَبُ
من الغمام ترتدى وتنتقب

أى: نلوذ بأم، وقيل حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والمعنى: نلوذ فى أمر أم لنا أو فى شىء. وروى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. قيل معناه: بظل من الغمام، يعنى تعجيل العقوبة لهم، وعليه أول بعض العلماء رواية ثوبان مولى رسول الله ﷺ: " أتانى ربي فى أحسن صورة " ^(٥)، وللعلماء فى سنده كلام، قال محمد بن شجاع: " وإن صح معناه احتمل أن يكون أريد به

(١) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، دار ابن خادون ص ٤٢٥.

(٢) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٤٢٥.

(٣) الخصائص ج ٣١٣/٢ و رصف المبانى ص ٤٢٦.

(٤) أدب الكاتب، ابن قتيبة ص ٤٠٠. و رصف المبانى ص ٤٢٦.

(٥) أخرجه مالك فى الموطأ، ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن عايش مرفوعاً، وسلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٣١٦٩، والترمذى

رقم ٣٢٣٣ عن معاذ بن جبل.

أَتَانِي رَبِّي بِأَحْسَن صَوْرِهِ، وَالْفَاءُ (يَعْنِي فِي) بِمَعْنَى الْبَاءِ " وَإِدَالِ الْبَاءِ بِفِي سَائِغٍ فِي اللُّغَةِ (١). قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شَجَاعٍ: وَيَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا آخَرَ، وَهُوَ يَعْنِي أَتَانِي رَبِّي فِي الصُّورَةِ مُدِيرًا لَهَا، وَالصُّورَةُ مَلَكٌ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا بِمَعْنَى التَّدْبِيرِ لَهَا. وَلَكِنْ ابْنُ فُورَكٍ غَلَطَ ابْنُ شَجَاعٍ؛ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي يَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي مَكَانٍ أَوْ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَدْبِرُهُ (٢).

أَمْ : حَرْفٌ عَظْفٌ نَائِبٌ عَنْ تَكْرِيرِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْوُ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟. وَاسْتَخْدَمَ بِمَعْنَى " بَلْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [الطُّور: ٣٠]. وَاسْتَخْدَمَ بِمَعْنَى " أَوْ " : أَمَرْتُ بِرَجُلٍ أَمْ أَمْرَأَةً، وَنَحْوُ: أَزِيدُ قَامَ أَمْ عَمْرُو؟ أَيْ أَوْ عَمْرُو؟ لِلسُّؤَالِ عَنْ أَحَدِهِمَا (٣).

أَوْ: حَرْفٌ عَظْفٌ يَأْتِي بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ لِلشَّكِّ: أَمَحَمَّدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَلِيٌّ؟ وَقَدْ اسْتَخْدَمْتُ بِمَعْنَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةٍ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصَّافَّاتُ: ١٤٧]. وَالْمَعْنَى: وَيَزِيدُونَ، وَقِيلَ هِيَ بِمَعْنَى بَلْ أَيْ: بَلْ يَزِيدُونَ.

إِنْ : تَكُونُ شَرْطًا نَحْوُ: إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ. وَتَكُونُ نَفْيًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الْمَلِكُ: ٢٠]. بِمَعْنَى: مَا الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى " إِذَا " قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣٩]. وَقِيلَ إِنَّهَا بِمَعْنَى " لَقَدْ " فِي ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يُونُسَ: ٢٩]. وَتَكُونُ بِمَعْنَى " أَيْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ [ص: ٦]. بِمَعْنَى: أَيْ امْشُوا، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١١٧] أَيْ: اعْبُدُوا، فَهِيَ مَفْسُورَةٌ. وَأَنْ

(١) مُشْكَلُ الْحَدِيثِ ص ٢٤. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شَجَاعٍ فِي تَخْرُجِ الْحَدِيثِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَوَّلًا مَعْلُولٌ مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو يَحْيَى عَنْ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَلَامٍ، وَأَبُو يَحْيَى ضَعِيفٌ.

(٢) نَفْسُهُ.

(٣) الصَّاحِبِيُّ، لِابْنِ فَارَسٍ ص ١٦٧، ١٦٨ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ج ٤/٤٠٤. وَرَصَفَ الْمَبَانِ ص ١٠٠

المصدرية كقوله الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. بمعنى: الصوم خير لكم. ولها معانٍ أخرى^(١).

أنى : بمعنى كيف كقوله جل ثناؤه: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. و﴿أَنَّى يُؤفَّكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]. وتكون بمعنى "من أين" كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. أى: من أين يكون له ولد؟ وقيل معناها: كيف^(٢). ومنها قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]. أى: من أين، فيجوز إضمار "من" من "أين؟". ومنه قول الشاعر^(٣):

ومن أين عشرون لنا من أنى

وتكون بمعنى متى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أى: متى، وقيل: كيف وأنى بمعنى الشرط، ومنها قول لبيد بن ربيعة^(٤):

فأصبحت أنى تأتيا تلتبس بها

كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

على^(٥): وتكون فى المشهور بمعنى "فوق" نحو: جلس على البساط. أى فوق. وتكون بمعنى "لام" التعليل نحو: أقدم على قتله. أى: لقتله. وتكون بمعنى "إلى" نحو: أقبل رجل على الحاكم. أى: إلى. وتكون بمعنى "حول" نحو: جلسوا على المائدة. أى: حول. وتكون بمعنى "عن" نحو: رضيت عليك، أى: عنك. وتكون بمعنى "مع" نحو: فلان على جلالته يقول كذا. أى: معها. وبمعنى "الباء" فى نحو: مررت على فلان. أى: مررت به.

(١) رصف المبانى ص ١١١، ١١٢.

(٢) الصاحبى ص ٢٠٠.

(٣) شرح كافيّة ابن الحاجب ج ٣/٢٨٤ وخزانة الأدب ج ٨٣/٧.

(٤) شرح كافيّة ابن الحاجب ج ٣/٢٨٥، ديوان لبيد ص ٢٢٠، وخزانة الأدب ٩١/٧، ٩٢. وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤.

(٥) رصف المبانى فى شرح حروف المعاني، دار ابن خلدون، ص ٤٠٥ وارجع إلى: شرح كافيّة ابن الحاجب ج ٣٢١/٤.

ثانياً- الحمل على العمل الإعرابي

وقد يحمل الحرف على لفظ غيره فيعمل عمله في الإعراب ومن ذلك " ما " و " لا " و " لات " و " إن " . المشبهات بليس في العمل، قيل تعمل عمل كان بيد أنها نسبت إلى ليس لمعنى النفي فيها، وأن ليس على المشهور حرف، فحملت عليها.

ما : تعمل في لهجة قريش (أو لهجة الحجاز)، وحملت على عمل ليس لشبهها بها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، ووجه على هذا قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] ^(١).

ولكن قبيلة تميم لا تعمل " ما " فلا يكون لها أثر إعرابي. ويعمل الحجازيون " لا " عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها، نحو: لا رجل أفضل منك، ونحو: لا طالب راسباً. وقال الشاعر ^(٢):

نصرتك إذا لا صاحب غير خاذل فبؤئت حصناً بالكُمة حصناً

والشاهد: لا صاحب غير خاذل، والمبتدأ والخبر نكرتان. وقال النابغة ^(٣):

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبّها متراخيا

الشاهد: لا أنا باغياً، حملت لا على عمل ليس، والمبتدأ معرفة والخبر نكرة، والمشهور بين العلماء أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين.

(١) شرح ابن عقيل ج ١/٣٠٢. وشرط عمل " ما " عمل ليس في لهجة الحجاز أن لا يزداد بعدها " أن " وألا تنفص بـلا، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وأن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. وألا تتكرر " ما " فإن تكررت بطل عملها، وألا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعا به.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١/٣١٤، شرح كافي ابن الحاجب ج ٢/٢١٥، والبيت مجهول، والكُمة : المكان المرتفع ومن شرط عمل " لا " عمل ليس: أن يكون الاسم والخبر نكرتين على المشهور بين العلماء وسوغ بعضهم أن يكون المبتدأ معرفة، وألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز: لا قائماً رجل، وألا ينتقص النفي يالا نحو: لا رجل إلا أفضل من زيد، فيجب الرفع في أفضل.

(٣) شرح ابن عقيل ج ١/٣١٥، شرح كافي ابن الحاجب ج ٢/١٨٥، والبيت للناطقة الجعدى، وقد وفد على النبي ﷺ وأسلم.

وتعمل " إن " النافية عمل ليس على مذهب الكوفيين خلا الفراء، وقال بذلك بعض البصريين ومنهم المبرد، وقال به ابن السراج وأبو على الفارسي، وابن مالك وابن جنى. وقد حملت " إن " على عمل ليس فى القراءة التى نسبها ابن جنى لسعيد بن جبير رحمه الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤]. بتسكين إن ونصب " عباداً " (١).

وقد حملها ابن جنى على أنها بمنزلة " ما ": ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. وهو فى النص بمعنى " ما " التى تعمل عمل ليس. ومن قول الشاعر (٢):

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَاتِينِ
وقال الشاعر (٣):

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءَ حَيَاتِهِ

وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

والشاهد: إن المرء ميتاً. عملت إن عمل ليس، واسمها معرفة. قال رجل من طيى: (وقيل: قاله محمد بن عيسى، وقيل: مهمل بن مالك (٤)): نَدِمَ الْبَغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ

وَالْبَغَى مُرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

الشاهد: ولات ساعة مَنَدَمَ. عملت " لات " عمل ليس فنصبت ساعة، وهى من أسماء الزمان. وتعمل " لات " عمل ليس، و " لات " هى " لا " النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، وحمل على عمل ليس، فرفع المبتدأ بعدها ونصب

(١) المحجب لابن جنى ج ١/٢٧٠.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١/٣١٧. وشرح الكافية ج ٢/٢٢٧، وخزانة الأدب ج ٤/١٦٦، وهو بلا نسبة.

(٣) شرح ابن عقيل ج ١/٣١٨. وشرح الكافية ج ٢/٢٢٧، وأوضح المسالك ج ١/٣٩١، ولا يشترط فى عمل " إن " عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها تكرتين.

(٤) شرح ابن عقيل ج ١/٣٢٠، وشرح الكافية ج ٢/٢٢٨.

الخبر، وقد حذف المبتدأ بعد " لات " في المشهور. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب الحين، وقد حذف المبتدأ في قراءة من نصب " حين "، والتقدير: ولات الحين حين مناص.

وقرئ: (ولات حين مناص) برفع " حين " على أنه اسم " لات "، والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص لهم، والمعنى: ولات حين مناص كائنات لهم^(١).

والمشهور في " لات " أنها تقترب بـ " الحين "، وقيل تعمل في " حين " ومارادفها من أسماء الزمان، وتعمل " لا " النافية للجنس عمل إن فتتصب المبتدأ، وتتص لا على استغراق النفي للجنس كله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. أفادت لا نفي الشك عن كل القرآن الكريم. ولا هنا تستغرق الجنس خلافاً لقولنا: لا رجل قائماً. فليست نصاً في نفي الجنس، فهي تحتل نفي الواحد ونفي الجنس، وقد عملت عمل ليس، فيجوز: لا رجل قائماً بل رجالان، وهذا لا يجوز في لا التي تستغرق الجنس^(٢)، نحو: لا إله إلا الله. نفيت الألوهية عن غير الله تعالى، فالإستثنت الله تعالى في استغراق نفي الألوهية في غيره. ويدخل فيها قراءة أبي عمرو وابن كثير قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. بفتح بيع وخلّة وشفاعة^(٣) و" لا " على هذه القراءة نافية للجنس وما بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب، وخبرها فيما عدا الأول فيه محذوف لدلالة ما قبله عليه.

(١) شرح ابن عقيل ج ٣١٩/١. ومذهب الجمهور أن لات تعمل عمل ليس، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وإن وجد الاسم بعدها منصوباً فتأصبه فعل مضمرة.

(٢) شرح كافي ابن الحاجب ج ١٩٩/٢، ٢٠٠، وشرح ابن عقيل ج ٥/١ ويجوز تكرار لا نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويشترط في عمل " لا " عمل إن أن تكون نافية، وأن يكون النفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً في الجنس، وألا يدخل عليها جار فلا يجوز جئت بلا زاد. فلا هنا زائدة للنفي فقط وليست لنفي الجنس، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يفصل بينها وبين اسمها فاصل، واسم لا يعرف مبنياً على الفتح نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله: حول اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح والخبر محذوف تقديره موجود ومثلها قوة.

(٣) شرح ابن عقيل ج ١١/٢ الهامش.

وقال العباس بن مرداس^(١):

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

الشاهد: بناء نسب على الفتح في محل نصب اسم " لا "، وخلة معطوفة عليها فنونت على اعتبار موضع اسم " لا " وهو النصب. ولا في " لا خلة " زائدة لتأكيد النفي، وقد نصبت " خلة " بالنظر إلى محل اسم " لا " فحملت عليه. ويجوز في " لا حول ولا قوة إلا بالله " وجوها من الإعراب، حملت على تقدير، ومن ذلك: البناء على الفتح في الأول، والثاني: لا حول ولا قوة إلا بالله بنى الثاني على الفتح لتركيبه مع لا الثانية، مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير: لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة، ببناء ما بعد " لا " على الفتح.

البناء على الفتح في الأول والنصب في الثاني لا حول ولا قوة إلا بالله. والنصب في الثاني عطف على محل اسم لا وأصله النصب؛ فحمل الثاني على الأصل في الأول. ولا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف.

البناء في الأول والرفع في الثاني، والرفع فيه حمل على محل لا واسمها، وهما في التركيب في موضع رفع بالابتداء، وتكون زائدة لتأكيد النفي في الثاني. وقيل إن لا الثانية عملت عمل ليس فرفعت ما بعدها " قوة " أو أن قوة مرفوع بالابتداء وليس للا عمل فيه غير النفي، وقد حمل رفع لفظ الأب على الابتداء في قول الشاعر: (قيل همام بن مرة وقيل غيره)^(٢):

هذا - لعمركم - الصغار بعينه

لا أمّ لي - إن كان ذاك - ولا أب

أمّ: اسم " لا " مبنى على الفتح، وأب رفع على الابتداء وليس للا عمل فيه ولا زائدة لتأكيد النفي، وقيل أب معطوف على محل " لا " واسمها فحمل الرفع على الموضع وقيل إن لا عملت عمل ليس فرفع أب بعدها، وخبرها محذوف.

(١) ابن عقيل ج ١٢/٢. وشرح الكافية ج ١٩٩/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١٣/٢.

أو أن لا تعمل فهي مهملة، ومن ذلك قول جرير بن عطية^(١):

بأيّ بلاء يا نميرُ بن عامر وأنتم ذُنابِي لا يدين ولا صدرُ
رفع صدر على الابتداء أو حملاً على موضع لا يدين.

ومثله قول المتنبي^(٢):

لا خيلَ عندك تُهْدِينَا وَلَا مَالُ

فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

لا مال: رفع على الابتداء أو حمل على الموضع.

وبعض العرب لا يعمل " أن " الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان^(٣)، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أخيه "ما" المصدرية؛ لا شتراكهما في أنها يقدّران بالمصدر، نحو: أريد أن تقومَ قياساً على: عجبت مما تفعل. وقد قرئ بالرفع قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقد وقع الحمل في ظروف العاملة وغير العاملة، ومنها "إذا" بمعنى "متى"، كقول النبي ﷺ لعلی وفاطمة ؓ: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبّحاً ثلاثاً وثلاثين وتحمداً ثلاثاً وثلاثين"^(٤). شبهت إذا بمتى فوقع الجزم في "أخذ"، "تكبير"، "تسبّح"، "تحمد"، فجملت إذا على متى في الجزم. وحملت "إذا" في العمل على معنى "إن" الشرطية، لما كثر دخول معنى الشرط في "إذا". وخروجه عن أصله من الوقت المعين، وذلك بمجىء جملتين

(١) والبيت في الديوان (ط مكتبة للحياة) ص ٢٦٤

بأيّ قديم يا ربيع بن مالك وأنتم ذُنابِي لا يدان ولا صدر

والرواية المذكورة عن الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل ج ١٤/٢ الهامش.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ١٤/٢ الهامش.

(٣) إن وقعت أن بعد فعل يدل على يقين أو رجحان جاز في الفعل بعدها وجهان: أحدهما - نصب على جعل "أن" من نواصب المضارع، والثاني - الرفع، على جعل أن محققة من الثقيلة، نحو: ظننت أن يقوم وأن يقوم. والتقدير - مع الرفع - ظننت أنه يقوم، فحققت "أن"، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله. شرح ابن عقيل ج ٤/٤.

(٤) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبي الحسن رضي الله عنه.

بعده على طرز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزاء، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾ [النصر: ٣] (١).

وتشبه متى بإذا بعد في عدم الجزم، ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها: "إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمعُ الناس" أهملت متى فأشبهت إذا. وحققا أن تحذف الواو في "يقوم"، والقياس: يقم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩] (٢).

ومنها قول أبي جهل لصفوان بن أمية: "متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي تخلفوا معك" (٣).

ثبتت ألف "يراك" بعد متى الشرطية، وكان حقها أن تحذف، فالقياس: يرك، وقيل في ثبوتها "إن يراك" مضارع "راء" بمعنى رأى، ومضارعه يراء مقلوب رأى لجزم فصار يراً، ثم خففت الهمزة ألفاً، فثبتت في موضع الجزم، ومثله في قراءة حمزة وهشام في الوقف: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ [النجم: ٣٦] خففت الهمزة في الوقف ألفاً (ينبأ)، وقيل إن متى شبهت بـ "إذا" فأهملت. وقيل إن المعتل أحرى مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع (٤).

وحملت "إن" على "لو" في رفع الفعل بعدها ومن ذلك قراءة طلحة: (فإن ما ترين من البشر أحداً) ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وسكون ياء ترين وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد "إن" مؤكدة، بـ "ما"، حملاً لها على "لو" (٥).

وحملت "لو" على "إن" في الجزم.

(١) شرح كافية ابن الحاجب ج ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب الرجل يأتي بالإمام ويأتى الناس بالمأموم.

(٣) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل بيد.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩.

ومنه قول الشاعر^(١):

لو تعد حين فر قومك بي كنت في الأمن في أعز مكان
وقالت امرأة من بنى الحارث^(٢):
لو يشأ طار به ذو مِيعَةٍ لاحق إلا طال فهذ ذو خُصَلٍ
وقال لقيط بن زُرارة^(٣):

تامت فؤادك لو يحرنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا
والأصل أن يذكر حرف الجر في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا
وَالْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١]. فعطف على ضمير بإعادة حرف الجر.

وقد صح العطف على ضمير الجر بغير إعادة الضمير، ومن ذلك قوله ﷺ:
"إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً"^(٤)، ونحو: مررت بك
وزيد. ومما حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ
فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
[البقرة: ٢١٧]. فجر المسجد بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على
سبيل، لا ستلزامه العطف على الموصول وهو الصدد تمام الصلة، ومنه قوله
تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ذهب الفراء إلى أن "قتال" مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: عن
القتال فيه، واحتج بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه^(٥). وقد ضعف هذا ابن
عطية والعكبري؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه على المشهور^(٦).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩.

(٢) ديوان الحماسة للتبريزي ج ٣/٧٣ ط بولاق. المبعة النشاط وأول جرى الفرس، ولاحق الأطلال: ضامرها. والآطال جمع إطل.

ويقال إطل: الخاصرة والفهد: الجسم من الخيل المشرف، وخصل جمع لفيفة من الشعر.

(٣) اللسان مادة: تيم. والمعنى ج ١/٢١٤. وتام: تيم.

(٤) صحيح البخارى، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر.

(٥) معاني القرآن ج ١/١٤١.

(٦) انحرر الوجيز، ابن عطية، ج ١/٢٩٠. والبيان في إعراب القرآن، ج ١/٩٢.

وهذا يخالف ما ذهب إليه العكبري في إعراب " المسجد الحرام " فقدّر حرفاً مجروراً، والمعنى: ويصدون عن المسجد الحرام^(١). فجعل الجر في " المسجد " على تقدير حرف محذوف مخالفاً بذلك تضعيفه رأى الفراء في إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه، وقد حمل تقدير حرف الجر على الحرف الظاهر في قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥] (٢). وقد وقع التناقض في تعليل الجر في آية واحدة، فرفض إعراب الفراء في " قتال " أنه مجرور بحرف مقدر، وقدّر محذوفاً في " المسجد ". وانتهى إلى أن " الجيد أن يكون متعلقاً بفعل محذوف دلّ عليه الصد " (٣).

وقد جاءت على ذلك قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. بجر الأرحام، وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبى رزين (٤). وأنشد سيبويه قول الشاعر (٥):

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا

فأذهب فما بك والأيام من عجب

وقد يحذف عامل الجر ويبقى أثره في اللفظ باقياً، وقد تأول بعض العلماء الجر في بعض الألفاظ على هذا الوجه، ومن ذلك قول أبي هريرة رضي الله عنه: " فأتى بالآلف دينار " (٦) بجر دينار على تقدير: فجاء بالآلف ألف دينار. ثم حذف المضاف وهو البدل وأبقى المضاف على ما كان عليه من الجر، ليكون دليلاً على المحذوف، نحو قولهم: " ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة " وجر

(١) البيان في إعراب القرآن ج ١/ ٩٣.

(٢) البيان في إعراب القرآن ج ١/ ٩٣.

(٣) نفسه.

(٤) شرح التوضيح ص ٥٥.

(٥) الكتاب ج ٢/ ٣٨٣.

(٦) صحيح الجامع الصغير رقم ٢٠٨١.

تمرّة وشحمة على الموضع بعد حذف المضاف على تقدير: ما كل سوداء سوداء تمرّة ولا بيضاء بيضاء شحمة.

ومن ذلك ما جاء في الحديث: " قام فقرأ العشر آيات " (١). بجر آيات، والتقدير: فقرأ العشر عشر آيات. فحذف البذل عشر وأقيم آيات على ما كان عليه من الجر بالإضافة.

وجاء في الحديث: " وإن أربع فخامس... " (٢) بالجر فيها على تقدير: " فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس أو سادس "، فحذف عامل الجر وأبقى عمله مثل قولهم: " مررت برجل صالح، وإن لا صالح فطالح "، أي: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح.

والأصل أن يعرب اللفظ على موقعه من الجملة بعد إسقاط الجار، وسوف نبين ذلك تفصيلاً في حديثنا عن الحمل في الإعراب.

(١) البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة.

(٢) فتح الباري، كتاب الأنبياء، علامات النبوة، رقم ٣٥٨١ ج٦ / ٦٦٧، ورواه البخاري بلفظ: " فليذهب بخامس أو سادس "

تمائل الأصوات المتجاورة

ويكون بتحول الصوت إلى صوت من جنسه فيصير إليه ويدخل فيه أو يقترب منه^(١)، وذلك للتخفيف، ويقع التضعيف في حرفين من جنس واحد، أو حرفين متقاربين فيقلب أحدهما إلى حرف من جنس صاحبه ثم يدخل فيه، ويكونا صوتاً واحداً مضعفاً يقف عليه المتكلم وقفة واحدة في الأداء، فالأول نحو: شدّ، ومدّ. والثاني نحو: اطرّد، والأصل: اطررد، وأنكر: والأصل: انكر، وجاء فيها أنكر، ومثلها: اظلم وأصبر.

والتضعيف يقوى الحرف في موضعه ويمنعه من الحذف والتغير نحو: بناء فُعَال: صَوَّام، قَوَّام، نَوَّام، لأن ألف فُعَال فصلت بين العين واللام.

ويقع القلب في: فَعْل نحو: صَوِّم، جَوِّع، فيقال: صَيِّم، جَيِّع، وذلك لقربها من اللام، ومثل ذلك أَيْل جمع آئل، وأصله أوَّل (الواو مضعفة) والأصل: وول ووزن فاعل منه: واول ثم وائل، فقلب الهمزة أوله همزة فصارت آئل مثل: وحد واحد، ويجمع فاعل على فاعلين في العاقل ويجمع مكسراً: فُعِّل فتقلب العين لمجاورة اللام^(٢).

وقد تغير الحرف لقربه من اللام، ولكنه سلم من التغير في صَوَّام، قَوَّام، جَوَّاع؛ لأن الألف فصلته عن اللام فصح من القلب.

ولا يحذف مع التتوين آخر الكلمة نحو: مدعو، مقضي، مرمي؛ لصحة التتوين فيه وتمكنه في موضعه فسلم من الحذف؛ لأنه مضعف، والحرف المضعف يستدعي حركة تجانسه إن كان معتلاً، وتجانس حركته إن كان صحيحاً، فقد كسر الحرف الذي يسبق الياء في مقضي ومرمي، وضم الحرف الذي يسبق الواو في مدعو ومرجو. وفتح الحرف الذي يسبق المضعف ليجانس حركته في مثل: شدّ، مدّ، هدّ، عضّ.

(١) ارجع إلى: شرح المفصل م ٥ / ٤٨٧.

(٢) الخصائص لابن جني ج ٣ / ٢١٩.

وقد وقع التماثل بين الأصوات للتقريب بينها أو لجعلها صوتاً واحداً في نطقه، فالتقريب بين الأصوات يقع بين المفخم ونظيره المرقق، فيقرب إليه كالتاء في افتعل إن جاورت مفخماً تقلب إلى نظيرها المفخم الطاء نحو: اضطرب، اضطرب، والأصل: اصتبر، اضترب.

ومثله المجهور والمهموس في: مزدرد، نزبة، زراط، زقر، والأصل: مصدر، سراط، سقر.

أو يتحول إلى صوت من جنسه ويدغم فيه نحو: اطلع، اطرء، والأصل: اطلع، اطرء. ومثلها: اصتبر، اضرب، اظلم.

ومثله في المجهور والمهموس: اذكر، ومدكر، وانكر، ومذكر، ومنها: ﴿إِذَا رَكُوتُ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وهذا النوع حمل على الجوار المتصل.

وهناك حمل على الجوار بين الكلمتين متصلتين في خطاب نحو قولنا: جهاس تسجيل، صارت الزاى في جهاز تاء تأثراً بالتاء المهموسة في تسجيل، ونحو: جوست البنت، والأصل: جوزت، والتأوب بين السين والزاى فى الخطاب اليومي نحو: جاس وراز، وغاز وغاز، وجواز وجواس، وبسبور وبزبور.

وقد يقع الإدغام بين الكلمتين فيحدث التماثل التام نحو: إدغام الحروف المتقاربة في المخرج، وأشهرها إدغام النون الساكنة في حروف يرملون.

وقد وقع التماثل التام في بعض الحروف، ومن ذلك قراءة ورش: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤] (بفتح العين وتشديد الدال) والأصل في القراءة: تعدوا، فنقلت حركة التاء في العين الساكنة، وأدغمت التاء في الدال^(١). وقرأ الحسن: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] (بفتح الخاء وتشديد الطاء)، والأصل: يخطف.

(١) القرطبي ج ٦ / ٧ والحجة في القراءات السبع ص ١٢٨.

وقرأ أبو عمرو والحرميان والأعرج: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] أي: يختصمون، فأدغمت تاء الافتعال في الصاد^(١).

وقرأ زيد بن علي: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩] (تَعْصِرُونَ) بكسر التاء والعين وتشديد الصاد. على أن الأصل: تَعْتَصِرُونَ^(٢).

وقراءة: ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] على أنها: مرتدفين. فنقلت فتحة التاء إلى الراء قبلها، ثم أدغمت التاء في الدال^(٣). ومن ذلك: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] أي: المعتذرون.

تخفيف المضعف: التضعيف أن يزداد على الصوت صوتاً من جنسه، فيجعل اثنين فيثقل في النطق وتتحقق فيه الشدة بواسطة الإدغام نحو: أصمّ وزن أفعّل، ضعفت فيه الميم، ومثّل: عدّ وردّ، والأصل: ردّد وعدّد وزن فعل سكنت عينها ثم أدغمت في اللام للتخلص من تكرار حرفين متحركين من جنس واحد، فيقف المتكلم عليها وقفة واحدة ثقيلة.

وهذا معمول به في الخطاب المعاصر، والتخفيف في المضعف يكون بالقلب إلى صوت آخر أو بالحذف.

أولاً - التخفيف بالقلب: يخفف المضعف بقلبه إلى صوت آخر مخالف للمماثلة، فلا يحمل الصوت على جنس ما يجاوره بل يخالف جنسه، وهذا نادر في اللغة ومنه: دسس: دسي قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ١٠] أي دسسها. وتسرّى من تسرر أي الإسرار يقال: تسرّيت بالأمة، اتخذها زوجة. وتمليت من تمللت وتظنيت من تظننت. وتقصيت من تقصصت أي تتبعت. وتمطي من مطط قال تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَمَاطِي﴾

(١) البحر المحيط جـ ٧ / ٣٤٠، والحجة ص ٢٩٨.

(٢) البحر المحيط جـ ٥ / ٣١٦.

(٣) المنصف في تصريف ابن جني جـ ٢ / ٢٢٣. والخصب جـ ١ / ٢٧٣.

[القيامة: ٣٣] ^(١). وقد وقع إبدال فيما فيه مثلان متجاوران تخفيفاً، وذلك عند فك التضعيف ^(٢) نحو: أملت وأملت قلبت اللام الثانية ياء تخفيفاً لتقل اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام لسكون الثاني، ومثال ذلك: تقضض وتقضى (انقض). قال العجاج ^(٣):

تقضى البازي إذا البازي كسر

ومثله: حسست وحسيت، وظللت وظلّيت، وهما في الخطاب المعاصر وبعض العرب يحذفون أحد المضعفين تخفيفاً ^(٤).

دينار والأصل: دنّار (والجمع دنانير فرد الأصل) وقيراط، والأصل قرّاط (الجمع قراريط رد الأصل)، وقالوا: كرناسة، والأصل: كرّاسة. وقرنبيط والأصل: قنّبيط، ومهردم في مهّدم، وشرمط في شرّط، وطربق في طبّق، وخرمش في خمّش. خلبط في خلّط ثم وقع القلب المكاني: لخبط.

وقد وقع ذلك في المتماثل من الحروف تخفيفاً للأمثال، وهذا قليل في مقابل شيوع الأصل، وهذا نقيض الحمل في التضعيف. والمماثلة بين الحروف المختلفة التي تتقارب، أو تتماثل لما بينها من الصفات والاتفاق في المخرج، أو أن تتجاور فيه.

ثانياً - حذف المتماثلين: وقع في العربية الحذف كراهية توالي الأمثال في بعض الأبنية، فالعربية تتخلص من المقاطع المتماثلة، فتحذف واحداً منها تخفيفاً، ويحدث هذا في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها في الصحيح والمعتل، ومن ذلك: حذف التاء الثانية ^(٥) في بناء تفعل نحو: تذكّر، والأصل

(١) الكتاب، سيويه ج ٤ / ٤٢٤ والمقتضب للمبرد ج ١ / ٢٠٠.

(٢) شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم، الناشر ذات السلاسل، الكويت ط ١ / ١٩٨٣ ك ص ٩٣، ٩٤.

(٣) ديوان العجاج ص ٢٨، والمختب ج ١ / ١٥٧، والخصائص ج ٢ / ٩٢، والبازي اسم طائر.

(٤) ارجع إلى: شرح الشافية ج ٢ / ٣٠، ٣١، وشرح مختصر التصريف العزي يقولون: مسّت في مسّت حذف الأولى. وظلّت في ظلّت. وقد تناولت هذه الظاهرة في كتابي: أصوات اللغة، والتطور الصوتي.

(٥) إعراب القرآن، الزجاج ج ٣ / ٨٤٩.

تتذكر، قال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ونزل الأصل تنزل، قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]. تفرق والأصل: تتفرق قال تعالى: ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وبناء تفاعل والأصل تتفاعل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾ [الأنفال: ٤٦] أو ﴿وَلَا تَنَازِعُوا بِاللِّقَابِ﴾ [الحجرات: ١١]. و﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وقرأ الكوفيون (عاصم وحزمة والكسائي): (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) [النساء: ١] أى: تتساءلون، وقرأ غيرهم: (تساءلون).

وبناء تفعّل والأصل: تتفعّل نحو: تبخر والأصل: تتبخّر، وتزلزل والأصل: تتزلزل، وتقهقر والأصل: تتقهقر.

والأصل في ذلك تاءان، فتسكن في مثل: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠] أو تدغم كما في نحو: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] ونحو: ﴿وَازَيَّنْتَ وَظَنَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

وتحذف نون الرفع قبل نون الوقاية كراهية توالي الأمثال، ومنها قول الشاعر^(١):

أبا لموت الذي لا بدائي ملاقي لا أبائك تخوفيني

أي تخوفيني. فحذفت نون الرفع. وقال جميل^٢:

أياريح الشمال أما تريني أهيم وأني بادي النحول

والأصل تريني، فحذف النون. وهذا مطرد في الأفعال الخمسة نحو:

لا يعرفاني، والأصل: لا يعرفانني.

(١) الشعر لأبي حية النمري، الكامل للمبرد ٨٥/٥ واللسان مادة أبي، والخصائص ج ١/٣٤٦ ونسب للأعشى خطأ ولم أجده في ديوانه. صحيح البخاري، كتاب الشهادات، وكتاب التفسير.

(٢) ديوان جميل دار الكتب العلمية ص ٦١، أهيم: أحب وأعشق، النحول: الضعف.

"ولم تزعجوني" والأصل لم تزعجونني، وقول عائشة رضي الله عنها: "ولئن قلت لكم
إنني لبريئة والله يعلم أنني لبريئة - لا تصدقوني بذلك" (١).
وقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤]
قرأ بن عامر: تأمرونني أعبد (بنونين)، وقرأ نافع بنون مخففة والباقون بنون
مشددة على الإدغام (٢).

ونحو: هؤلاء النسوة يبكيننا والأصل: يبكيننا.
والنون الباقية في ذلك نون الوقاية لا نون الرفع، وقيل نون الرفع، وقد
رجح الأخير ابن هشام (٣).
وتحذف النون عند التقاء نون الرفع بنون التوكيد نحو: لتفعلن الخير،
والأصل: لتفعلنن الخير.

وتحذف كذلك مع إن وأن ولكنّ وكأنّ ولعلّ، وهذا غير مطرد (٤). وهذا
الحذف جائز لتوالي الأمثال فيحذف أحد المتماثلين تخفيفاً، والحذف فيها جائز
ويجوز الإدغام نحو: وكأنّي، ويجوز الإظهار نحو: كأنني وأخبرونني. ونحو:
أتأمرونني وأتأمرونني؟ وقد صحت بها القراءة (٥).

(١) رواه البخاري، في كتاب الشهادات، وكتاب التفسير، والترمذي رقم ٣١٨٠.

(٢) التيسير، الداني ص ١٠٩.

(٣) مغني اللبيب ج ٢ / ٣٤٤.

(٤) ارجع إلى: بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، الخانجي ص ٣٦.

(٥) ارجع إلى: القرطبي ج ١٥ / ٢٠.

الحمل على الجوار في الأبنية

ويراد به تأثر الحرف بما جاوره أو تأثر الحركة بما جاورها أو ما كان قريباً منها، وقد أشار إليه ابن جني بقوله: "إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة"^(١) فيماثلته لفظاً حملاً عليه، وتكون المزاوجة بين بنيتين للمشاكلة بينهما للفظ يكون على خلاف مجاوره، ثم يشاكله في اللفظ متأثراً به ليوقع في النفس أثراً، ويعرف بإتباع اللفظ بنية غيره. ومنه الإتياع، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيذاً، وتقوية لمعنى ما قبله، ويحقق هذا إيقاع له وقع في النفس أحدثه المجانسة بين الحروف والمقاطع، ومما جاء مؤكداً لمعنى غيره: خراب يباب، والثاني بمعنى الأول، ومثله: ساغب لاغب (جائع متعب) ومثله: جائع نائع. وخبّ ضبّ (ماكر خبيث)، والعرب تقول: "له الطمّ والرّم" إذا أرادوا تكثير ماله (والطم: البحر والرم: الثري)، ورجل هائع لائع (جبان ضعيف جزع) وسَمَج لَمِج (اللمج: الذواق).

وقال ابن عباس رضي الله عنه في ماء زمزم: "وهي للشارب حلّ وبِلّ"، و"قسيم وسيم"، وكلاهما بمعنى الجميل. "وضئيل بئيل" وهما واحد. ومثله: "جديد قشيب"، و"مضيع مسيع"، والإساعة بمعنى الإضاعة، و"شيطان ليطان" أي: لصوق^(٢)، وقولهم: "رَجَسَ رَجَسٌ"، كسرت النون في نجس وسكنت الجيم حملاً على رَجَس، والأصل: نَجَس بفتح النون وتحريك الجيم.

ووقع الإتياع في نحو: امرأة سَمْعَنَة نِظْرَنَة، وسَمْعَنَة نِظْرَنَة. إذا كانت كثيرة النظر والاستماع، وطَبُّ لَبٍّ، أي: حاذق، وصلتان فلتان، بمعنى: نشيط،

(١) المنصف (شرح الإمام) أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة الباي الحلبي، ط ١ / ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ج ٢ / ٢.

(٢) الزهر للسيوطي ج ١ / ٤١٦، وشرح الشافية ج ٢ / ٢١ تنقيف اللسان ص ٢٨٣، فقه اللغة ص ٢٦٠. وتأويل مشكل القرآن ص ١١٧.

وَدَعِبَ لَعِبٌ، وَعَوَزَ لَوَزٌ، وَشَدِيدٌ أَدِيدٌ. وكثيرٌ بذيَرٌ^(١)، وهذا الترادف فيه تقوية لمعنى ما قبله، والحمل على اللفظ فيه سوغ حفظه والتفاعل معه، والعرب تتبع الكلمة سابقتها في الوزن والرويّ إشباعاً وتوكيداً اتساعاً، وله نظير في بعض الأمثال الشعبية. وقد يقع الحمل للتآخي والمجانسة بين الألفاظ، ومما حمل على حكم مجاوره قول العرب: هَنَأَنِي مرَّأَنِي، والأصل: أمرَّأَنِي، ومثله: "ما ساءك وناءك"، فالأصل: أناءك، فألقى الألف حملاً على ساء^(٢)، وإبدال الحرف بآخر مماثل غيره في بناء مجاور فيماثلته، ومن هذا قول النبي ﷺ: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"^(٣)، شاكل لفظ مأزورات مأجورات، وأصلها: موزورات من الوزر، ولكن أجراها ﷺ مجرى المأجورات فهمزها للمجاورة بينهما، وقيل إن القلب في الواو ليس من أجل الإتياع؛ لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس والإتياع في الثاني، وقد قلبت الواو همزة للتخفيف كما قلبت واو "يوجل" (مضارع وجَل) إلى ألف للتخفيف، فقليل فيها يا جل^(٤)، ومن ذلك: "بالغدايا والعشايا"، فحمل لفظ الغدوات جمعاً على لفظ جمع العشايا، ولا يقال إذا أفردت عن العشايا، فالقياس: الغدوات^(٥)، وقيل: الغدايا والعشايا، ليس فيه إتياع؛ لأن غدايا جمع غدوة مثل حرة وحرائر، وكَنَّة وكَنائن (امرأة الابن أو الأخ). ومنه دعاء النبي ﷺ: "اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن"^(٦). والأصل في ضمير الشياطين أن يكون واواً،

(١) الصاحبي لابن فارس ص ٤٥٨، والمزهر ج ١/ ٤٢٤ والمخصص ج ١/ ٢٨ وأما القالي ج ٢/ ٢٠٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٤.

(٣) الحديث بهذا اللفظ ضعيف، سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ٢٧٤٢ عن علي عليه السلام، وضعف الجامع رقم ٧٧٣ عن علي وأنس، رواه ابن ماجه رقم ١٥٧٨، وكثر العمال رقم: ٤٢٥٨١، وقد ذكره بن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٥/ ١٧٩. ومعني الليب ص ٨٩٦، والمنصف لابن جني ٢ / ٣٢٦ وشرح شذور الذهب ص ٣٣١.

(٤) الأشباه والنظائر ج ١ / ١٩ وفقه اللغة ص ٢٢٣.

(٥) فقه اللغة ص ٢٢٣.

(٦) ضعيف رواه الترمذي، رقم ٣٥٢٣، كتاب الدعوات، وصحيح ابن خزيمة رقم ٢٥٦٥ وسلسلة الأحاديث الضعيفة رقم

٢٤٠٣ ضعيف جداً، عن صهيب عليه السلام. وضعف الجامع الصغير رقم ٤٠٨ عن بريدة.

فجعل نونا قصداً للمشاكلة، ومن ذلك جاء في الحديث: "لا دريت ولا تليت" (١).
والأصل: تلتوت. وجاء في الحديث: "وأخذه ما قدّم وما حدث" (٢)، والأصل أن
تفتح "دال" حدث وضمت حملاً على حركة الدال في قدّم (٣).

وقد يحمل اللفظ على نظيره في المعنى نحو: الحداث: جماعة يتحدثون؛
وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره، وهو: سامر وسُمّار، فإن السمار
المتحدثون (٤)، فحمل عليه؛ لأنه بمعناه، القياس: المتحدثون، واحدهما متحدث.

وقد يحمل اللفظ على بناء ما يخالفه في المعنى ومن ذلك جمع أفعل على
فعال، نحو: أعجف، ومؤنثه عجفاء، والجمع منها: عجاف. وجاء في ذلك قوله
تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾
[يوسف: ٤٣] حملت على سمان، وهي جمع نقيض عجاف (٥).

وقد يحمل البناء على بناء في معناه، ومنه حمل الاسم الجامد والمصدر
على معنى لفظ مشتق يجوز الوصف به، فقد يوصف بالمصدر أو يخبر به،
والأصل في ذلك الوصف، فلا يجوز الوصف بالجامد أو المصدر إلا تأويلاً،
فلا يجوز: الباب الحديد بل الباب الحديدي، فيوصف بالمشتق أو بمعنى المشتق
نحو: رجل مصري. فمصري ليس بمشتق من فعل بل متأول بمنسوب ومعزو
فهو بمعنى اسم المفعول (منسوب أو معزو إلى مصر) فوق النسب موقع اسم
المفعول في الوصف (٦). ومثله: أنت رجل، أي: ذو رجولة حمل على اسم
الفاعل، ومثله فلان ثروة: أي ذو ثروة. وهذا على المبالغة، قال الشاعر (٧):

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز، وباب الميت يسمع خفق النعال. وأبو داود رقم ٤٧٥١، والنسائي: ٢٠٥١.

(٢) حسن صحيح رواه أحمد في مسنده، وجاء في أبي داود (كتاب الصلاة) رقم ٩٢٤: "فأخذني ما قدم وما حدث" عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك ص ٧٤، ٧٥.

(٤) الأشباه والنظائر ج ١ / ٢٠٠ وقد نقل السيوطي ذلك عن النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير.

(٥) ارجع إلى: الأشباه والنظائر ج ١ / ٢١٤. وقيل ليس لها في الجمع نظير.

(٦) شرح المفصل م ١ / ٦٠٣.

(٧) المختص بـ ج ٢ / ١٧٤، واللسان مادة: صل، والقائل: الخطيئة. وروى: ذاك الفتى يذل ذا قدره ...

هو الفتى كل الفتى فاعلموا لا يفسد اللحم لديه الصُّلُوبُ

أي هو الكامل في الفتیان، والشاهد وقع "كل" الجامد وصفاً، ويراد به مشتق (الكامل في فتوته) وهذا للمبالغة.

ومثله رجل صِدِّق أو رجل حرب. أي صادق ومحارب. ورجل صلُح، أي: صالح.

ورجل سوء، أي: سيء. ونحو: مررت برجل أسد، لا يجوز الوصف به فهو اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر، فلا يجوز: هذا خاتم حديد أو فضة، وقد أوله العلماء على حذف مضاف تقديره: مثل أسد، ومثل بمعنى مماثل، ففيه معنى التشبيه، ولا يحسن في الحديد أن يكون وصفاً، ويحمل على تقدير محذوف: هذا خاتمك من حديد أو من فضة^(١).

ويوصف بالمصدر، نحو: رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضي وفضل حملاً على معنى المشتق: عادل، وصائم، وفاطر، وزائر، وفاضل.

وقيل: وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، وحمل المصدر عند الوصف به أو الإخبار على معانٍ ومنها: حمل المصدر على معنى اسم الفاعل. يقال: "رجل عدل". أي: عادل. ومثله: امرأة عدل. وبنو فلان لنا سلم. أي: مسالمون، وهم لنا حرب أي محاربون^(٢)، ومثله غور: أي غائر، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠].

وقال امرؤ القيس^(٣):

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها
بمنجردٍ قيدِ الأوابد هيكل
وصف منجرد (الفرس) بقيد الأوابد.

(١) شرح الشافية م ١ / ٦٠٤.

(٢) ومنه قوله تعالى: (...) ولكن البر من آمن بالله... وتقديره: ولكن البرُّ من آمن بالله، فأضمر ذكر البر وحذفه فقام اسم

الموصول مقامه.

(٣) ديوان امرئ القيس ص ١٩ ولسان العرب: قيد. وشرح المفصل م ١ / ٣٩٥ وص ٦٠٧.

والمعنى: مُقَيَّد الأوباد (أي يدرك الوحوش) لشدة جريه، فيمنعها من الانبعاث كأنه قيد لها، فوصف بالمصدر مضافاً.

وقد يحمل الوزن على وزن آخر في الأفعال؛ لأنه بمعناه قال تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧] فالقبول والنبات مصدران للفعلين: قَبِلَ قبولاً، ونَبَتَ نباتاً ونباتاً، فهما على غير المشهور من كلام العرب من: تَقَبَّلَ: تَقَبَّلًا، وَأَنْبَتَ: أَنْبَاتًا، وهما القياس، فعدل عن ذلك في الآية بـ: تَقَبَّلَ: قبولاً، وَأَنْبَتَ: نباتاً. فالقبول بمعنى التقبل، وهو أخف منه في اللفظ، والنبات بمعنى الإنبات، وهو أخف منه في اللفظ وقد استوفى المعنى بها، قال المفضل الضبي: معناه: وَأَنْبَتَهَا فَنَبَتَتْ نَبَاتًا حَسَنًا. ومراعاة المعنى أولى كما رأى القرطبي^(١). والأصل في القَبُولِ الضم والقَبُولِ مثل الدخول الخروج، والفتح جاء في مصادر قليلة مثل الولوع والوزوع^(٢).

وجاء ذلك في القراءة المنسوبة إلى ابن مسعود: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] و (أنزل الملائكة تنزيلاً)، والمشهور الأولى نَزَلَ؛ لأن معنى نزل وأنزل واحد، ومثله كَذَابٌ (بالتخفيف) في قراءة: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨] بتخفيف الذال في كذاب، قيل: كذاب مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كَذَّبَ تكذيب كما في ﴿وَتَبَيَّنَ لَهُ تَبَيُّنًا﴾ [المزمل: ٣]^(٣).

وقال الشاعر^(٤): أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّتَاعَا
أراد: بعد إعطائك؛ لأن أعطى متعد، وعطي لازم، فأضيف إلى فاعله ونصب مفعوله؛ لأن عطاء بمعنى إعطاء.

(١) تفسير القرطبي ٤ / ٦٢.

(٢) قال ذلك أبو عمرو والكسائي وغيرهما، وأجاز الزجاج "قبُول" بضم القاف على الأصل مثل: الدخول والخروج، تفسير القرطبي جـ ٤ / ٦٣.

(٣) شرح الشافعية ج ١ / ١٦٦.

(٤) ديوان القُطامي، دراسة وتحقيق الدكتور محمود الربيعي، هيئة الكتاب ط ٢٠٠١ م ص ٢٦٥، والرتاع: يريد الإبل التي ترتع، ويروى: الرباعا: وهي التي تنتج في الربيع.

وقال امرؤ القيس^(١):

فَصِرْنَا إِلَى الْحَسَنِ وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَنِيعَةُ أَيِّ إِذْلَالٍ
مصدر ذلّ: ذلاً، ومصدر أذلّ: إذلاً فجاء بالمصدر إذلال للفعل ذلّ، فردّه
على معنى أذللّت.
وقال القُطامي^(٢):

وخيّر الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبّعهُ اتّباعاً
فمصدر تتبّع: تتبّعاً، واتبع: اتباعاً، فجاء بالثاني للأول، لأنه بمعناه، فنتبعت
بمعنى اتبعت. وقال رؤبة بن العجاج^(٣):

وقد تطوّيتُ اطّواءَ الحَضْبِ

وفعل بمعنى مفعول نحو: حمل، حبّ، ورعي، وقطف، وذبح: ﴿وَفَدَيْنَاهُ
بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧] وجاء في المثل: "أسمع جعجعة ولا أرى طحناً".
والمعنى: محمول، محبوب، مرعي، مقطوف، مذبوح، مطحون، وفعل بمعنى
مفعول، نحو: قنص، نفص (ما تساقط من الورق والتمر)، وعدد، ﴿فَضَرَبْنَا
عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وجنى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ
دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤].

وحمل لفظ بناء الكلمة على معنى غيره من الأبنية: قد يأتي اللفظ على بناء،
ويراد به معنى بناء آخر، ومن ذلك: وحمل لفظ بناء اسم الفاعل على معنى اسم
المفعول قال تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أي: لا معصوم،
وقال تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] أي مدفوق. وقال تعالى: ﴿فَهُوَ
فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي: مرضية بمعنى عيش يرضاه لا مكروه

(١) الديوان ص ١٢٥، المقضب ج ٢١٢/١، وخزانة الأدب ج ٢٨/١، وشرح الحماسة ١٦٩/٤. راض: ذلل، ذل: لان.

(٢) ديوان القطامي ص ٢٦٣.

(٣) القرطبي ٦٢/٤، والحضب: نوع من الحيات والأفاعي.

فيه، وقال تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧] أي مأموناً، وقيل المعنى: ذات رضى، وذو أمن. قال جرير^(١):

إن البليّة من تملُّ كلامه
أي من حديث الموموق^(٢).
قال وعلة الجرمي^(٣):

ولما رأيت الخيل تترى أثابجا
علمت بأنّ اليوم أحسنُ فاجر
أي: يوم صعب مفجور فيه.

وبناء فاعل نحو: دارع ونابل، أي ذو درع ونبل، وذات درع ونبل، ولابن وتامر: ذو لبن وتمر أو صاحب لبن وتمر. ففاعل بناء على معنى النسب^(٤)، فرجل دارع بمعنى درعي، أو صاحب درع، وهذه صفات مشتقة من أسماء جامدة لا فعل منها، ولا وجه له إلا النسب، فحملوا عليه وصف المؤنث: حائض، وطالق ونحوهما.

وقد تأول سيبويه وصف المؤنث بفاعل أنه على معنى شيء أو إنسان حائض، وليس وصف المؤنث بفاعل وهو لفظ مذكر وليس بمؤنث معنوي مثل: سوق، ودار، وسعاد، وزينب.

وبناء فاعل جاء عليه وصف المؤنث في بعض الألفاظ نحو: حائض، وطامث، وطالق. وهذه ألفاظ في وصف المؤنث، وقد قيل إنها على معنى النسب مثل دارع ولابن.

(١) ديوان جرير، ط مكتبة الحياة ص ٣٩٧، وفيه:

إن البليّة من يمل حديثه فانشح فؤادك من حديث الرواق

وتشح: أخذ من الماء مايل ريقه.

(٢) فقه اللغة ص ٢٢٧.

(٣) الأصمعيّات ص ١٩٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩٦ المعاني الكبير، ابن قتيبة ج ٢ / ٩٤٦. أثابج: جهاعات، أحسن: شديد، فاجر: يركب الفجور، أراد مفجور فيه.

(٤) شرح المفصل م ٢ / ٥١٧.

وبعضها عام في المذكر والمؤنث نحو: عاصف، قال تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ومثلها: ناقة ضامر، قال تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧].

وجمل بازل وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر قال الأعشى^(١):

عهدي بها في الحيّ قد سربلت هيفاءً مثل المهرّة الضامر

والشاهد: المهرّة الضامر: الضامر صفة تستعمل للمذكر والمؤنث بدون تاء التانيث.

وقد يعدل عن بناء إلى آخر المعنى، ومنه: العدول عن الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل في نحو: ضيق: ضائق، فقد قال تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] عدل عن الصفة المشبهة باسم الفاعل للدلالة على العرض، فالضيق لم يكن ملازماً لهم بل عارضاً.

وقرئ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤]^(٢) عامين: والأصل الصفة عمى والجمع عمون، فعدل عن عمين إلى عامين ليدل على أن عدم فهمهم كان عارضاً في الحال وليس طبعاً فيهم.

وقال أسجع السلمى في رثاء عمرو بن سعيد الباهلي^(٣):

وما أن من رزء وإن جلّ جازعٌ ولا يسرور بعد موتك فارح

عدل عن جزع إلى جازع، وعن فرح إلى فارح لإفادة أن الجزع الفرح عارضان في الحال غير ثابتين.

وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

وقال الحطيئة^(٤):

(١) ديوان الأعشى ص ١٨٩، والمعجم المفصل ج ١ / ٤٤٠، والإنصاف ج ٢ / ٧٧٨. وشرح المفصل م ٢ / ٥١٩.

(٢) الكشف ٢ / ٦٢.

(٣) ديوان الحماسة ص ٨٥٨.

(٤) ديوان ص ٥٤، وشرح: رقم ١٢٠، والمفصل ج ٦ / ١٥.

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطعام الكاسي

الكاسي: المكسوّ، وقد عدل عن المفعول إلى بناء الفاعل للتعريض، فقد احتل اسم الفاعل معناه الحقيقي ومعنى اسم المفعول، وقيل إن عمر رضي الله عنه حمله على اسم الفاعل، عندما رفع المهجو الأمر إليه؛ فتأوله ليصرف غضبه، وهو يعلم أن المراد التعريض بالمخاطب، ونهى الحطيئة عنه^(١).

وحمل بناء اسم المفعول على معنى الفاعل، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١] أي: آتياً. وقوله: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] أي ساتراً^(٢).

وقد يأتي اللفظ بلفظ اسم الفاعل مرة واسم المفعول مرة، والمعنى واحد، فيحمل اللفظ على اللفظ، وذلك نحو: مكان عامر ومعمور وأهل ومأهول.

ورجل مُدَجِّجٌ ومُدَجَّجٌ، وعبد مُكَاتِبٌ ومُكَاتَبٌ، ونَفِسَتِ المرأة ونَفِسَتْ، وَعَنْتِ بالشيء وعَنْتِ به، وَسَعِدَ فلان وسُعِدَ، وزها علينا وزُهِيَ علينا^(٣).

وفعل بمعنى فاعل، روى يعلي بن أمية عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إن الله حيي ستير فإذا أراد أحدكم أن يغتسل فليتوار بشيء"^(٤)، ستير بمعنى ساتر يستر على عباده كثيراً، وهي مثل قدير بمعنى قاذر، وعليم بمعنى عالم^(٥).

ورجل قَتِيلٌ وامرأة قَتِيلٌ بمعنى مقتولة، ومثلها: امرأة جريح، وطريح وخضيب: مخضبة بالحناء، وعين كحيل، وامرأة كريم، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] بمعنى مقرب، شبهوه بقتيل، وقيل سقطت التاء من قريب؛ لأن الرحمة والرحم واحد فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ [الكهف: ٩٨] لفظ

(١) زهر الآداب ج ١/ ١٩، ج ٢/ ٧١٣.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٨ الصاحي ص ١٨٨.

(٣) فقه اللغة ص ٢٦١.

(٤) حسن صحيح أخرجه أبو داود في كتاب "الحمام" رقم: ٤١٢، والنسائي في كتاب الغسل رقم: ٤٠٧.

(٥) مشكل الحديث ص ١٢٧.

الرحمة على الرحم، فالأصل في فعيل أن يكون بمعنى مفعول، وليس على معنى مفتعل.

ومنها: ريح خريق، أي شديدة الهبوب كأنها تخرق الأرض.
قال الشاعر^(١):

كَانَ هُبُوبُهَا خَفَقَانِ رِيحٍ خَرِيقٌ بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ

فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ نَحْوُ: غُفُورٌ، صَبُورٌ، شُكُورٌ، طُمُوحٌ، عَدُوٌّ يُقَالُ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَشُكُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَشُكُورٌ، وَغُدُورٌ، وَعَجُولٌ، وَطُهُورٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. وَقَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ. زَيْبٌ التَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، لَا لِلتَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَقَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ، شَاذٌ، وَقِيلَ حَمَلٌ عَلَى صَدِيقَةٍ فِي عَكْسِهِ: فَالْمَذْكَرُ صَدِيقٌ وَالْمُؤَنَّثُ صَدِيقَةٌ.

وَإِذَا كَانَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِحَقَّقَتِهِ التَّاءُ لَتَفْصِيلِ بَيْنِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ. نَحْوُ: جَمَلٌ رَكُوبٌ وَنَاقَةٌ رَكُوبَةٌ. وَأَكُولَةٌ بِمَعْنَى مَأْكُولَةٍ وَحَلُوبَةٌ بِمَعْنَى مَحْلُوبَةٍ. وَأَكُولٌ: تَكَثَّرَ الْأَكْلُ بِمَعْنَى أَكَالَةٍ^(٢). وَحَمَلٌ مَفْعُولٌ عَلَى مَعْنَى فَاعِلٍ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ حَمِيدَةٌ، فَلَحِقَتْ بِهَا التَّاءُ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَحَقَّقَهَا فَعِيلٌ، فَزِيدَتْ الْهَاءُ لِحَمْلِهَا عَلَى مَعْنَى الْفَاعِلِ^(٣).

وَفَاعِلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ نَحْوُ: طَيِّبٌ، مَيِّتٌ بِمَعْنَى طَائِبٌ وَمَائِتٌ.

وَفَعَلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ نَحْوُ: شَيْخٌ، وَشَهْمٌ، ضَخَمٌ.

وَأَفْعَلٌ نَحْوُ: أَشْيَبٌ، أَسْوَدٌ، أَجْهَرٌ.

وَفَعَلٌ نَحْوُ: بَطَلٌ.

وَفَعِلٌ نَحْوُ: نَضِرٌ، بَطَرٌ، أَشْرٌ.

(١) شرح المفصل ج ٢ / ٥٢١.

(٢) شرح المفصل ج ٢ / ٥٢٠، ج ٢ / ٤٣٣. وشرح التصريح ج ٢ / ٢٨٧.

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣ / ١٣٧.

وفعلان نحو: عطشان، صديان. والمعنى: عطش، صاد.

فعليل بمعنى مفعول: وينوب عن معنى مفعول نحو: قَتِيل، جريح، أسير،
طريح، صريح، عقير، مقيت (مُبْغَض)، وطلّيح (مَتَعَب)، ودهين، وكحيل،
وخضيب. وهي بمعنى اسم المفعول مقتول، مجروح ويستوي في فعليل
بمعنى مفعول وصف المذكر والمؤنث غالباً.

وفعليل بمعنى مُفْعِل نحو: بديع: مبدع: قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] أي: مبدعها، وقال تعالى: ﴿عَذَابُ الْيَمِّ﴾ [البقرة: ١٠] أي
مؤلم. وقال عمرو بن معد يكرب^(١):

أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هُجُوعُ
يريد: الداعي المسمع.

وقرئ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]. قيل
معناها ظنين: متهم، وقيل: ضعيف، ومنه قول العرب: وصل فلان ظنون، أي
ضعيف، فيكون الأصل فيه: وما هو على الغيب بظنون، فقلّبوا الواو ياءً، كما
قالوا: ناقة طعوم وطعيم، للتي بين الغثة والسمنية^(٢).

ويقال: فلان عندي ظنين، أي متهم، وأصله "مظنون"، فصرف عن "مفعول"
إلى "فعليل"، كما قالوا مطبوخ وطبيخ، قال الشاعر^(٣):

وأعصى كلّ قريبي لحائي بجَنَبِكَ فَهُوَ عِنْدِي كَالظَّنِينِ

وبناء منفعّل: قال تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] أي ذات
انفطار، وليس على معنى حاضت وانفطرت؛ لأنها لو كانت على الأخير،
لزيدت التاء على الإخبار، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٧. واللسان: ١٠ / ٢٨.

(٢) الأضداد لابن الأنباري ص ١٦ والبيان في أعراب القرآن ج ٢ / ١٢٧٣، قرأ أبو عمرو الكسائي بظنين: بمتهم وضمين:
بخيل. قراءة ابن كثير.

(٣) نفسه.

عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴿[الحج : ٢] أَى فى حال الإرضاع، وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ لِيْمَانِ
الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] أخبر بمرضعة وعاصفة عن حدث حالي عارض
فللريح أحوال أخرى، وقال تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]؛
لاختصاصها بالإهلاك دون الريح الطيبة، والله أعلم، ومن ذلك قول
الشاعر^(١):

رَأَيْتَ جُنُونَ الْعَامِ وَالْعَامَ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يَزْنِي بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ

الشاهد: حائضة بتاء التأنيث؛ لأنه إخبار عن حدث حالي، وليس وصفاً
عاماً؛ لأن هذا اللفظ لا يطلق على نكر البتة، وحائضة فى حال الحيض، فمثلاً
طالقة، فإن كانت مطلقة وأمست عن الزواج فهى طالق فيلزمها الوصف.
وقال بعض العرب: "مَرَّاضٌ" حملاً على ظريف وظراف، قال جرير^(٢):

قَتَلْنَنَا بَعِيُونَ زَافَهَا مَرَضٌ وَفِي الْمَرَّاضِ لَنَا شَجْوٌ مُتَعَذِّبٌ

الشاهد: مَرَّاضٌ جمع مريض. ومؤنثها: مريضة؛ لأنه بمعنى فاعل.
وقالوا: هالك، وهالك وهالكون حملاً على شاهد وشهاد وشاهدون.
وقالوا جَرَبٌ وجراب حملاً على حسن وحسان؛ لأن فَعَلًا وفَعَلًا يَتَقَارَبَانِ
مثل قولهم: بَطَلٌ وأبطال، وقولهم نَكَدٌ وأنكاد.
والقياس فى جمع جَرَبٍ: جُرْبٌ.
قال دريد بن الصمة^(٣):

مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا سَمِعْتَ بِهِ كَالْيَوْمِ هَاتِي أَيْنِقَ جُرْبٍ

الشاهد: جمع جُرْبٍ. والمفرد: جَرَبٌ.

(١) شرح المفصل ٢م / ٥١٨، ولسان العرب ٧ / ١٤٢ مادة حيض، والمعجم المفصل جـ ١ / ٤٤٥.

(٢) ديوان جرير ص ٣٤٨، ولسان العرب: مرض، والمعجم المفصل جـ ١ / ٨٨ وشرح المفصل ٢م / ٤٨٥.

(٣) ديوان دريد ص ٣٤، والأغاني جـ ١٠ / ٢٢، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٥١، وشرح المفصل ٢م / ٤٨٥. وقد زبدت إن
بعد ما فى ما إن رأيت. ولا يجوز أن تكون نافية فنفي النفي إثبات. وروى: طالى أينق، وأينق: جمع ناقة مقلوب أنوق وهنأ الإبل:

طلاها بالقطران.

ومفعيل ومفعال للمبالغة، ويستوي فيهما المذكر والمؤنث نحو: رجل منطيق (بليغ)، وامرأة منطيق، ومعطير. وامرأة معطار ورجل معطار، وامرأة مذكّر (تلد الذكور)، ومئنّاث (تلد الإناث) للمبالغة. وزيدت التاء للمبالغة في بعض الأبنية وليست للتأنيث بل للمبالغة في المذكر، ومنها: بناء "مفعّالة": نحو: رجل مسلاة: كثير السلب، ومشرابة: كثير الشرب، ومغضابة: كثير الغضب. ويقال: رجل مطرابة: لكثير الطرب، ومجذامة: للسريع في قطع المودة، ومعزابة: يعزب بإبله في المرعى، فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته^(١).

ومجذامة كثير القطع للمفاوز، وكثير الفصل في الأمور. ووزن "فعّالة" نحو: علامة وفهامة ونسابة وققاقة: كثير الكلام والصياح^(٢). وهي لتأكيد المبالغة، وهي أكثر الأبنية استخداماً للمبالغة في المدح والذم، والذم نحو: عيّابة، سبّابة، لحانة، ويوصف بفاعلة المذكر للمبالغة نحو: راوية، كثير الرواية. وساقية: كثير السقي.

ويوصف "بفعولة" للمبالغة نحو: رجل فروقة: شديد الخوف، جاء في المثل: "رب عجلة تهب ريثاً ورب فروقة يدعى ليثاً". وملولة: كثير الملل^(٣). بناء "فعّلة" نحو قولهم: رجل ربّعة (معتدل القامة)، ولعنة وهزأة^(٤). ووزن "فعّلة" نحو: لعنة (يلعنه الناس)، وسبّه، وهزأة، وسُخرة، وضُحكة، وخدعة.

ووزن "فعّلة": لعنة: يلعن الناس، وسبّه: يسب الناس، ومثله سُخرة وضُحكة، وخدعة. قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] ، والتاء فيها ليست للتأنيث بل للمبالغة^(٥).

(١) شرح المفصل م ٢ / ٥٢٠.

(٢) الزهر للسيوطي ٢ / ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) شرح المفصل ٢ / ٩٨.

(٤) شرح المفصل م ٢ / ٥١٩.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ١٥، ١٦.

وقد يحمل البناء على معنى غيره فيجمع جمعه لمناسبة بينهما من جهة اللفظ أو من ناحية المعنى ومن ذلك: مرضى وهلكى وموتى وحمقى حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى مما مفردة فعيل ومعناه مفعول، فالمفرد قَتِيلٌ، وجريح، عقير، لديغ، فيجمع جمع تكسير على فعلى، وهذا عام في الآفات. ومرضى وهلكى وموتى وجربى وزمنى ليست مما يجمع على فعلى، لأنها أفعال لازمة ولا تبني للمجهول، فتجمع جمع سلامة: مريضون، جربون، زمنون؛ لأنها جارية على أفعالها، وتدخل في الوصف تاء التانيث؛ للفرق بين المذكر والمؤنث يقال: مريضة، زمنة، جربة.

والجمع مريضات، زمنات، جربات، وجمعها على فعلى ليس أصلاً فيها بل حملاً على جريح وجرحى، وقتيل وقتلى، فوزن فعيل فيها بمعنى مفعول. ومما ليس منه فعيل بمعنى مفعول، يأتي وصف المؤنث منه بزيادة هاء التانيث ووزنه "مفعولة"، وهي بمعنى فاعلة.

وقد حمل فاعل هنا على معنى المفعول، ومن ثم حمل مَرَضَى، وهلكى على جرحى وعقرى، ووزن فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه وصف المؤنث والمذكر.

وقالوا: أنوك ونوكى^(١) مثل مرضى وهلكى، والأنوك الأحمق فجعلوا إصابة العقل بمنزلة إصابة البدن، وهذا ليس مطرداً فيما كان طبعاً، فلا يقال في بخيل: بخلى أو في سقيم: سقمى.

وحملوا يتامى وأيامى (جمع يتيم وأيم) على وجاعى وحباطى، فهي مصائب ابتلوا بها كالأوجاع، وفعالى جمع فعلان: جوعان: جوعى، ووجاعى مفردها وجع، وفعل وفعلان يشتركان في بعض الجمع نحو: عطش: عطاشى، وعجل وعجلان. وليس مفرد يتامى وأيامى من ذلك، فحملوا عليه وليس أصلاً فيه. وقال بعضهم الأصل في جمع أيم: أيام، فوقع قلب بعين الميم والياء فصارت

(١) أنوك: الأحمق والعيى في كلامه والعاجز الجاهل، ووصف المؤنث: نوكاء، مثل أحر: حمراء، والجمع: نوكى، ونوك.

"أيامي" مثل: مداري^(١)، والأصل: مداير. وتقع بعض الأسماء المعربة والمبنية مواقع الأفعال في الإعراب والمعنى، فالأسماء المعربة التي تقع موقع الأفعال نحو: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وهي في الأصل منقولة عن الفعل، فعملت عمل . إعمال المصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البعد: ١٤، ١٥] نصب "يتيمًا" بإطعام وهو مصدر أطعم فعمل عمله، ومثله: ضربك محمداً شديداً. "ضرب" مصدر عمل عمل فعله ضرب فنصب "محمداً".

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل نحو: أنت كناطح الصخرة. بنصب صخرة. وتعمل صيغ المبالغة عمل الفعل نحو: "أما العسل فأنا شرّاب" نصب شراب العسل. ونحو: أنت حذرٌ أموراً. وبعض الأسماء المبنية حمل على معنى الفعل وعمله ومنها: اسم فعل الأمر، ويفيد الاختصار فهي للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وهي أبلغ من ذكر معناها، وبعضها لازم وبعضها متعد^(٢)، وبعضها جاء حرفاً نحو: عليك، بمعنى الزم كقولك: عليك محمداً أي الزمه. وبعضها يدل على الأمر - وهو كثير - وبعضها يدل على الإخبار.

ومما يدل على معنى فعل الأمر: آمين: صوت سمي به الفعل (استجب)^(٣)، وقيل هي بمعنى افع، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن معنى "آمين" فقال: افع.^(٤)، ولم أقف عليه في كتب الحديث، واحسله من كلام اللغويين وفيها إشباع الفتحة مداً وصح في الحديث أن النبي ﷺ كان يجهر بها ويمد.

(١) شرح المفصل م ٢ / ٤٨٦.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣ / ٩٣ وما بعدها، وتسهيل الفوائد ابن مالك، دار الكتاب العربي ص ١٣٦ وما بعدها، وشرح الكافية ٣ / ٤٧٠، وص ٤٨٤، ٥٣١.

(٣) مثل: رويداً: أمهل، وحِئلاً: أسرع، وهلم: أقبل، وهي أسماء أفعال الأمر، وهي من المبنيات أيضاً.

(٤) لم أقف عليه في كتب الحديث، وجاء آمين قوة للدعاء، آمين خاتم رب العالمين. وكلها ضعيفة، وجاء عن موسى: "قولوا آمين بحكم الله.."، صحيح، أبو داود رقم ١٠٣٤، والنسائي رقم ٢٤٨.

قال قيس بن الملوح (١) :

يا رب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آمينا

والألف لإشباع حرف الروي، وهو جائز في الشعر، والأصل فيها أن تبني على الفتح (٢)، وأمين تأتي بمعنى اسم الفاعل المؤتمن وبمعنى اسم المفعول المؤتمن، قال حسان بن ثابت (٣):

وأمين حدثته سر نفسي فوعاه حفظ الأمين الأمينا

أى: ومؤتمن حدثته، والثاني اسم اسم فاعل، وأمين زنة فعيل وأمين زنة فاعيل.

هلم: أقبل وايت وتعالى، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني (٤).

ها: اسم فعل أمر بمعنى خذ، وتزاد فيها الكاف فتصرف في أحواله، فيقال: هاك، ومنهم من يقول: هاء فأوقع الهمزة موقع الكاف، ويكون للمفرد المذكر والمؤنث فإن كان للمثني قيل: هاؤما، وإن كان للجمع قيل هاؤم، والميم فيه للجمع والألف للدلالة على المثني، قال تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَؤُا كِتَابِيَهٗ﴾ [الحاقة: ١٩] ويقال في جماعة المؤنث: هاؤون (٥).

صنة: اسم فعل أمر بمعنى اسكت في صنة، وصنة: اسكت عن كل كلام، وهو ينوب عن الفعل ويحل موضعه بقصد الإيجاز والاختصار والمبالغة، فصح أبلغ في المعنى من اسكت (لازم) ومثله: مه: اكفف. دراك: بمعنى أدرك (متعد)، وإيه: زد أو حدث. ونزال: اسم فعل أمر بمعنى انزل (لازم). وقدوقط: اكفف، وانتة، وإليك: تنح، ومنها إليك عني: تنح عني. وهيا: أسرع. حذار: اسم

(١) لسان العرب ج ١/ ٢٣٦، ونسبة إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوان قيس بن الملوح ص ٢١٩ وليس في ديوان عمر بن أبي

ربيعة. شرح المفصل م ١٨٢/ ٢، وشرح الشافية ج ٣/ ١٦٥.

(٢) الكشف ج ١ / ٢٣.

(٣) ديوان حسان ص ٢٨٢، والأضداد للسجستاني ص ١٧٥.

(٤) شرح المفصل م ٢ / ١٩٣ وشرح الشافية ج ٣/ ١٦٤.

(٥) شرح المفصل م ٢ / ١٩٥، وشرح الشافية ج ٣/ ١٦٦.

فهل بمعنى احذر (متعد)، رويد: أمهل وأرود (وهو متعد)، وتيد: اسم في معنى رويد وبمعنى أمهل (متعد). وهلم: بمعنى قرب وأقدم (لازم)، وهات: بمعنى أعط وناول، وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، ويكسر لالتقاء الساكنين، وقيل هو بمعنى هيت وقيل هو بمعنى أتي والهاء بدل من الهمزة، والأصل ايت: هيت (أسرع).

حيهل قيل من حي وهل فصارا بمنزلة لفظ واحد، وفتحوهما لخمس عشرة، وهو بمعنى ايت.

بلّة: بمعنى دع يقال بله زيداً: دعه. وعليك: الزم، قال تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أي: الزموا كتاب الله (١).

وبعض أسماء الأفعال تدل على الإخبار، ومنها: شتان: شتان زيد وعمر: افترقا وتباينا. سرعان: سرع وفعل به أي: وما أسرع الأمر. وشكان: وشك، وقرب. أف: أتضجر. أوه: أتوجع. وسمع فيه: أوه وأوه. هيهات: هيهات ذاك: بعد فهي اسم للفعل، عدلوا عن الفعل للمبالغة، وقد وقع الفاعل بعدها مرفوعاً لوقوعها موقع الفعل فجرت مجراه، فاقتضت فاعلاً، قال جرير (٢):

فهيها هيهات العقيق وأهله هيهات خل بالعقيق نواصله

هيهات اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، وقد عمل عمل الفعل فجرى مجراه، فرفع الفاعل العقيق (مكان)، ورفع الثاني خل، وهي للمبالغة والاختصار؛ لوقوعها للمفرد والمثنى والجمع.

وحمل الحرف الأصلي على الزائد في النسب إلى كلمة تحية، فالنسب إليها: تحوى، حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واواً، ولحقت بها ياء النسب، وقد قلبت الياء الثانية واواً فراراً من اجتماع الياءات، وقد حذفت الياء الأولى - وهي عين الكلمة، فالأصل حَى - قياساً على رمية - وهي وزن فعيلة - فالياء

(١) شرح المفصل م ٢ / ١٧٥ : ١٧٧، وشرح الكافية ج ٣ / ١٦٧.

(٢) شرح المفصل م ٢ / ١٨٤ وديوان جرير ص ٩٦٥ والأضياء والنظائر للسيوطي ٨ / ١٣٣.

الأولى في رمية زائدة مثل الياء في صحيفة، والنسب إلى فعيلة يكون بحذف الياء: فعلى مثل صحيفة: صحفى، ويقال في النسب إلى: رمية: رموى، فالياء فيها زائدة، وقد قلبت الياء الثانية فيها إلى واو؛ لثلاثي ياءان أو كراهة توالي ياعين في آخر الكلمة، فالأصل: رمى يرمى، ومنها: رميّة، والأصل: رميئة وزن فعيلة، وأدغمت الياء الأولى في الثانية، والياء الأولى حذفت في تحيية، وهي أصل في الكلمة، وقد أجراها العرب مجرى الياء في رميئة. فهي وزن فعيلة^(١). فالياء في تحيية ليست مدة بل عين الكلمة الثانية والثانية لام الكلمة وأصله تحيية وزن تفعلة، ثم أدغمت الياء في الياء، وأجرى الأصلي مجرى الزائد لشبهها لفظاً لا أصلاً، فقليل فيها: تحوى.

وقد وقع في تئية مثل ما وقع في تحية، والنسب إلى تئية، وهو من أوى بمعنى سكن، وتئية: التسكين^(٢).

وحمل كذلك الأصل على الزائد في تئية قرأء وضآء، يقال: قرأوان بقلب الهمزة - وهي أصل في قرأ - واواً تشبيهاً لها بالزائدة، وجاء فيها أيضاً قرأءان، وهو الأصل والقياس، ومثلها: وضآء: وضآوان، قياساً على الزائد في حمراء: حمراوان^(٣).

ووقع الحمل فيما كانت همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو: علباء (عصب في عنق البعير)، يقال فيها علباءان قياساً على الهمزة الأصلية التي لا تقلب في التثنية. ومثلها: حرباء: حرباءان تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل. وحمل بعضهم الهمزة الزائدة في حمراء على الهمزة الأصلية فقالوا: حمراءان، وعلة ذلك إلى أن ألف التأنيث المقصورة في حمري قلبت همزة في فعلاء حمراء فالتحقت بالأصل، وحملت عليه^(٤).

(١) الأشباه والنظائر جـ ١ / ٣٨.

(٢) الأشباه والنظائر جـ ١ / ٣٨.

(٣) الأشباه والنظائر جـ ١ / ٣٨.

(٤) الأشباه والنظائر جـ ١ / ٣٨.

وقد يحمل البناء على البناء الشاذ، ومن ذلك اسم التفضيل خير وشرّ بحذف
الهمزة منهما على غير المشهور من القياس، وقد حذفت لكثرة الاستعمال، وقد
ورد الأصل في نادر كلام العرب، ومنه قول الشاعر^(١):

بلال خير الناس وابن الأخير

وقرأ قتادة وأبو قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشِرِّ﴾ [القمر: ٢٦]
الأشِرَّ (بفتح الشين)، وزن الأفعَل، والمشهور: الأشِر، وقد حمل حذف الهمزة
في "حب" على شر وخير، قال الأحوص^(٢):

قد زاده كلفاً بالحب أن منعتُ وحبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما منعاً

والأصل: أحب، قال تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] وجاء في
الحديث: "ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"^(٣).

(١) جمع الموامع ٢ / ١٦٦ والمختصب جـ ٢ / ٢٩٩.

(٢) ديوان الأحوص ص ١٣٣، والأغاني م ٤ / ٧٣.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

الحمل في المفرد والمثنى والجمع

اللفظ يدل على عين من الأعيان أو معنى من المعاني ويسمى الإفراد، وقد ينقل عن ذلك للدلالة على المثنى أو الجمع من باب المغايرة ومخالفة الاصطلاح، وهذا يكون لمعنى يحسن فيها أو تلميحاً إلى معنى بعيد أو خروجاً عن المؤلف أو مبالغة في التكثير أو تجديداً في الخطاب لإثارة المتلقي فيعمل فكره في سبب العدول فيه عن الأصل، ولا يعد هذا مطعناً في اللغة بل جمالاً فيها لاحتمال التعدد في اللفظ الواحد وتنوع الأساليب، ويعد سراً من أسرار التعبير فيها، ووراء ذلك علة في المعنى يطلبها الخروج عن الاصطلاح العام، ويحسن هذا فيما ليس فيه لبس أو إيهام مما يدركه المتلقي بوعيه اللغوي^(١).

والعدد في العربية يكون معيناً خلافاً للمطلق، فالعدد يكون واحداً أو اثنين ولكنه غير مقيد بإحصاء، فالعشرة جمع والمائة جمع بيد أن بعض العلماء أطلق على العدد من ثلاثة إلى تسعة عدد قلة، وما فوق العشرة عدد كثرة والجموع السالمة مذكرة ومؤنثة تدخل في جموع القلة، وهذا يوافق المشهور ولا يطرد في عموم اللغة لوجود قلة تخالف المشهور، والقياس على المشهور لضبط الخطاب اللغوي والاصطلاح على عرف عام يتبع في اللغة تيسيراً ودرأ للخلاف الذي يجلب الشقاق والتباين اللغوي.

أولاً - حمل الواحد على معنى المثنى والجمع:

- حمل الواحد على معنى المثنى : ويقع الواحد فيه موقع المثنى، ومما فسر على الحمل ذكر الواحد في سياق الحديث على المثنى فيحمل على معنى المثنى، قال تعالى: تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، جاء في ذكر الشئيين ثم ذكر أحدهما دون الآخر والمراد به كلاهما معاً، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا

(١) ارجع إلى شرح الكافية جـ ٣ / ٣٥٤، ٣٥٥.

إِلَيْهَا» [الجمعة: ١١] وتقديره: انفضوا إليهما. وأرى أن الإفراد وقع للمقدم منهما تغليباً لقدره ولتعظيم منزلته وأهميته، والله أعلم، ومما يقوي هذا الرأي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، والمراد أن يرضوهما^(١)، فجعل الضمير لرب العزة سبحانه؛ لأن رضى الرسول ﷺ من رضى الله تعالى، فلا يخرج عليه.

وقد يوصف المثني بلفظ المفرد، قال تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧] والقياس أن يقول: بشرين مثلينا، فوصف المثني بالمفرد.

ويجوز ذلك في "النند" و"المثل" و"العدل" و"الضد"، للمثنى المؤنث أيضاً^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ [طه: ٤٩] وضمير المثني له ولأخيه، والنداء لموسى ﷺ، دون هارون، والمراد به موسى وهارون ﷺ، ودل على ذلك الضمير في المضاف في "ربكما"، فجعل الخطابى لمن له الولاية والخطاب، وسياق القول يدل على أنهما معاً، وقد أرسل الله تعالى هارون في عون موسى عليهما السلام، وقال تعالى في الملكين: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧] أراد عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد فهما قعيدان، فأخبر بفعيل عن المثني، فحمل عليهما.

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أفرد كبيرة، ولعل المراد - والله أعلم - الاستعانة بهما تكون كبيرة على غير الخاشعين، ومنه قوله تعالى لآدم وحواء ﷺ: ﴿فَلَمَّا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧] فخاطب آدم وحواء ثم نص في إتمام الخطاب على آدم وأغفل حواء^(٣). والمراد آدم وحواء معاً بضمير المفرد

(١) فقه اللغة ص ٢٢٤. وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٨.

(٢) ارجع إلى: الأضداد للسجستاني ص ١٢٩.

(٣) فقه اللغة ص ٢٣٠، واللسان ج ٤٣٣/٣. فقد.

المضمر في "تشقى"، فأسنده لآدم؛ لأن حواء تبع له، والله أعلم، وكانت زوجاً له.

ويجوز التعبير عن الزوجين بواحد لوضوح المعنى فيهما، فيحمل لفظ المفرد على لفظ المثني، ومنه ما جاء في الحديث: "من أفرى الفرى أن يرى عينيه ما لم تر"^(١)، والقياس في مراعاة اللفظ: ما لم تريا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ يَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢١، ٢٢]. ومما حمل على لفظ المثني لفظ العيد في قول أم عطية رضي الله عنها: "أمرنا أن نخرج الخيض يوم العيدين"^(٢). في هذا الحديث توحيد المضاف إلى العيدين، وهو في معنى المثني^(٣)، والقياس أن يكون اللفظ: يومي العيدين.

ومثله قول الراوي عن وضوء النبي ﷺ: "ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما"^(٤)، وبإفراد ظاهر وباطن، والقياس: ظاهرهما وباطنهما. ومنه قولنا في الخطاب اليومي: أخذ محمد وعلى أجرهما، والأصل: أجرهما.

وقد سمع عن العرب الإفراد وأرادوا به المثني، فمما أريد به المثني ما حكاه الفراء أنه سمع بعضهم يقولون: "أكلت رأس شاتين"^(٥) أراد رأسي شاتين. ومنه قول الشماخ بن ضرار^(٦):

(١) رواه البخاري، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في النياب.

(٣) شواهد التوضيح ص ٦٠.

(٤) رواه أبو داود في سننه، وصححه الترمذي عن ابن عباس، وجاء في أبي داود: فمسح رأسه وأذنيه، فغسل بطونهما وظهورهما

مرة واحدة، رقم ١٠٨ ورقم ١٢١، ١٢٣ وروى عن الربيع بنت معوذ بن عفراء.

(٥) شواهد التوضيح ص ٦٠.

(٦) شواهد التوضيح ص ٦٠. وترنمي: أي رجعي صوتك. والغر: جمع غراء يعني البيضاء.

حَمَامَةُ بَطْنِ الْوَادِيِّينَ تَرْنَمِي

سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

أفرد البطن، والقياس أن يقول: بطني الواديين. وقال الفرزدق^(١):

فَلَوْ بَخَلْتُ يَدَايَ بِهِ وَظَنَنْتُ لَكَانَ عَلَى الْقَدْرِ الْخِيَارُ

والقياس أن يقول: ظننتا، ومنه قول العرب: رأيته بعيني، وبعيني، والأصل:

بعيني.

قال سُلَيْمِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الضَّبِّي^(٢):

وَكَأَنَّ بِالْعَيْنِي حَبًّا قَرْنَقُلٍ أَوْ سَنْبَلًا كُحِلَتْ بِهِ فَاتَهَلَّتْ

يريد: ألفت البكاء لتباعدها، فساعدت العينان وجادت بإسالة دمعها غزيراً، وقد أسند الفعل إلى لفظ المفرد فقال "كُحِلَتْ" إخباراً عن إحدى العينين، وساغ ذلك لما في العلم من أن حالتيهما لا تفترقان، وكل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال.

وجاءت واحدة في قول الشاعر^(٣):

إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى

بَصَحْرَاءَ فَلَجَّ ظِلْتُ تَكْفَانُ

وقال حسان^(٤):

إِنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ

—وَدَّ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا—

ما لم يعاص: أفرد الضمير وإن كان لاثنتين، وذلك أن كل واحد منهما بمنزلة آخر فحمل عليه وجرى مجراه، فشرخ الشباب أسوداد الشعر، فهما

(١) شواهد التوضيح ص ٦٢.

(٢) الأمايلي للقالبي ج ١ / ٨١، وحامدة أبي تمام بشرح المرزوقي ج ١ / ٥٤٧.

(٣) أمايلي ابن الشجري ١ / ١٠٦. والبحر المحييط لأبي حيان ج ٣ / ٨٧. والصاحبي ص ٢٤، وهو غير منسوب لقائل فيهم.

(٤) ديوان حسان ص ١٣٤ واللسان ٣ / ٥٠٧ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٠.

بمنزلة المفرد، والأصل أن يقول: يعاصا، وقال عمرو بن أمريء القيس
الأنصاري مخاطباً مالك بن العجلان^(١):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

والأصل: والرأيان مختلفان، وقيل: نحن وأنت راضيان، ويجوز نحن وأنت
راضون. ويجوز: نحن راضون وأنت راض فحنف خبر الأول لدلالة الثاني
عليه.

ويقولون: الدار في يدي وفي يديّ، والأصل اثنان، قال الفرزدق^(٢):

قلو بخلت يداي بها وضنتُ لكان عليّ للقدر الخيار

والمعنى: لو ملكت أمري فكان عليّ أن أختار للقدر ولم يكن عليّ القدر أن
يختار.

وهذا مطرد في كل زوجين لا ينفرد أحدهما على الآخر، كاليمين،
والرجلين، والعينين.

وقالت غضوب لامرأة من رهط ربيعة بن مالك، تهجوا سبيعا^(٣):

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن شريكه تطمع نفسه كل مطمع

فاسم "يكن" يعود على "من" وهو مفرد، وخبر كان "شريكه" وهو مثني،
فكانه قال: وأي اثنين كانا شريكه طمعت أنفسهما كل مطمع، إلا أنه عاود لفظ
الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية، بقوله تطمع نفسه، ولم يقل "تطمع
أنفسهما".

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٩ وجهرة أشعار العرب ص ١٢٧، واللسان ج ٤٣٣/٣.

(٢) البيت برواية ابن فارس في الصحاح ص ٤٢٤. وفي الديوان: ص ٢٥٨. يروي على الأصل "يداى" ورواه ابن جني كذلك:

قلو رضيت يداى بها وقرت لكان عليّ للقدر خيار

ارجع إلى: الخصائص ج ١ / ٢٥٨، ورواه المبرد على نحو ما رواه ابن فارس بلفظ المفرد: "ولو أني ملكت يدي ونفسي"

وهذه الأبيات قالها ندماً على تطلقه زوجته، الكامل ج ١ / ٩٩ ط ١، المكتبة العصرية.

(٣) الخصائص ج ٢ / ٤٢٥.

ويقال: رأيت عمراً وزيداً وسلمت عليه، فأوقع الفعل على أحدهما، والأصل: وسلمت عليهما^(١).

- حمل الواحد على معنى الجمع: قد يذكر الواحد ويراد به الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، وقوله ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦] وتقديره: وكم من ملائكة في السموات^(٢)، وأرى أن لفظ الملك مما يحمل على الواحد والجمع، قال تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] الملك: اسم جنس يعنى الملائكة، وقال الأخفش في الآية: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] الملك واحد ومعناه جمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] أحد مفرد ومعناه جمع، وكقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. فبين تقع على اثنين فما زاد^(٣). وقوله: ﴿وَكَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، والتفريق لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، والتقدير: لانفريق بينهم، وقوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضِيقِي﴾ [الحجر: ٦٨] يريد ضيوفي، فإنهم كانوا جماعة، ودل عليها هؤلاء، وقد دل على ذلك لفظ رُسُل في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧] وقوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣]، ومثلها: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾ [القمر: ٣٧] و﴿وَلَا تَخْزُونِ فِي ضَيْقِي﴾ [هود: ٧٨]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]،

(١) فقه اللغة، الصالبي ص ٢٢٤.

(٢) فقه اللغة ص ٢٢٥ يقال: قررنا به عيناً، والمراد أعيناً.

(٣) تفسير القرطبي ج ٨٢/١٧.

والخطاب موجه للمؤمنين قاطبة، فأراد بالمفرد الجمع، وعدل عنه على ضمير الجمع في "طلقتم" ليكون دليلاً على المراد.

وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧]. أي أطفالاً. ومثلها قوله: ﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥]. ومثله قوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١] يريد الأطفال، فكذلك قال: الذين لم يظهروا^(١) وقال الشاعر:

فَعَمُّ لِعَمِّكُمْ نَافِعٌ وَطِفْلٌ لَطْفِكُمْ يُؤْمَلُ

والعمُّ: الجماعة من الرجال البالغين (المدركين)، وقد أخبر عنه بلفظ المفرد "نافع"، وأراد بالطفل الأطفال^(٢). ومن ذلك لفظ "الفلك" في قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١] وجاءت جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [الحج: ٦٥]، ومن ذلك لفظ "جُنُب"، يقال "رجال جنب" وجاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] و"عدو" في قولنا: "هذا عدو"، ويقال هم عدو لنا، قال تعالى: ﴿فَاتِهِمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٧] وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢]. وند، تجعل للمفرد والجمع، وتأتي مفردة وجمعاً قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُضْدَاداً﴾ [البقرة: ٢٢] أي أضداداً، وجاءت في موضع الجمع في قول جرير^(٣):

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَى نَدَاً وَمَا تَيْمٌ لَدَى حَسَبٍ نَدِيدٌ

وتيم اسم قبيلة، والقياس أن يقال أنداد، ولكنه عدل عن الجمع إلى المفرد، ويجوز في اعتبار الأب في اسم القبيلة، فعمد إلى الأب دون القبيلة فأخبر عنه

(١) ارجع إلى الأضداد للسجستاني في ص ١٣٠ والأضداد لابن الأنباري ٢٤.

(٢) البيت رواه السجستاني في الأضداد ص ١٣١، وابن الأنباري في الأضداد ص ٢٥ ولم يسباه لقاتل. والعمُّ: الجماعة.

(٣) ديوان جرير، مكتبة الحياة، ص ١٦٤ وفيه:

أَتَيْمٌ تَجْعَلُونَ إِلَى نَدَاً وَهَلْ تَيْمٌ لَدَى حَسَبٍ نَدِيدٌ

بند، وليس على هذا الوجه حمل في "تد"، ويقال: فلان ندي، ونديدي، ونديديتي^(١). وقال تعالى: (والملائكة لعد ذلك ظهير) [التحریم: ٤].

ومن العرب من لا يثنيه ولا يجمعه، ولا يؤنثه: فيقول الرجلان ندي، والرجال ندي، والنساء ندي، كما قالوا: القوم مثلي، وأمثالي، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]. وقوله: ﴿ثُمَّ لَأَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، ومثله عدل قال زهير^(٢):

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يَقُلُّ سَرَوَاتُهُمْ هُم بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدَلُ
وقال الشاعر^(٣):

يَا عَادِلَاتِي لَا تَزِدْنِ مَلَامَتِي الْمَالُ هَدْيٌ وَالنِّسَاءُ طَوَالِقُ
والشاهد: المال هدى. وزن فعل.

ووزن فعل يخبر به عن الجمع مثل وزن فعل، وجاء عليه: المثل، والشبه، والعدل، والضد يخبر بها عن الجمع من الرجال والنساء، وهي لفظ مفردة، قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]. ويقال أمثالكم أيضاً، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَأَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]^(٤). وضد في قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] أي: أضداداً، لأن أول الآيتين: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١] ثم قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ﴾ [مريم: ٨٢] أي تكون الآلهة ضداً عليهم، أي عوناً أراد خلاف العز، وإنما جعل الضد كالمصادر التي تكون للواحد والجمع سواء كقولك القوم رضى، والقوم عدل، وهم جنب والمشارب عذب، والأعلام ثمل، وأفرد عدل،

(١) الأضداد ص ٢٤.

(٢) ديوان زهير ص ١٠٧، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٥. والصاحي ص ١٨١: يشتجر من المشاجرة، وهي الخصومة، وسرواقم: أشرفهم، وهم بيننا: الحاكمون بيننا.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٦، ومجاز القرآن ج ٢/٢٤٥، ولا يعرف له قائل.

(٤) الأضداد لابن الأنباري ص ٢٦، والأضداد للسجستاني ص ١٣٤.

وعذب وثمل وهي مصادر وقعت وصفاً^(١)، ومثله قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ [البقرة: ١٧] الذي مفرد في اللفظ والمعنى على الجمع بدليل قوله: (ذهب الله بنورهم) في بقية الآية، وقيل في الذي: اسم جنس مثل: من، وما، فيعود إليه الضمير بلفظ المفرد أو الجمع، وقيل أراد بالذي الذين، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. ويقال: رجل كرم ورجال كرم ونساء كرم، ويقال: رجال شرط وقزم إذا كانوا سقاطاً لا أقدار لهم، قال الكمي^(٢):

وَجَدْتُ النَّاسَ غَيْرَ ابْنِي نَزَارٍ وَلَمْ أَدْمُهُمْ شَرْطاً وَدَوْنَا

ولفظ "رهبان" يراد به المفرد والجمع وفيه أيضاً راهب، أنشد الفراء^(٣):

لَوْ أَبْصَرْتُ رَهْبَانَ دِيرٍ فِي جَبَلٍ لَأَحْدَرَ الرَّهْبَانَ يَسْعَى وَيَصِلُ

حمل "الرهبان" على معنى المفرد ودل عليه الضمير في يسعى ويصل، ووزن فعيل يخبر به عن الجمع مثل فعل، قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فأفرد الخبر، وهذا جائز في الإخبار عن جمع التكسير، فقام المفرد مقام الجمع^(٤). قال الشاعر^(٥):

يَا عَاذِلَاتِي لَا تَزِدْنِ مَلَامَتِي إِنْ الْعَوَاذِلَ لَيْسَ لِي بِأَمِيرٍ

أخبر بأمير عن الجمع المؤنث فواعل، والأصل: لسن لي بأميرات يقودنني، وهذا جائز في التكسير، ووزن فعيل يوصف به المؤنث والمعنى جماعة العواذل ليس بأمير. وقد يقع العكس فيوصف المفرد بلفظ الجمع نحو: بُرْمَةٌ أَعْشَارَ (مكسرة على عشر قطع)، وثوب أهدام (الأخلاق من الثياب)، وثوب أسمال

(١) اللسان ٩ / ٢٠٤.

(٢) الأضداد للسجستاني ص ١٣٤.

(٣) شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٦.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٥، واللسان ج ١٩٨/٦، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٥.

(الأخلاق مفردة: سمل)، وثوب أخلاق (إذا خلق)، ورمح أقصاد. ونعل أسمَاطُ (لا رقعة فيها)، ويجوز: نعل سميط، وقد حمل لفظ الجمع في ذلك على معنى المفرد: عشر، هدم، سمل، خلق، قصد، سمط.

وقال العباس بن مرداس:

فقلنا أسلموا إنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدورُ

يريد: إنا إخوانكم، فحمل لفظ "أخ" على معنى الجمع، فوقع موقع الجماعة. وقال الأسود بن يعفر^(١):

ترى جوائبها بالشحم مفتوقا

فحمل لفظ "مفتوق" على معنى الجمع. وقال الشاعر^(٢):

هم المولى وإن جَنَفُوا علينا وإنا من لقائهم لزورُ

والموالي يراد به الموالي أي بني العم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾

[غافر: ٦٧].

ثانياً - حمل المثنى على معنى الواحد والجمع

قد يكون الفاعل واحداً فينسب الفعل لاثنتين متلازمين ومن ذلك قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] والناسى فتى موسى الذى

اصطحبه فى السفر، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾

[الكهف: ٦٣]، وقد نسب الفعل فى النسيان لهما؛ لأنهما رفيقان. وقال تعالى: ﴿يَا

مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] والرسول من الإنس

دون الجن، قد جمع الله تعالى بينهما؛ لأن الرسول أرسلت إليهما معاً، والإنس

والجن من خلق الله تعالى، ويجوز أن يكون المعنى فى منكم أي: مخلوقون

(١) الخصائص جـ ٢ / ٢٨٩.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٤، ومجاز القرآن جـ ١ / ٦٦، ٦٧ وهو منسوب لعامر الخصى. والمولى: ابن العم، والجنف: الميل والجور.

مثلكم فاصطفاهم الله تعالى لرسالاته، فيكون حجة عليهم في التكليف، والله أعلم.
 وقال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وهما يستخرجان
 من الماء الملح لا من العذب، فحمل العذب على المالح؛ لأنه من جنس الماء،
 والماء العذب يستخلص من الماء المالح فهو أصله فحمل عليه، والله أعلم.
 ومثله: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾
 [فاطر: ١٢]، والحلية تستخرج من الماء المالح^(١).

وغلط ابن قتيبة أبا ذؤيب الهزلي في قوله^(٢) عن الدرّة:

فجاء بها ما شئت من لطيّة يدوم الفرات فوقها ويموج

والمعنى: كأن في الدرة ماءً يموج لصفائها وحسنها، فجعل الدرة من
 الفرات، وهي من الماء الملح الأجاج.

وقوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِدٍ﴾ [ق: ٢٤] وقوله: ﴿فَالْقِيَاهُ
 فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ [ق: ٢٦] وهو خطاب لمالك خازن النار، فهو حمل على
 معنى المفرد، وقيل المراد بالخطاب خزنة جهنم أو زبانيتهاء، فيحمل على هذا
 الوجه على معنى الجمع^(٣)، ويجوز أن تكون التنثية على خطاب الحقيقة من
 قول الله تعالى يخاطب به الملكين. وقيل: هو مخاطبة للسائق والحافظ^(٤).
 وقال المضرس بن ربعي الأسدي^(٥):

فقلت لصاحبي لا تحسبانا بنزع أصوله واجتزّ شيحا

والأصل: لا تحسبني، فجعل الفعل لاتين؛ لأنهما متلازمان، فخاطب الواحد
 بضمير الاثنين. وقال سويد كراع الفلكي^(٦):

(١) ارجع إلى تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٧.

(٢) ديوان أبي ذؤيب الهزلي ص ٥٧، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٧، وكتاب الصناعتين؛ لأبي هلال ص ٧١.

(٣) فقه اللغة ص ٢٢٦ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١.

(٤) تفسير القرطبي ج ١٧ / ١٥.

(٥) الصاحبي ص ٨٠، ١٨٦ واللسان ٥ / ١٩٤ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١. يريد قلت لحاطبي ويسمى صاحب السفر.

(٦) الصاحبي ص ١٨٦ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١.

فإن تزجرأتني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحمر عرضاً ممنعاً

جعل المخاطب اثنين وهو واحد، وقال الأعشى^(١):

وصلّ على على خير العشيّات والضّحى ولا تعبّد الشيطان والله فاعبدا

والشاهد: اعبدا مسنداً إلى المثني، والأصل: فاعبّد، وذهب بعض العلماء إلى أن الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، وقال الفراء: والعرب تقول: "ويلك ارحلاها وازجراها" وتأويل الأبيات التي وقع فيها الفعل لاثنتين، وهو لواحد أن الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ومن ثم يقول الشاعر: يا صبيّ، ويا خليلي، على المثني، وقال العلماء أدنى ما يكون الأمر والناهي بين الأعوان اثنان فجرى كلامهم على ذلك^(٢).

وندر مجيء المثني بمعنى الجمع في العربية؛ لأنه محدد في اللفظ باثنتين، ولتوسع العرب في استخدام الواحد بمعنى المثني واستخدامهم الجمع في موضع المثني، بيد أن المثني مميز في اللفظ فلم يقع موقع الجمع إلا في النادر، وللتعبير عن المثني الذي يدل على الجمع بلفظ الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] فمعشر اسم جمع، فجاء الضمير جمعاً في (يأتكم).

ومما جاء بلفظ المثني واحتمل في المعنى الجمع قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] الخطاب للمثني، والمراد خزنة جهنم أو زبانيّتها، وقيل: الخطاب موجه على الحقيقة لملكين^(٣)، وقيل: الخطاب موجه لمالك خازن النار ﷺ.

ومن سنن العرب أن تطلق المثني في بعض كلامها، ويراد به غير المثني تجميلاً فيحتمل وقوعه على الواحد والجمع ووقوعه على الواحد أكثر، وقد تأول

(١) الديوان ص ٥١، فقه اللغة ص ٢٢٦.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) تفسير القرطبي ج ١٧/١٥.

بعض العلماء مقدمات بعض القصائد التي ابتدأها الشاعر بخطاب المثنى أن المراد بها واحد، ويحتمل الجمع أيضاً. ومن ذلك قول امرئ القيس^(١):

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهذا الخطاب يحتمل الواحد والجماعة، فقد يكون في رفقة جماعة، ولم يتوسع العرب في إطلاق المثنى على الجمع.

ثالثاً - حمل لفظ الجمع على معنى المفرد والمثنى

ويقع ذلك مجازاً فخراً وتعظيماً، قال تعالى: معظماً ذاته ووحدانيته: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، و﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، و﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] عدل - سبحانه - عن المفرد إلى الجمع للتعظيم، وإظهار القدرة.

وقال تعالى: ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] وهو واحد، ودل عليه قوله: ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]^(٢). وقوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]، وقال تعالى على لسان من حضره الموت: ﴿... رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِآبَاتِنَا﴾ [الدخان: ٣٦] والمتكلم واحد؛ لأنه من مطالب الكفار لإعجاز الأنبياء. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣] والمراد ملاً فرعون الذين يناصرونه^(٣).

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧] ويريد بالمساجد: المسجد الحرام، جعله جمعاً للتعظيم؛ لأن المشركين يسعون في تخريب بيوت العبادة عامة.

(١) الديوان ص ١١٠ ومعلقة امرئ القيس، شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٧.

(٢) فقه اللغة ص ٢٢٦، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٤، والصاحي ص ١٨١ وص ٣٥٠.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٤.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] وكان القاتل واحداً منهم، فنسب إلى الجميع لجهلهم به، ولأن القاتل منهم. وقوله: ﴿وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٧].

والشاهد في إقامة الحد بعد ثبوته أن يكون واحداً فائتين فأكثر على مقتضى العدد، وقد ذكر طائفة؛ لأنها الأصل في إقامة الحد علناً؛ ليكون ردعاً لمن يقدم على مثله.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] قيل إن طائفة أريد بها رجل كان لا يمالئ الطائفة المناقفة التي خاضت بالقول في أمر النبي ﷺ، فجانبهم، ولم يشاركهم، فسماه الله تعالى طائفة تعظيماً لذنبه، لمجيئه بما يعادل عمل الطائفة، وقد جاء لفظ طائفة ليشارك اللفظ الآخر، ويحتمل أنه وحده بمنزلة الطائفة تعظيماً لتركه لهم وعدم مشاركتهم في الحديث^(١)، والله أعلم.

وقال ﷺ: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغْوُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢] أسند الفعل للجمع فحمل على المعنى، و"من" تدخل فيما بعدها.

وقوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد على لفظ، ثم جمع من بعد فحمل على المعنى. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤] قيل هو رجل واحد، ناداه: يا محمد، وهو على المشهور عيينة بن حصن قال: يا محمد، إن مدحى زين، وإن شتمى شين، فخرج النبي ﷺ، فقال: "ويلك ذاك الله وعجل"^(٢)، ونسب الفعل إلى الجمع؛ لأنه كان في جماعة من قومه. وقال الفرزدق:

(١) تفسير القرطبي ج ٨ / ١٧١.

(٢) الصحابي، ابن فارس، مكتبة دار التراث ص ٨١، ٣٤٩، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٣.

فياليت دارى بالمدينة أصبحت بأجفار فُلج أو بسيف الكواظم
الشاهد أجفار يريد الجفر، والكواظم: يريد كاظمة، فحمل لفظي الجمع على
معنى المفرد.

والعرب تقول: شكرت من أحسنوا إليّ فعلهم، ولا يجوز العودة إلى المفرد
(اللفظ) بعد الذهاب إلى المعنى، فلا يجوز: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله.
ومنه قول الفرزدق أيضاً^(١):

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخراك حيث تُقبّل الأحجار

أوقع لفظ الجماعة على معنى الواحد، يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجراً؛
ويمس في كل ناحية حجراً. ويجوز أن يعتد بجزء الشيء دون الشيء أو ما
يدخل في غيره دون ما يدخل فيه، وهو بخلاف اعتبار الكل دون الجزء.
قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] أسند الفعل إلى
الواحدة؛ لأنه أراد: امرأة، قال ذو الرمة^(٢):

ومية أحسن الثقلين وجهاً وسالفه وأحسنه قذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، فاعتبر المفرد دون الجمع.
والعرب تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وتفرد الضمير؛ لأن هذا موضع
يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتى في الناس^(٣).

ويقال في خطاب الصفوة وأولى الأمر: حضرتكم، سيادتكم، عظمتكم،
فخامتكم، جلالكم تعظيماً للمفرد المخاطب.

وقد يحمل الجمع على معنى المثني، قال تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ
صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] ولم يقل قلباكما، فالمراد بقلوب المثني، وقوله:
﴿إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمَّهُ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] أى أخوان فصاعداً، وقوله:

(١) الخصائص جـ ٢ / ٢٨٩.

(٢) الخصائص جـ ٢ / ١٨٩، والقيال: القفا (جماع مؤخر الرأس من الإنسان) اللسان: قذل.

(٣) الخصائص جـ ٢ / ٢٨٧.

﴿وَأَلْقَى الْأَوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] قيل إنهما لوحان^(١)، وقال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ولم يقل يديهما، فالمراد بالأيدى المثني، فالحذ قطع يد واحدة من السارق، وأرى أن أيدى جاءت جمعا؛ لأن السارق والسارقة أريد بهما الجنس أي: كل سارق وكل سارقة فأضيف لفظ الجمع إلى ضمير الجنس المذكر والمؤنث^(٢)، والله أعلم.

ومما جاء به بلفظ الجمع وأريد به المثني قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]. والقائلان آدم وحواء عليهما السلام، أي: المتكلمان وكل من لم يغفر لهم.

ومنه قول النبي ﷺ: "إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه"^(٣). أراد: نصف ساقيه، فأطلق الجمع وأراد به المثني، وروى فيه "إزرة المؤمن إلى نصف اللسان.." وإلى عضلة ساقية.. وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦] ويراد بالجمع عائشة وصفوان رضي الله عنهما^(٤)، وقد يجتمع لفظان مجموعان في تركيب فيحملان على لفظهما لا جمعهما، ومن ذلك لفظا السموات والأرض في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠] فاعتبر اللفظ في الضمير ولم يعتبر الجمع في السموات والأرض، فجاء الإسناد في "كان" إلى المثني، وقال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: "رجلان جاعوني"، فقال عبد الملك: "لحنت يا شعبي. قال: يا أمير المؤمنين لم ألحن مع قول الله ﻋَﻠَﻴْكَ: ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] قال عبد الملك: لله درك يا فقيه

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٣.

(٢) الدلالة اللفظية، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو ص ١٢٥، وفقه اللغة ص ٢٢٤.

(٣) رواه أحمد رحمه الله تعالى، وابن ماجه رقم: ٣٥٧٣ صحيح الجامع رقم ٩١٩، ٩٢٠ عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٤.

العراقيين، قد شفيت وكفيت" (١)، فأجرى الشعبي المثنى مجرى الجمع فأسند الفعل إلى الجماعة، وقال الأسود بن يعفر (٢):

إِن المَنَايا والْحَتُوفَ كِلِيهِمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ تَرْقُبَانِ سَوَادِي
ثَنَّى حَمَلًا عَلَى اللفظ دون المعنى، وقال الآخر (٣):

أَلَمْ يُحْزِنْكَ أَنْ الحَبَالِ قَيْسٌ وَتَغْلِبُ قَدْ تَبَايَنَتَا انْقِطَاعَا

ثَنَّى عَلَى اللفظ دون المعنى، ويجوز الوجهان: قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩] الطائفة جماعة أو فرقة، فاعتبر فيهما اللفظ في المثنى، ثم اعتبر المعنى فقال (اقتتلوا) لدخولهم في الفتنة ولخروجهم عن الجماعة الواحدة، ومن ثم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، وذكر المثنى (أخويكم)؛ لأنهما فريقان ثقاتلا، فأوجب الإصلاح بينهما؛ ليدخلا في حوزة الجماعة وتقتضى المثنى فما فوق، ثم أمرهم جميعهم بالتقوى.

(١) فقه اللغة ص ٢٢٧، والعراقان: العراق والشام، مثل: الأسودان: التمر والماء، فحمل أحدهما على الآخر تغليبا.

(٢) فقه اللغة ص ٢٢٧.

(٣) فقه اللغة ص ٢٢٧.

الحمل في النوع

ميزت العربية بين النوعين المذكر والمؤنث باللفظ أو اختصاص اللفظ بالنوع، فجعلت للمؤنث لفظاً، سواء أكان المؤنث حقيقةً أو مجازياً، واللغة تفرق بين الجنسين في الخطاب بالضمائر، وفي الألفاظ بألفاظ تخص الذكور وألفاظ تخص الإناث أو بلاحة تزداد في الاسم للتأنيث، فمن الضمائر ما يعرف بضمائر الذكور نحو: أنت، أنتم، هو، هم. وضمائر الإناث نحو: أنت، هي، هن، ويوجد نوع ثالث مشترك بينهما، مثل: أنا، أنتما أطلق فيهما لمعاينة المخاطب من مخاطبه.

وإن وجد الذكور مع الإناث غلب ضمير المذكر، وإن كانت النساء كثرة، فضمائر الجمع، نحو: أنتم، تقع للذكور والإناث معاً في خطاب واحد. وأسماء الإشارة تخص الجنس عدا هؤلاء، فهي لهما معاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ [الحجر: ٧١]، ويفرق بين النوعين بزيادة التاء في الأفعال المسندة إلى مؤنث حقيقي، وبزيادة التاء في الأسماء، وتقلب في الوقف هاء نحو: رجل وامرأة أو بالزيادة نحو: التاء في: معلمة، وذلك فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من الصفات، وقد يقع في بعض أعلام المؤنث نحو: شجرة، ناقة، عزة، وقد وقعت بعض الألفاظ المؤنثة للمذكر خروجاً على القاعدة التي تفرق بينهما، وذلك نحو: حمزة، طلحة، معاوية، ومن الأعلام المعاصرة: عزت، شوكت، رأفت، مدحت، وأصلها: عزة، شوكة، رأفة، مدحة، وهي أسماء مؤنثة أطلقت على مذكر، وهنالك ألفاظ على لفظ المذكر وضعت لمؤنث مثل: قطام، سجاح، عناق، حزام، وحديثاً: نجاح، رضا، ومثلها: عقرب، وعقاب، عنكبوت. ومن ذلك بعض الصفات التي تأتي على وزن: فاعل نحو: حائض، وفعل نحو: قتيل وجريح، ومثله: فعول، ومفعيل، ومفعال^(١)، وهنالك أعلام

(١) ارجع إلى: الكتاب ج ٣ / ٢٣٦ - ٢٣٩، والمقضب ٣ / ٣٢.

مؤنثة في المعنى نحو: سحر، وقمر، وقدم، وتعرف بالمؤنث المعنوي فليس بها علامة من علامات التأنيث، ومثلها: هند، وعلا، قَدْر، أَمَل، شمس، والأسماء الأعجمية الدخيلة نحو: حِمص، مِصر (الدولة)، فرنسا، وغيرها من أسماء الدول وأسماء النساء نحو: ماري، هايدى، جيهان، ومثله من الجمع: إيل، غنم. وهذه الأسماء متمكنة في التأنيث فتمنع من الصرف و إن تسمى بها مذكر. وأسماء بها رمز التأنيث نحو: نجلاء، وسمراء، وفاطمة، سُلَمَى، سَعْدَى. والأصل أن يوضع لفظ لكل نوع نحو: رجل: امرأة، ولد: بنت. ثم استخدموا لفظاً لهما فيما اشتركا فيه وزادوا التاء في المؤنث ثم اطردت زيادتها في كثير من التأنيث ومنه: امرؤ: امرأة، رجل: سمع فيه رجلة، ومنه ما حكاه أبو زيد: "فكانت عائشة رضي الله عنها - رجلة الرأي"، قال الشاعر (١):

مزقوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمة الرجلة

ومثله: حمار: حمارة، والأصل: أتان، وبرذون (دابة تركب): برذونة، وتعلب: ثعلبة (ثرملة)، وعل: وعلة (أروية)، قرد: قردة (مسة)، عصفور: عصفورة، نمر: نمره، ضفدع: ضفدعة. قنفذ: قنفذة (٢).

وهناك صفات في المؤنث دون المذكر نحو: حائض، طامث، وحامل، أي امرأة ذات حيض وطمث وحمل، فهي على النسب عند الخليل وعند سيبويه: تؤول بإنسان أو شيء: إنسان حائض، وذلك للدلالة على ثبوت الوصف في المؤنث، فإن كان عارضاً في زمن محدد جاز: حائضة، طامثة، حاملة بمعنى الآن، أو غداً، وليس على الوصف الدائم، فالتاء تدخل على الصفة الخاصة بالأنثى لتحديد زمنها وحدوثها، فإن كانت دائمة حذفت من الوصف، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، زاد التاء؛ لأن المرضعة التي تكون في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبى فهي تباشر

(١) شرح المفصل ٢م / ٥١١، ٥١٢.

(٢) المزهر جـ ٢ / ٢٢٠، وشرح المفصل ٢م / ٥١٢، ولسان العرب ١ / ٢٦٦، والمعجم المفصل ٢ / ٦٤٨.

الرضاع، فتترك رضيعها من هول الموقف، والمرضع التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع فهي امرأة مدرة للبن، فتوصف بمرضع^(١). والتاء تزداد للتفرقة بين الواحد والجمع نحو: تمر: ثمرة، شعير: شعييرة، حب: حبة، دجاج: دجاجة، بط: بطة، حمام: حمامة، شجر: شجرة.
قال جرير^(٢):

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صوت الدجاج وقرع النواقيس
صوت الدجاج: صوت الديكة، فالدجاج جمع الذكور والإناث، ومثلها: ساع: ساعة، قال الشاعر^(٣):

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَاباً فيخبو ساعة ويهب ساعة
ومثله الفصل بين جنس الصناعة نحو: لبن: لبنة، جر: جرة، وقلنس: قلنسوة. سفين: سفينة.

وقد تزداد في المذكر لغير التانيث نحو: راوية، حاكية، باغية، راعية، للمبالغة في الفعل وليست للتانيث نحو: فروقة (لشديد الخوف)، ومثلها: ملولة، وعجولة. ومثله: فقاقة (أحمق كثير الكلام)، ومثله: إمعة (يتابع رأى غيره في كل شيء فلا رأى له)، ومثله: نسابة، وعيابة، وهُمَزَةٌ وَلُمَزَةٌ، وذلك ليس من المؤنث، وقد تناولنا ذلك من قبل، ومثله: زيادة التاء للعوض عن المحذوف، فالتاء تكون عوضاً عن فاء الكلمة نحو: عِدَّة من وعد، ومثلها: ثبة من وثب، وعوضاً من العين نحو: إقامة من أقام، والأصل: إقوام وزن إفعال مثل: إحسان وإكرام، ومثلها: استقالة واستقامة واستطاعة. وعوضاً عن لام الكلمة نحو: لغة من لغو، كرة من كرو، سنة من سنه أو سنو. فالجمع: سنوات، وسنّهات. كرهوا تعاقب الحركات في الواو فحذفت الواو أو الهاء، وعوضوا عن

(١) الكشف جـ ٢ / ٥٦.

(٢) ديوان جرير. ط الصاوي ص ٣٢١.

(٣) ديوان القطامي ص ٢٦٢ وروى: وكنا كالحرّيق لدى الكفاح واللسان: سرع ٧٤٩/٤.

المحذوف بحرف التاء في موضع المحذوف في اللام، ثم اطرده القياس فعوض
عن المحذوف في موضع الفاء واللام في آخر الكلمة قياساً على حذف اللام؛
لأن الحذف فيها كثير^(١).

ولحقت التاء ببعض الأسماء التي تتطلق على المذكر والمؤنث مثل: الحية،
البطة، النملة، الجرادة، البومة، البقرة، يراد بها الواحد من جنسها، فتطلق على
المذكر والمؤنث، مع صحة المذكر نحو: ثور في الذكور. ومثله بعض المذكر
الذي يطلق على النوعين نحو: أسد، ذئب، أرنب، ثعبان. جاز فيها أن تطلق
على النوعين، وقيل أطلقت على النوعين فيما أبهم فيه معرفة المذكر والمؤنث
فلا يتحقق من النوع فيسميه بلفظ عام، والأصل أن يفرق بين المذكر والمؤنث.
ومثلها التاء التي تزداد في جموع القلة وزن أفعلة نحو: ألوية، أردية، أرغفة،
أقمصة، أفئدة.

وبناء فِعْلة نحو: صَبِيَّة، عَلِيَّة، فِتْيَة، وبناء فُعْلة: قُضَاة، سُعَاة، رُمَاة، طُهَاة،
وفَعْلة نحو: سَحَرَة، خَوْنَة، قَصَصَة، ضَعْفَة. وبناء فِعْلة نحو: قِرْدَة، دِيكَة، فِيلَة،
وهذه الجموع يجوز تأنيث الفعل معها والتاء فيها ليست للتأنيث.

وينبغي أن نفرق بين ما يحمل على المعنى في التذكير والتأنيث وبين ما
يحمل على اللفظ، فالأول يكون في الألفاظ التي سمع فيها التذكير والتأنيث في
لغة من أنثها أو ذكرها، فيقال: أنثت حملاً على معنى المذكر، ويقال: ذكرت
على معنى المذكر. والثاني يحمل على اللفظ فقط في الألفاظ التي اختصت
بجنسها ولم يسمع فيها خلافه، فالألفاظ المخصوصة بالتأنيث لا تحمل على
معنى المذكر، والألفاظ المخصوصة بالتذكير لا تحمل على معنى المؤنث،
فالحمل فيهما يكون على اللفظ فقط؛ لأن المؤنث صريح التأنيث لا يجوز أن
يكون بمعنى المذكر؛ لأنه مخصوص بجنسه وكذلك المذكر الصريح لا يكون
بمعنى المؤنث.

(١) المفتض جـ ١ / ٢٤٣.

والحمل على اللفظ والمعنى وقع في التركيب، فالحمل لا يكون إلا في تركيب، وقد صحت وجوه في العربية عدل فيها عن لفظ المذكر إلى المؤنث أو العكس، وذلك من خلال الضمير العائد على اللفظ الذي وقع الحمل فيه، أو الزيادة التي وقعت كتاء التأنيث في الفعل أو في الوصف، أو البناء المخصوص بالنوع، كجمع الذكور أو الإناث، فالقرينة اللفظية تبين وقوع الحمل على نوع المذكر أو المؤنث.

وهناك ألفاظ عامة في الجنسين يدخل فيها المؤنث في حكم المذكر لعموم الحكم في النوعين.

وهناك ألفاظ تقع على الذكور حملت في اللفظ على المؤنث مثل جموع التكسير يجوز التذكير والتأنيث فيها؛ لاحتمال معنى الجماعة فيها.

أولاً - حمل المؤنث على لفظ المذكر

وقع المؤنث موقع المؤنث ودخل في لفظ، وأشهر تلك المواضع دخول الإناث في ضمير الذكور في الخطاب القرآني، وذلك في المواطن التي شمل الحكم فيها، وهذا الحمل في اللفظ لا المعنى؛ لأن المؤنث لا يكون بمعنى المؤنث لاختلاف الجنسين.

وجاء الخطاب المذكر شاملاً الجنسين في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٠] خطاب للذكور والإناث، ومثلها: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا الحكم وغيره من أحكام التحريم عام في الذكور والإناث، فالتكليف في العبادات والتحريم في المحرمات يشمل الجنسين فتدخل الإناث في حكم الرجال، وهذا من باب التغليب والإيجاز فيما اشتركا فيه، وتغليب الرجال على النساء من سنن العربية وليس هذا خاص بها؛ بل شأن كثير من اللغات، وتغليب الذكور على الإناث ليس مطرداً في العربية،

فنتهم بالتعصب للذكورة، فقد يعامل لفظ المذكر معاملة المؤنث للفظ خلافاً للغات الأخرى. وخصَّ الخطاب الإناث في المواطن التي تحتاج توكيداً أو تخصص النساء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] هذا لتأكيد الحكم في الذكور صراحة لمجىء ذكر النساء بعده، والفرج للمرأة فأطلق على عورة الرجل والمرأة تغليباً، وتعظيماً لعفة المرأة وهذا مما حمل فيه الذكور على لفظ الإناث، ثم جاء الخطاب صريحاً للمرأة ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] جاء الخطاب بلفظ المؤنث لتأكيد الحكم للإناث. وجاء التفريق بينهما في اللفظ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]. لفظ قوم خاص بالذكور - عند بعض المفسرين - ومن ثم جاء ذكر النساء صراحة. فقالوا: يقال للرجال قوم دون النساء؛ لأنهم يقومون في الأمور، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

وجاء التفريق بينهما في اللفظ في قول زهير^(١):

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وقيل إن لفظ قوم خاص في الرجال، ويجوز دخول النساء فيه لأنهن تبع لهم، وقالوا إن النساء ذكرن في الآية تأكيداً على نهيهن؛ لأن السخرية والهمز واللمز والتنابز بالألقاب يكثر بينهن فنذكرهن لتأكيد تحريم ذلك. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] جاء تأكيداً على نهيهن وتعظيماً لعفتهن.

(١) ديوان زهير ص ٧٣، والكشاف للزمخشري ج ٢/ ٣٤٤ ط بولاق.

ومنه قول امرئ القيس في رجل أصاب رميته^(١):

فهو لا تنمى رميته ماله لا غد من نفره

وكلمة "نفر" تخص الرجال، ولكنه قد يحمل على الرجال والنساء معاً؛ لأنهن ينفرون مع الرجال إذا استنفروهن والنساء تبع لرجالهن، وقد خاطبهن الله تعالى بخطاب الرجال في السياق العام الذي يراد به الجميع، وتدخل النساء مع الرجال في بعض الكلمات العامة مثل: الناس، البشر، الإنسان، الخلق.

وقد اقترن المؤنث بالمذكر في بعض المواضع تعظيماً لهن وتأكيداً على مساوتهن بالرجال في الأجر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وهذا تكريم للنساء ومدح لهن في المنازل التي يسابقن الرجال فيها. وهناك مواضع غير عامة تتعلق بسياقها حمل فيها المؤنث على لفظ المذكر، فقد يحمل المؤنث على المذكر تغليياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَاثُ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] (من القانتين) مذكر، والأصل أن تدخل في النساء (القانتات) ولكنه جاء مذكراً؛ لأن القنوت صفة تشمل من قنت من القبيلين، فغلب ذكوره على إناثه، و"من" للتبعيض، ويجوز أن يكون "من" لابتداء الغاية على أنها ولدت من القانتين^(٢).

وأرى أنها دخلت في لفظ جمع الذكور فيما دخل فيه المؤنث مع المذكر من شمول الحكم العام، وقد سبقها: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التحريم: ١١] وذكر في الذين آمنوا امرأة فرعون ومريم ابنة عمران - عليهما الرحمة - في

(١) الديوان ص ٦١.

(٢) الكشف م ٤٢٩/٤.

مقابل اثنتين من الذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط، والمراد بلفظ "الذين" الجماعة التي يدخل فيها الرجال والنساء، فجاء لفظ القانتين جامعاً الرجال والنساء؛ لأن المرأتين من الذين كفروا والمرأتين من الذين آمنوا جعلهن الله تعالى للجنسين وليس للنساء فقط، فجاء اللفظ مذكراً؛ ليكون المثل عاماً وتأنيثه يخرج اعتبار الرجال به، والله أعلم. قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة، حملاً لها على لفظ المذكر (الوعظ)^(١)، وقيل: ذكر؛ لأن تأنيث موعظة ليس بحقيقي، وقيل: ذكر؛ لوجود الفصل بالهاء بين المؤنث غير الحقيقي والفعل، فيجوز التذكير والتأنيث^(٢)، وقيل: الوعظ والموعظة معناهما واحد يقال: وعظ وعظاً وموعظة. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦] حمل لفظ الأنعام على التذكير، وهي جمع يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١] فحمل "الأنعام" في الأولى على لفظ المذكر، وحمل التأنيث على معنى المؤنث، وقيل إن الأنعام جنس فعاد الضمير إليه على المعنى، وقيل: الأنعام جمع نعم، وجمع التكسير يحمل على التأنيث، ولجمع التكسير الذي حمل على التذكير نظير في لغة العرب، قال الأعشى^(٣):

فإن تعديني ولي همة فإن الحوادث أودى بها

فحمل لفظ الحوادث على لفظ التذكير، فقال "أودى"، وجاء الضمير مذكراً في "بطونه" على لغة من يذكر، وجاء في "بطونها" على لغة من يؤنث، ومنه

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٥٠.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن، ابن الأنباري، مكتبة الآداب ص ١٧٤، البيان في إعراب القرآن ص ٢٢٤، والخصائص جـ

٢٨٢/٢.

(٣) الديوان ص ٢٨ وفيه: فإن تعهديني ولحاملة. : فإن الحوادث ألوى بها ألوى: ذهب، واللغة ناحية الشعر، يريد سقوط الشعر.

قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ [لق: ١١] أى: فأحيينا بالمطر مكاناً ميتاً، فأراد بالبلدة المكان، ولهذا جاء الوصف مذكراً "ميت"، ويجوز ميتة^(١)، وقيل: إن التاء لحقت بقرية وبلدة وغرفة وسقاية لمجرد تكثير بنية الكلمة، وتفيد التأنيث فى بعضها وتفرق بين الواحد والجمع فى بعضها وصح لفظاً بلد وبلدة، وأرى أن ميتة يجوز أن تحمل على وصف المذكر والمؤنث مثل: ربعة، فالتاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث، يقال: رجل ربعة وامرأة ربعة (ويعنى المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير)، وقد جاء لفظ المذكر فى قوله تعالى: ﴿سُقْتَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وحمل لفظ المؤنث على معنى المذكر نحو: "السماء" فى قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] قال أبو عمرو بن العلاء: السماء منفطرة، ألقى الهاء؛ لأن مجازها السقف، نقول: هذا سماء البيت، وقال قوم: قد تلقى العرب من المؤنث الهاءات استغناء، يقال: مهرة ضامر وامرأة طالق^(٢)، وقد حمل "السماء"، وهو مؤنث - على معنى السقف - وهو مذكر. قال ابن فارس معقباً: "وهذا يتسع جداً" ^(٣)، فالبيت يتضمن السقف، مثل: الأصابع يراد بها الأنامل فى: ﴿جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧]، وقرئ قوله تعالى: ﴿لَا تَأْتِيْنَا السَّاعَةَ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] قرئ: (ليأتينكم) بالياء مذكراً، قال ابن جنى: جاز التذكير هنا بعد قوله: (لا تأتينكم الساعة)؛ لأن المخوف منها إنما هو عقابها، والمأمول ثوابها، فغلب معنى التذكير الذى هو مرجو أو مخوف، فذكر^(٤)، وجاز تأنيثه على التأويل، وذلك لغلبة التذكير فى اللغة.

(١) الصحاح ص ٤٢٦، والجامع لأحكام القرآن الكريم ص ٨/١٧، وشرح الأشعري ٩٧/٢.

(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة ج ٢/٢٧٤.

(٣) ارجع إلى: الصحاح ص ٤٢٥، وشرح كافي ابن الحاجب ج ٣/٣٩٩.

(٤) ارجع إلى: الصحاح ص ٤٢٥، وشرح كافي ابن الحاجب ج ٣/٣٩٩.

ومن تذكير المؤنث حملاً على معنى المذكر فيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى
الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أى: هذا الشخص أو هذا المرئى
ونحوه^(١)، وقيل أراد: هذا الكوكب ربى أو هذا الطالع أو الضوء، وقيل ذكر
هذا؛ لأن التأنيث غير حقيقى، وقد عاد اسم الإشارة على متقدم. ومنه قوله
تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قيل المراد
بالرحمة "المطر"، ويجوز أن يكون التذكير هنا؛ لأجل الوصف بفعيل التى
يوصف بها المذكر والمؤنث معاً^(٢)، ورحمة مصدر من رحم، فوقع الوصف
على المصدر. والقرآن الكريم يحمل على أفضل الوجوه وأقواها، ومن ذلك حكم
إعطاء المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث ضرورة، وقد حمل ابن
مالك والنسفى تذكير قريب على أن الرحمة ذكرت لإضافتها إلى لفظ الجلالة
(المذكر)، والعرب تعطى المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث إذا
صح الاستغناء عنه^(٣)، وقد رد ابن القيم هذا الوجه، فما صح عن العرب فيه
نادر، ومنه قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"^(٤).

وذهب الجوهري إلى أن الرحمة مؤنث غير حقيقى فجاز تذكير قريب،
وضعف أبو حيان هذا الوجه؛ لأنه جائز إن كان الفاعل ضميراً يعود على متقدم
مجازى التأنيث، فإن تأخر فليس فيه إلا التأنيث نحو: الشمس طالعة، فلا يجوز
طالع إلا فى ضرورة، وتابع رأيه^(٥). وجاء فى الحديث: "إذا أتاكم كريمة قوم
فأكرموه" أى كريم قوم، وقيل إن الهاء فى "كريمة" للمبالغة، يراد به البالغ فى
الكرم، كما قالوا: علامة ونسابة، فزادوا الهاء للمبالغة، ومثلهم الهاء فى هلباجة:

(١) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والبيان ج ١/٥١٢.

(٢) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والبيان ج ١/٥٧٥.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ج ٢/٢٣٨، ومدارك التزيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) (د.ت) ج —

٥٧/٢.

(٤) بدائع الفوائد، ابن القيم ج ٣/٢٦.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ج ٤/٣١٤، وبدائع الفوائد ج ٢/٢٨.

رجل هلباجة، إذا كان أحرق فيشبهونه بالبهيمة، ومثلهم: نديد، يقال للمبالغة نديدة، قال لبيد بن ربيعة^(١):

لكى لا يكون السندري نديدي
وأشتم أقواماً عموماً عما
ومنه قول عامر بن جوين الطائي^(٢):

فلا مزنّة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل إيقالها

فلا سحابة أرسلت مطرها، وأرض أخرجت نباتها، والأرض مؤنث فحمل لفظها على معنى الموضع أو المكان، ونظيره البلدة فى قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [ق: ١١]. ومن ذلك قول الحطيئة^(٣):

ثلاثة أنفس وثلاث زود
نقد جار الزمان على عيالى

يريد بالنفس: الإنسان، أى ثلاثة من البشر أو ثلاثة أناسى، فخالف العدد ثلاثة المعدود أنفس، ومفرد لها نفس، والنفس مؤنث، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]، وأرى أنه يريد بأنفس عياله، فسياق الحديث عن عياله.

ثانياً - حمل المذكر على المؤنث

أجرى العرب لفظ المذكر مجزى المؤنث، ومن ذلك قول النبى ﷺ: "أسرعوا بالجنائز، فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"^(٤) أجرى لفظ خير مجزى المؤنث فأنت الضمير العائد عليه (فى تقدمونها)، والخير مذكر، وأجاز العلماء تأنيثه إذا أول بمؤنث، كتأويل الخير الذى تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو الحسنى أو باليسرى، كقوله

(١) السندري شاعر كان مع علقمة بن علاثة وكان لبيد مع عامر بن الطفيل، فدعى لبيد إلى مهاجته، فأبى، والعمام الجماعات، والغم: الرجال البالغون، ارجع إلى الأضداد للسجستاني ص ١٢٩.

(٢) الكتاب لسيويه ج ٤٦/٢، والخصائص ج ٢٨١/٢.

(٣) ديوان الحطيئة ص ١٢٠، والخصائص ج ٢١٤/٢، والكتاب ج ٥٦٥/٣، الزود: نوق، يريد: ثلاثة عيال، وثلاث نوق يتقوت بألبانها على عياله، والزود اسم مفرد مؤنث منقول من المصدر يقع على الجمع، فيضاف العدد إليه كما يضاف إلى الجمع.

(٤) رواه البخارى، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز.

تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿فَسُيِّرَتْهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]^(١)، وجاء في حديث الذباب: "قَانٌ فِي إِحْدَىٰ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْأُخْرَىٰ شِفَاءٌ"^(٢)، أَنْتَ جَنَاحٌ وَهُوَ مَذْكَرٌ وَدَلَّ عَلَى تَأْنِيثِهِ: إِحْدَىٰ وَالْأُخْرَىٰ مُؤنَّثٌ أَحَدٌ وَآخَرٌ، وَقَدْ أَنْتَ الْجَنَاحُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّائِرِ بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ، فَجَازَ تَأْنِيثُهُ مُؤوَلًا بِهَا^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَنْتَ الْحَدُّ "عَشْرٌ"، وَهِيَ مَذْكَرٌ (مُؤنَّثُهَا: عَشْرَةٌ) لِتَأْوِيلِهَا بِالْحَسَنَاتِ، وَجَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي الْعَالِيَةِ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] أَنْتَ الْفِعْلُ "تَنْفَعُ"، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى إِيْمَانٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى طَاعَةٌ وَإِنَابَةٌ، فَاقْتَضَىٰ هَذَا الْمَعْنَى التَّأْنِيثَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ تَوْجِيهُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ تَنْفَعُ عَلَى سَرِيانِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَالْمُضَافُ إِلَى إِيْمَانِهَا يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ نَفْسٍ، وَلَا يَجُوزُ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَجَوَازُ سَرِيانِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُشْرُوطٌ بِصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْفَاعِلِ "إِيْمَانٌ" بِضَمِيرِ الْمُضَافِ الَّذِي يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ "نَفْسٍ". وَيَجُوزُ تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ إِنْ صَحَّ وَقُوعُهُ مَوْقَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَجُوزُ سَرِيانُ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَى الْمُضَافِ: وَهَذَا جَائِزٌ إِنْ صَحَّ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(٤):

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النُّوَاسِمِ

اكتسب الفعل التأنيث من المضاف وهو الرياح؛ لأنه جمع وجمع تكسير يعامل معاملة المؤنث في اللفظ، أنت الفعل تسفهت؛ لأن التأنيث سري من

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٤.

(٢) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥.

(٤) ديوان ذي الرمة ص ٣٠٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥، والخصائص ج ١٩/٢، والكتاب ج ١/٢٥، ٣٣،

والخشب ج ١/٢٣٧، يصف النساء في مشيهن وثنيهن بأنهن مثل رماح منصوبة هزها الرياح فاهتزت وتنت.

المضاف "الرياح" إلى المضاف إليه، ويجوز في مثل: سرتنى إيمان الجارية، لجواز وقوع الجارية موقع الفاعل "إيمان"، فجاز سريان التأنيث إلى الإيمان.

وجمع التكسير الذى ليس بينه وبين مفردة إلا الهاء يذكر ويؤنث مثل: السحاب مفرد سحابة، جاء مذكر فى قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ذكر "بُشْرًا" بضم الباء والشين والتتوين جمع بشير، فذكر على إرادة معنى فاعل من فعيل، وبُشْرٌ مثل قُلْبٍ وقَلْبٍ، وقراءة تسكين الشين بمعنى مبشرات، ويقرأ بُشْرَى مثل: حُبْلَى، أى ذات بشاره، وقرئت "نُشْرًا" من النشور. مثل: صَبُورٌ وصَبِيرٌ، وفِعُولٌ تكون بمعنى فاعل، فيوصف بها المذكر والمؤنث^(١)، والمشهور: بُشْرًا.

وقد يحمل لفظ المذكر على معنى لفظ المؤنث، ولا يعتد بمعنى المذكر، وهذا النوع نادر فى اللغة، والعام اختصاص اللفظ بدلالته مذكراً أو مؤنثاً، قال أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءتَه كتابى فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءتَه كتابى؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة^(٢).

قال ابن جنى: فهذا الأعرابى الجلف علَّلَ هذا الموضع بهذه العلة، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره^(٣)، ومثل ذلك لفظ بعض إن أضيف إلى مؤنث حمل على معناه؛ لأن بعض المؤنث مؤنث، قال تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾

(١) التبيان ج ٥٧٥/١، ومشكل إعراب القرآن ج ٣٢١/١، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٧، والمختص ٢٥٥/١، وفقه اللغة ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) الخصائص، ط دار الكتب ج ٢٤٩/١، ونزهة الألباء لابن الأبارى، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٦٧ م ص ٢٩، والاقتراح ص ٢٨٠، والمختص م ١٨٦/٢.

(٣) الخصائص ج ٤١٨/١.

[يوسف: ١٠] أنتَ الفعل؛ لأن بعض السيارة سيارة، وعليه قول بعض العرب: ذهبت بعض أصابعه؛ لأن بعضها إصبع في المعنى، والإصبع مؤنث، والجزء يدخل فيما تجزأ عنه، وبعض الأصابع جزء منها مجمعة^(١).

وبعض الشيء يدخل فيه؛ لأنه جزء منه، ومنه قول الأعشى^(٢):

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم

الشاهد: شرقت صدر القناة، والصدر مذكر، فأنتَ الفعل؛ لأنه يدخل فيما هو جزء منه (القناة) فأرادها به، وعليه قول ذي الرمة^(٣):

مشين كما اهتَزَّت رماحٌ سَفَّهت أعاليها مرُّ الرياح النواسم

يريد: تسفَّهت مرُّ الرياح: أعاليها، أنتَ الفعل؛ لأن مر أضيف إلى مؤنث

"الرياح" قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]. وقال جرير^(٤):

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخُشَع

وسور المدينة جزء منها، فأنتَ الفعل.

وقال العجاج (وقيل الأغلب العجلي)^(٥):

طولُ الليالي أسرعُ في نقْضِي أكلن بعضي وتركن بعضي

وقال أيضاً:

على قبضةٍ مَوجِوءٍ ظهْرُ كفه فلا المرءُ مستحي ولا هو طاعم

يريد: ظهر كفه على قبضة مَوجِوءٍ، وظهر الكف جزء منه.

وقال تميم بن مقبل^(٦):

(١) الخسب م ١٨٦/٢.

(٢) الديوان ص ١٨٣، الخصائص ج ٤١٨/٢، والكتاب ج ٢٥/١.

(٣) الخصائص ج ٤١٩/٢.

(٤) الديوان ٣٤٥، والخصائص ج ٢٨٦/٢.

(٥) الخصائص ج ٤٢٠/٢، موجوء، وقيل: مرجوءة.

(٦) الخصائص ج ٤٢٠/٢، والكتمان اسم موضع وقيل جبل، والمهريّة الذقن: الإبل التي تميل ذقنها إلى الأرض عند السير وقيل

السريعة، ارجع إلى معاني القرآن ج ١٨٧/١.

قد صرح السيرُ عن كُتْمَانٍ وابتذلتُ وقعُ المحاجن بالمهرية الذُّقْنُ
أى: ابتذلت المهرية وهى المنسوبة إلى مهرة، وأصلها: الذُّقْنُ المهرية، فقلبه
وأنت.

وأما قول بعض العرب: "صرعتنى بعير لى" فليس فيه حمل؛ لأن "البعير"
يقع على المذكر والمؤنث.
قال أبو نؤيب الهذلى^(١):

إذا لسعته النحل لم يرجُ لسعها وخالفها فى بيت نوبٍ عواملٍ
أنت النحل - وهى لغة - والتذكير جيد^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا
لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١] ثم جاء بعده: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِّن مَّكَانٍ
بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]، والسعير مذكر، وهو من تسعّر
من سعار النار، ثم جاء بعده فعل مؤنثه، مجازها: أنها النار، والعرب تفعل
ذلك، تظهر مذكراً من سبب مؤنثه، ثم يؤمنون ما بعد المذكر على معنى
المؤنثة، وله نظير فى كلام العرب، ومنه قول المخنّس:

إن تميماً خلقت ملموماً

وتميم اسم رجل، ولكنه قصد إلى القبيلة فأنت فعله فقال: "خلقت" ثم رجع
إلى تميم فقال: ملموماً فى قوله "خلقت ملموماً"، وهو يريد اسم الرجل تميم
وليس القبيلة فحقها ملمومة، ثم عاد إلى الجماعة المذكور فقال:

قوماً ترى واحدهم صهيماً^(٣)

ثم عاد إلى اسم الرجل "تميم" فقال:

(١) ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥، ١٩٥٠ ج ١/١٤٣، الأضداد لأبى حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور محمد
عبدالقادر، مكتبة النهضة المصرية ط ١/١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ص ١٤٣، ويت النحل الجُح والخلية والجباح والخلابا،
والنوب: جمع نائب أراد أنها تأتي بالشمع والعسل.

(٢) نفسه.

(٣) الصهيم من الرجال الشجاع الذى يركب رأسه ولا يشيه شئ عما يريد ويهوى.

لا راحم الناس ولا مرحوما

أى: لا راحم "هو" أراد الرجل^(١). و"تيم" اسم قبيلة أيضاً، وقد جاء فى قول جرير مفرداً يريد به الجد^(٢):

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نَدًا وما تيمٌ لذي حسب نديدٌ

وقال رويشد بن كثير الطائي^(٣):

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت

الشاهد: هذه الصوت، حمل معنى الصوت على الاستغاثة، فأشار إليه بمؤنث، وقال الشاعر^(٤):

لو كان فى قلبى كقدر قلامه حباً لغيرك قد أتاها أرسلى

الشاهد: أتاها أرسلى، كسر رسولاً وهو مذكر على أرسل، وهو جمع تكسير المؤنث، كأتان، وآتن، وعناق وأعنق، وعقاب وأعقب، ومثل جناح وأجنح، وقد كسر رسول؛ لأنه يريد به المرأة التى حملت الرسالة وهى التى تغوص فى حمل هذا النوع من الرسائل.

وقد حمل لفظ المفرد المذكر على معنى المؤنث فى قوله تعالى: ﴿فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، جعل الرسول بمعنى الرسالة، فجاز الوصف به للواحد والتثنية والجمع، مثل الوصف ببعض المصادر نحو: صَوْمٌ، وزور، يقال: هو رجل زور، وهما رجلان زور وهم رجال زور، ومنه قول الشاعر:

لقد كذب الواشون! مافهتُ عندهم بسر ولا أرسلتهم برسول

أى: برسالة، وأريد به الجمع فى قول الشاعر:

(١) مجاز القرآن ج ٢/ ٧٠.

(٢) ديوان جرير ج ١/ ٣٣١، والأضداد للسجستان ص ١٣٠، والأضداد لابن الأنبارى ص ١٣٠.

(٣) الخصائص ج ٢/ ٢٨٥.

(٤) نفسه.

سول أعلمهم بنواحي الخير

ألكنى إليها ، وخير الرسـ

أى: وخير الرُّسل^(١).

وقد يحمل اللفظ على معنى لفظ آخر من مادته ويخالفه فى البناء، ومن ذلك ما أنشده ابن جنى من قول الشاعر^(٢):

أتهجر بيتا بالحجارة تلفعتُ به الخوفُ والأعداء من كل جانب

الشاهد: تلفعت به الخوف، فذهب بالخوف إلى المخافة، وأنث الفعل، ومن ذلك قول ليبيد^(٣):

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها

قيل أنث الفعل " عرّدت "؛ لأنه حمل الإقدام على معنى التقدمة، وقيل إن فاعله يعود على "عادة" وهى مؤنث. ومن ذلك "ثلاث شخوص" فى قول عمر بن أبى ربيعة^(٤):

فكان مجنىً دون من كنت أتقى ثلاث شخوصٍ : كاعبان ومُعَصِرُ

الشاهد: ثلاث شخوص، وحقه فى العدد أن يقول: ثلاثة أشخاص؛ لأن شخص مذكر، وثلاثة عدد قلة، وتمييزه يكون على وزن أفعل، ولكنه قصد إلى النساء فى المعنى؛ فأنث على المعنى فجعل العدد "ثلاثاً" مذكراً ليخالف معدوده، وأبان عما أراد بقوله: كاعبان ومُعَصِرُ^(٥)، واستخدم وزن جمع الكثرة "فعول" فى موضع وزن جمع القلة "أفعل"، وهذا صحيح فى العربية، قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(١) الكشف جـ ٣/٣٥٣، وقد جاء الرسول مثنى موافقاً لابتداء فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، جاء مثنى لأنه معناه (المُرسل) فوجب تثنيته، وقال أبو عبيدة فى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] أراد رسالة، مجاز القرآن جـ ٨٤/٢، والصاحي ص ٤٢٦.

(٢) الخصائص ٤١٧/٢.

(٣) الكامل جـ ٢/٤٧١، والخصائص جـ ٢/٢٨٤.

(٤) الخصائص جـ ٢/٤١٩.

(٥) الكامل جـ ٢/٤٧١، والصاحي ص ٤٢٥، الخصائص جـ ٢/٤١٩.

ومن ذلك قول القائل^(١):

فإن كلاباً عَشْرُ أَبْطُنِ

وأنت برىء من قبائلها العَشْرُ

والبطن مذكر، ولكنه حمل أبطن على معنى القبائل، وحق ظاهر اللفظ أن يقول عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى القبيلة، فأنت لتأنيث القبيلة في المعنى^(٢).

وقال القتال الكلابي^(٣):

قبائلنا سبعُ وأنتم ثلاثة

وللسبع خيرٌ من ثلاثٍ وأكثر

ثالثاً - استواء المذكر والمؤنث

يستوى المذكر والمؤنث في بعض الألفاظ، فيجىء اللفظ فيهما على سواء دون تغيير أو زيادة، ومن ذلك:

بعض أبنية الوصف يستوى فيها المذكر والمؤنث:

مِفْعَال: مِعْطَار، مَذْكَار (تلد الذكور)، مِثْنَاث (تلد الإناث).

وَمِفْعَل: مَحْرَب.

وَمُفْعِل: نَحْو: مُرْضِع، وهو المؤنث، ومُشْعِر للرجل.

وَمِفْعِيل: مَنْطِيق.

وَمَنْفَعِل: مَنْفَطِر نَحْو: ﴿السَّمَاءُ مَنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨].

فِعَال: نَحْو: نَاقَةٌ دِلَالْث، وَعِيَان.

(١) الصاحي ص ٤٢٥، البيت غير منسوب لقاتل، وقد نسب لرجل من بني كلب وهو غير منسوب في الكامل للمبرد جـ ٤٧١/٢، وتفسير الطبري جـ ٦٠/٩، ومعان القرآن للفراء ١٢٦/١، والخصائص لابن جني جـ ٢٨٦/٢، وقيل: إن القاتل النواح الكلابي يهجو رجلاً ادعى نسبته في بني كلاب، فذكر أنهم عشرة، ولا نسب له فيهم، الكتاب لسيبويه جـ ٥٦٥/٣.

(٢) معان القرآن للفراء جـ ١٢٦/١.

(٣) الكتاب جـ ٥٦٥/٣.

وفاعل: نحو: ناشز، وحائض، وطامث، وهي للمؤنث فقط، ومثلها: عاقر، وقاعد للآيسة من الحيض، وعاهر، وفاجر، وطاهر، ومثلها: عاصف، في وصف الريح: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] وناقاة ضامر^(١).

وفعل: بمعنى مفعول، ويبني بناءً فعيل للمذكر فلا يؤنث إن كان بمعنى مفعول نحو: عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دهين، بمعنى: مكحولة، ومخضوبة، ومدهونة.

ويجوز أن يأتي وصف المؤنث بلفظ المذكر على وزن فعيل، نحو: قتيل، وبخيل^(٢). وجاء ذلك في قول جرير^(٣):

نصبين الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء وهن صديق
أراد: وهن صديقات، وقول ابن حزام^(٤):

ليالي لا عفراء منك بعيدة فتسلى ولا عفراء منك قريب
يريد: عفراء منه قريبة، ومن ثم فالوصف في الآية للفظ المؤنث "رحمة"، وليس فيها حمل على المعنى على هذا الوجه.

وفعال: نحو: جبان، وحكى سيبويه أنه سمع فيها جبانه. روى البخاري، عن مسروق قال: دخلنا على عائشة رضي الله عنها وعندها حسان بن ثابت ينشدها شعراً يشبُّ بأبيات له وقال^(٥):

حصان رزان ما تزَنُ بريية وتصبح غرثي من لحوم الغوافل
وقال الأموي^(٦):

(١) ارجع إلى: المذكر والمؤنث، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق عزيمة وعبد التواب، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م ج ١٥/٢، وشرح المفصل م ٥١٧/٢، وشرح الكافية ج ٣/٣٩٩، ٤٠٠.

(٢) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١٥/٢.

(٣) اللسان، مادة صدق، وديوان جرير ج ١/٣٩٨، وفيه: دعون الهوى، وبأسهم أعداء.

(٤) الخصائص ج ٢/٢٨٢، والأغانى ج ٣/١٥٨.

(٥) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث الإفك ٤١/٣.

(٦) الأضداد لابن الأنباري ص ٢٦.

عَيَّيْتُمْ قَوْمَكُمْ فَخَرًّا بِأَمْكُمُ أُمُّ لَعْمَرَى حَصَانٌ بَرَّةٌ كَرَمٌ

فحصان، ورزان، وزن فعال، وهو لفظ مذكر ووصف به المؤنث دون إلحاق تاء التأنيث به؛ لأنه بمعنى فاعل. وقد جاز أن يحمل اللفظ على النوعين في بعض المواضع والألفاظ، ومن ذلك ألفاظ الجنس التي تشمل النوعين بإطلاق اللفظ عليهما، فيعين المذكر فيها بقرينة تدل عليه.

وفعول: بمعنى فاعل نحو: عدو، وسمع فيها عدوة، وركوب، قال تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩]، والمعنى: وأنا عجوز عقيم، ويقال: امرأة هدى، وهى عروس، وهدى وزن فاعيل بمعنى مهدية، وعروس يوصف بها المذكر والمؤنث^(١)، وامرأة ظلوم ورجل ظلوم، وغضوب بمعنى غاضب، فإن كان الوصف بمعنى مفعول زبدت التاء: ظلومة: بمعنى مظلومة، وعجول: فيه عجلة وفيها عجلة، ويقولون: رجل ظنون وظنين إذا كان ضعيفاً، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس، وقرأ الباقر بالضاد (بضنين) أى: حريص على ادعاء العلم به، وظنين فى الآية: متهم، وظنين، وضجور، ضرورس، ضحوك^(٢).

ومنها أسماء الجنس: نحو: نملة، حبة، شجرة، يجوز فيها أن تكون مذكراً، والتاء فيها للوحدة للتفرقة بين المفرد والجمع، نملة: نمل، حبة: حب، قال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، ولا يجوز هذا فى علم المذكر الحقيقى، يقال: قال نملحة؛ لأنه يلتبس فى التأنيث بالمؤنث، ونملة ليست بمؤنث حقيقى، فيجوز قال نملة وإن كانت ذكراً نحو: غردت حمامة ذكر، وعندى ثلاث من البط ذكور، فهى مؤنث لفظى، ويجوز فيها الوجهان: عندى من الذكور حمامة حسنة

(١) المذكر والمؤنث جـ ٢٣/٢.

(٢) نفسه.

وحسن^(١). نحو: رأيت حياً على حية، أى ذكراً على أنثى، وقالوا أيضاً: فلان حية، أى: ذكر، ومثلها: شاة للذكر والأنثى^(٢)، ومثل ذلك: رأيت جراداً على جرادة وحماماً على حمامة أى: ذكراً على أنثى، وهم يريدون الواحد من الجراد فجعلت الهاء دليلاً على الواحدة، للتفريق بينها وبين المذكر؛ لأنهم لو قالوا: حية على حية لم يعرف النوع، وقد سمع في "رجل" رجلة للمؤنث فى النواذر، فالحية تذكر وتؤنث. أنشد الفراء^(٣):

فما تَزْدَرى من حية جبليّة
حية مذكر وقد دل عليه الضمير.
وقال الأخطل^(٤):

إن الفرزدق قد شالت نعامتَه
وحية: مذكر وقيدها الوصف ذكر بالمذكر.

وقد يحمل اللفظ على التذكير والتأنيث، ومن ذلك لفظ "السبيل" فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، جاء اللفظ مذكراً وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ومن ذلك الطاغوت فى قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، وجاء مؤنثاً فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]، ومن ذلك "تاب" مذكر ويؤنث حملاً على معنى "سن"، وهو مؤنث يقال: سن كبيرة، وكبرت سنه^(٥).

(١) شرح الكافية ج ٣/ ٤٠٤.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٩، ٧٠.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠ ولسان العرب: سكت.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٤٣٨، والمخصص لابن سيدة ج ١٦/ ١٠٧.

(٥) فقه اللغة ص ٢٣١، والبيان م ٢/ ١١٠.

وقد أجاز العلماء جريان التأنيث من المضاف إلى المضاف إليه إن صح وقوع المضاف موقع المضاف إليه في الإسناد، فيؤنث المذكر، والمضاف إليه حملاً على تأنيث المضاف، ولا يكونان شبيهان بما يستغنى عنه^(١). ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: "اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي، أو ثقفيان وقرشي، كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم"^(٢). أنت كثيرة وقليلة؛ لأن الشاهدين أشبهها ما يستغنى عنه نحو: أعجبتني شحم بطون الغنم، ونفعت الرجال فقه قلوبهم، فالغنم والقلوب يجوز أن يقعا موقع الفاعل، ويجوز تشبيهه شحم البطون وفقه القلوب بهما في قول ابن عباس رضي الله عنه مع أن المضافين لا يقعان موقع شحم وفقه في كثيرة شحم بطونهم وقليلة فقه قلوبهم، وأجاز بعض العلماء تأنيث كثيرة وقليلة على تأويل الشحم بالمعنى العام "شحوم"، والفقه يأول بالفهوم، وهذا جائز في العربية قياساً على لغوب بمعنى صحيفة.

وقال أبو جحيفة رضي الله عنه: "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة، فأتى بوضوء فتوضأ، فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرون من ورائها"^(٣)، أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقلين: وقد تأول ابن مالك ذلك أنه أراد: المرأة والحمار وراكبه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، فنسب المرور إلى الحمار، ودليل صحة ما ذهب إليه ابن مالك أنه يجوز في العربية أن يقال: وصلت السيارة، والمراد راكبها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَذِّنْ مُؤَذِّنٌ أَيْتَهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ...﴾ [يوسف: ٩٤]، المراد: راكبو العير. وحق أفعل التفضيل المفرد نكرة أن يلزم الإفراد والتذكير في

(١) شواهد التوضيح ص ٨٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة فصلت، باب (وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرادكم).

(٣) رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى العرة.

التفضيل نحو: هند أفضل الطالبات. وقال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ويجوز تأنيث أفعل معرفة نقول: الحسنى، الفضلى، الدنيا، العلىا والقُصْيا، والأصل: الدنوى، والعلوى، والقصوى، وبعض العرب نطق بها على لفظها الأصلي: القصوى تنبيهاً على الأصل، وقد استخدمها بعض العرب على الأصل في الوصف، فقالوا: "خذ الحلوى وأعطه المرى" (١)، قال تعالى: ﴿وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]، ولفظ "دنيا" مؤنث أدنى، وزن أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل إذا نكر لزم الإفراد والتذكير وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه، وقد جاء استعمال "دنيا" مؤنثاً ونكرة في بعض النصوص الصحيحة، وكان حقه أن لا يستعمل كما لا يستعمل قصوى ولا كبرى (٢)، وقد جاء في الحديث الصحيح: "ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها" (٣)، وقال أبو ذر الغفارى رضي الله عنه: "ولا - والله - لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله" (٤).
وقال الفرزدق (٥):

لا يعجبنك دنيا أنت تاركها كم نالها من أناس ثم ذهبوا

جاء لفظ دنيا في الحديثين مؤنثاً ونكرة، وهذا في القياس غير جائز، لأن "أفعل" التفضيل نكرة لا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع، إلا أن دنيا في الحديثين لا يراد بها الوصف بل العلمية، فأجريت مجرى وزن فعلى مما ليس وصفاً نحو: رُجعى وبُهمى، وقد عومل "جلى" (مؤنث الأجل)، معاملة دنيا في الجمع بين التثنية والتأنيث، قال بشامة بن حزم النهشلى:

(١) الكتاب لسبويه ج ٤/ ٣٨٩، شرح الشافعية ج ٣/ ١٧٧، ١٧٨. والتمة في التصريف ص ١٠٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٨١.

(٣) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة.

(٤) رواه البخارى، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكتر.

(٥) شواهد التوضيح ص ٨١، لم أعثر في الديون الذى تحت يدي.

وإن دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُومَةٍ يوماً سَرَاةٍ كرامِ الناسِ فادعينا

أجرى الشاعر الجَلَى (مؤنث الأجل)، مجرى الاسم الذى يدل على الحادثة العظيمة بعد أن خلع عنه الوصفية، فجرى مجرى الأسماء التى لا وصفية لها فى الأصل نحو: رُجِعَى وبهمى^(١)، وجُلَى وزن فُعَلَى أجراه مجرى الأسماء، وقال: أرد به جليلة، ويدخل هذا فى المجاز، "والمرأة والحمار يمرون من ورائها" أى: العنزة التى أمامه، فأعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل، وهذا فى ظاهر اللفظ، والمعنى فيه المرأة والحمار وراكبه يمرون من وراء العنزة التى أمامه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، وغلب ضمير المذكر العاقل (راكب الحمار)، على غير العاقل وعلى المرأة، وتغليب المحذوف المقدر جائز فى اللغة نحو: قول العرب: "راكب البعير طليحان" وروى: "الناقة، وراكب الناقة طليحان" وروى: "راكب الناقة طليحان" أى: والناقة لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدم ذكر الناقة، والشئ إذا تقدم دل على ما هو مثله، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، أى: فضرِب فانفجرت فحذف فضرِبَ، وهو معطوف على قوله: (فقلنا) وكذلك قول الشاعر التغلبى:

إذا الماء خالطها سخينا

أى: فشربنا سخينا، ولا يجوز تقدير معطوف عليه أى: الناقة وراكب الناقة طليحان، لأن الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله، يجوز الاتساع فى حذف الأول، والأوجه تقدير المحذوف آخر الكلمة. والوجه الثانى أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (راكب الناقة)، والطيح الذى أجهدته السفر وهزله^(٢).

(١) شواهد التوضيح ص ٨١. وسرارة الناس سادقم.

(٢) لسان العرب: طلح.

والفعل يؤنث ويذكر، فيؤنث بإلحاق تاء التأنيث فيه، وتجب زيادتها إن جاور الفاعل المؤنث الحقيقي فاعله، ويؤنث الفعل جوازاً إن كان الفاعل جمع تكسير، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، أنث الفعل؛ لأن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، فهو بمعنى الجماعة، وليس بمؤنث حقيقي؛ لأنه يقع في اللفظ لا المعنى فهو بمنزلة الدار والنعل، والتأنيث يقع فيه على إرادة الجمع، ولا اعتبار بلفظ المفرد، يقال: قامت الرجال، أي: جماعة الرجال، وقام النساء، أي: قام جمع النساء، ومثله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ويجوز في الجمع المكسر من الذكور التأنيث والتذكير من دون ترجيح، لأن لفظ المفرد قد تغير في التفسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإن قدر جمعاً نكّر وإن قدر بالجماعة أنث، قال الشاعر:

إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها
وجعلت أوصابها تعتادها فهي زروع قد دنا حصادها

الشواهد: ولدت، اضطربت، جعلت، أسندت إلى فاعلين من أبنيه التفسير، فوقعت مؤنثة، ويجوز التذكير على إرادة لفظ الجمع^(١)، ويجوز إثبات التاء أو حذفها إن كان الرفع نعم أو بئس، فالإثبات والحذف فصيح نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: "قال فلانة" استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته. ويذكر الفعل إن فصل بينه وبين فاعله فاصل، وهو أجود، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فصلت الهاء بين الفعل والفاعل، ومنه قول الشاعر^(٢):

إن امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعذك في الدنيا لمغرور

(١) شرح المفصل م ٥٢٣/٢.

(٢) شرح كافي ابن الحاجب ج ٤٠٦/٣، ٤٠٧.

ذكر الفعل لعدم اتصال فاعله به "غرّه منكن واحدة". وقال جرير هاجياً
الأخطل^(١):

لقد ولد الأَخِيطَلُ أمُّ سوء على باب استها صُلب وشام

جاء الفعل مذكراً للفصل بين الفعل وفاعله، وهذا جائز فيما ليس فيه لبس،
فالتأنيث ظاهر في الفاعل، فلا يضره حذف التاء في الفعل للدلالة الفاعل بعد
الفعل عليه.

(١) ديوان جرير ص ٥١٥، الخصائص ٢ ج ٢/٢٨٤، قال ابن جني: وتذكر المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث
المذكر أذهب في الساكن والإعراب.

الحمل في الإعراب

الإعراب في العربية أحوال حركات أواخر الكلم في الجملة رفعاً ونصباً وجرّاً وبناءً، فلا إعراب في الكلمات التي خرجت عن الإسناد، كالأسماء المفردة المطلقة دون إسناد أو تركيب تشارك فيه غيرها، والإعراب في العربية يبين المعاني وأغراض المتكلمين، فالمتكلم قد لا يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، بيد أنه يفهم المعنى في سياق لغوي، فإنه فرع المعنى، فقد يكون الإعراب سبيل فهم المعنى^(١) فيما اختلف ترتيبه عن المؤلف، وأعمل فيه الأسلوب.

وقد جعل علماء العربية الإعراب أساساً في تفسير اللغة، فالعلاقات التركيبية جزء من المعنى، وحركات الإعراب تبين وظائف الألفاظ في الجمل، فتفرق بين المتكافئين، فقد يحتمل أن يكون الإسناد لأحد الاسمين فيحدد الإعراب الفاعل والمفعول، وقد ذهب ابن قتيبة إلى أن الإعراب يفرق بين المعنيين المختلفين نحو: هذا قاتلٌ أخى (بتتوين قاتل). وهذا قاتلٌ أخى (على الإضافة). فالتتوين دلّ على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التتوين على أنه قتله^(٢).

وجاء في الحديث: " لا يُقتل قرشى صَبْرًا بعد اليوم " ^(٣)، قد يتوهم أحد أن اللام في " يقتل " ساكنة على أن "لا" ناهية. وهذا يوجب عدم قتل القرشى وإن ارتدّ أو قتل عمداً، وهذا ليس مقصوداً، فقد جاء فيه الرفع وهو الأرجح، فلا نافية نحو: أنت لا تقرأ كثيراً. والحديث بالرفع يعني أن قریشاً قد دخلت الإسلام ولن يرتد منها أحد فيحد على رده. وقد ساق ابن قتيبة أدلة توجب معرفة الإعراب لمعرفة المعنى، ودعا إلى ربط الشكل بالمضمون أو اللفظ بالمعنى، وقد نقلت عنه الشاهدين السابقين، وهذا يؤكد فهم العلماء طبيعة اللغة العربية

(١) الإتيان في علوم القرآن، السيوطي (طبعة ١٩٧٣م) ج ٢/ ٣٠٩.

(٢) تأويل مشكل الإعراب، ابن قتيبة، مكتبة دار التراث ص ١٤.

(٣) رواه أحمد في مسنده (طبعة الحلبي) ج ٣/ ٢١٤، ٢١٣/٤، وتأويل مشكل القرآن ص ١٤.

وعرفها في التعبير عن المعنى. وقد ناقش ابن الأثير علاقة الإعراب بفهم المعنى، ورأى أن بعض المواضع التي تخلص فيها المتكلم من الإعراب يفهم المراد منها، ولا يختل المعنى فيها نحو: جاء زيد راكباً. بإسقاط حركات الإعراب فسكن حرف الإعراب، والمعنى ظاهر. وهذا يكون في التراكيب التي تفهم من لفظها وتشاكل المشهور من كلام الناس فليس فيها إبهام، ولكن يتعسر الفهم فيما وقع فيه تقديم وتأخير أو المواضع التي يصح أن يسند الفعل فيها إلى ما وقع بعده على سواء دون معرفة الفاعل من المفعول نحو: ضرب زيد عمرو. كل منهما يصح أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، لعدم وجود قرينة تبين الفاعل والمفعول. والتقديم والتأخير لا يعرف إلا بالإعراب، ومن ذلك: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فالمعنى على ترتيب أجزائه الجملة فاسد، فالله تعالى لا يخشى أحداً بل يخشاه العلماء وغيرهم والعلماء أشد خشية؛ لكثرة علمهم به، وهذا يستوجب معرفة علامة الإعراب، فلفظ الجلالة المفعول والفاعل العلماء.

وقولنا: ما أحسن زيد، بتسكين آخر أحسن وآخر زيد، فيحتمل التركيب التعجب من حسن زيد، ويحتمل الاستفهام عن محاسن زيد، ويحتمل الإخبار بنفى الإحسان عن زيد، والإعراب يدفع هذا الاحتمال ويخص التركيب بمعنى واحد منها فقولنا: ما أحسن زيداً! تعجب. وقولنا: ما أحسن زيد؟ استفهام. وقولنا: ما أحسن زيد. إخبار بنفى^(١).

واختلاف علامة الإعراب يعقبه اختلاف المعنى ومن ذلك قول ابنه أبي الأسود الدؤلى له: يا أبت ما أشد الحر (وهى متعجبة) فرفعت "أشد" ففهم أبو الأسود من الإعراب بالرفع أنها مستفهمة، فقال: شهر ناجر (كل شهر فى صميم الجر) فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك! فصوب خطأها، فأمرها أن

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ج ١/ ٣٠.

تفتح "أشدّ" للتعجب^(١). وعلماء العربية جعلوا الإعراب سبيلاً إلى فهم المعنى، فربطوا بينه وبين المعنى خلافاً للمدارس غير العربية التي فرقّت بين الشكل والمعنى.

حمل الإعراب على المعنى

قد تأتي الجملة على معنى يستوجبه في السياق بيد أن هذا المعنى فيه شذوذ عن القياس النحوي، فيغلب المعنى ويوجه عليه الإعراب؛ لأن المراد بوضع الألفاظ في التراكيب المعنى، فالمعنى المقصد الرئيسي وليس اللفظ، ومن ثم يوضع عليه ترتيب اللفظ ويوجه عليه الإعراب، وقد رأى عبد القاهر أن الكلمة مفردة عن التركيب لا قيمة لها إلا في تركيب تدخل فيه مع غيرها.

" وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن ننظر إلى الكلمة قبل دخولها في التآليف، وقبل أن تصير الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظه على لفظه، هل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها على منا هي موسومة به" (٢) ؟!

وهذه المعاني الخاصة والدلالات السياقية لا تتحقق من الكلمة وهي مفردة بل داخل التراكيب فالمعنى السياقي، يختلف عن المعنى المعجمي، فالأول يعرف من خلال التركيب، والثاني يعرف من خلال الكلمة وهي بعيدة عن سياقها الخاص، فالمعنى المعجمي مجموع المعاني التي ترد بها المفردات في سياقاتها المختلفة مع معرفة الأصل الذي وضع له اللفظ إن أمكن ذلك، لكن السياق يحدد دلالة اللفظ بإعطائه معنى واحداً من خلال التركيب النحوي، وقد ربط عبد القاهر بين المعنى والتركيب، فقال: " إن النظم يكون في معاني الكلم

(١) المثل السائر ج ١/ ٣١، ٣٠.

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٥.

دون ألفاظها وأن نظمها توخى معانى النحو فيها^(١). ويتبين من قول عبد القاهر أنه يعتد بالبنية فى فهم المعنى، ويرى أن اللفظ عديم القيمة دون تركيب. وقد ذهب ابن قيم الجوزية مذهب عبد القاهر فى دراسة المعنى، فقد رأى أن المعنى من خلال التركيب ألطف وأرق: " دلالة التركيب، وهى ضم نص إلى نص آخر، وهى غير دلالة الاقتران بل ألطف منها وأرق وأصح " ^(٢).

والألفاظ فى التراكيب تقام على المعانى التى يقصدها صاحبها، فالكلمات فى ترتيبها إعراب عن أغراضه، وقواعد الإعراب تخضع للمعنى، وهو الأكثر أثراً فى التراكيب، فاللغة العربية بها وجوه إعرابية حملت على المعنى، وهى فى الظاهر تخالف قواعد الإعراب، ولكن هذا الوجه المخالف يستقيم مع المعنى ويحمل عليه، وهذا قليل فيها.

يقول ابن جنى عما أسماه "الحمل على المعنى": "هو غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، يدور به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور المعنى الواحد فى الجماعة، والجماعة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه"^(٣). ومثال ذلك: تذكير المؤنث، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]. أى هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه^(٤). وتأنيث المذكر مثل: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُه بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠]. لأن بعض السيارة سيارة أو بعض منها. والفردوس أنثى فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ

(١) نفسه ص ٢٩٧.

(٢) إعلام الموقعين ٣٦٢/١.

(٣) الخصائص ٤١١/٢.

(٤) الخصائص ٤١٢/٢.

الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [المؤمنين: ١١]؛ لأنها حملت على معنى الجنة^(١). وقد يكتسب اللفظ التانيث أو التذكير من لفظ المضاف إليه، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. ذكر العدد "عشر" فحذف منه التاء مخالفة للمعدود "أمثال" لاكتسابه التانيث مما أضيف إليه (ضمير الهاء) أو عشر درجات في مقابل الحسنات التي فعلها. فالمثل مذكر وأنت بإضافته إلى ضمير المؤنث فجرى أمثال على حكم ما جاوره في التانيث^(٢). ومثلها قول جرير^(٣):

لما أتى خبرُ الزبيرِ تضعضعت
سور المدينة والجمال الخشع

أنتَ الفعل لحمل سور على لفظ المدينة، فأعطى المذكر حكم ما جاوره. ومثله وجوب التانيث عند اتصال الفعل بفاعله المؤنث، وذلك لمجاورته له، فإن فصل عنه جاز عدم التانيث^(٤). وإفراد ماحقه الجمع مثل: هو أحسن الفتيان وأجمله. أفرد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقول: "هو أحسن فتى في الناس"^(٥). والجمع على المعنى دون اللفظ مثل: ﴿لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، و﴿يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]. لأن "كل" لم تضاف إلى جماعة فعوض عن ذلك ذكر الجماعة في الخبر، ولهذا جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] جاء كل مضافاً إلى جماعة فاستغنى عن الجمع في فرد.

(١) الخصائص ٣/٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) البيان في إعراب القرآن ج ١١/٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) ديوان جرير ١/٣٤٥، والكامل للمبرد ج ١/٣٢٤. وروى: تواضعت.

(٤) ارجع إلى: البيان في إعراب القرآن ج ٢/٤٢٣.

(٥) الخصائص ٢/٤١٩.

ومن ذلك أيضاً حذف انفعال للدلالة عليه في الكلام مثل إقامة الفعل محل المصدر مثل: ما يصنع زيد؟ يصلى أو يقرأ. والأصل الصلاة أو القراءة^(١). وقد يسكت المتكلم عن ذكر لفظ أو أكثر من الجملة اكتفاء بدلالة ما ذكر عليه، وقد أطلق عليه ابن فارس اسم "الكف"، وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام، كقول القائل^(٢):

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

المعنى: لو أتانا رسول سواك لدفعناه. وقال آخر^(٣):

إِذَا قُلْتَ سِيرِي نَحْوَ لَيْلِي لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلِي مَائِلَ الْقَرْنِ أَعْضَبُ

ترك خبر "لعلها". وقال آخر:

فَمَنْ لَهُ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرَابِ يَلْمَعُ فِي كَفِّي كَالشَّهَابِ

أى: فمن له سيف. وقال امرؤ القيس^(٤):

تَضِيءُ الظَّلَامُ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا مَنَارَةٌ مُمَسَّى رَاهِبٍ مُتَبَيِّلٍ

أراد: سرُّج منارة حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو: قطعت

السارق. والأصل: يد السارق.

ومما يحمل على المعنى قول الله تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَا دُونَ

ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا﴾ [الجن: ١١]. أى منا قوم دون ذلك، حذف المبتدأ وقامت

الصفة مقامه. والمثل القائل: "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" أى سماعك

بالمعدي. وحذف الخبر للعلم به فى مثل: كل رجل وضيعته، فالخبر محذوف

تقديره: متلازمان. وحذف جواب الشرط للدلالة عليه فى مثل: أنت ظالم إن

فعلت. فجواب الشرط لا يقدم على أداه الشرط، ولكن جملة: أنت ظالم، سدت

(١) نفسه جـ ٤٣٣/٢، ٤٣٤، وجـ ٣٣٥/٣، ٣٣٦.

(٢) الصحاح ص ٤٣٢، وديوان امرئ القيس ص ٢٤٢.

(٣) أمالي المرتضى جـ ٧٣/٢.

(٤) الديوان ص ١١٦، شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٢٤، والصحاح ص ٤٣٢، والديوان ص ٣٧.

مسده فى المعنى أى أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم^(١). والمعنى أقوى من ظاهر اللفظ، فالألفاظ تحمل فى الجمل على المعانى، فيترك حكم ظاهر اللفظ؛ لأنه محمول على معناه مثل: ثلاثة أنفس. والنفس مؤنثة بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] وظاهر اللفظ أن يذكر العدد فنقول: ثلاث أنفس، ولكن حمل معنى لفظ نفس على الإنسان.

ومثل: ثلاث شخوص. حمل معنى لفظ شخوص على أنهم نساء. ومثل: عشر أبطن. والبطن مذكر، ولكن معنى أبطن هنا القبائل فى قول القائل^(٢):

فإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر

واللفظ فى ذلك تبع المعنى فصار طوعاً له، فالمعنى أقوى فجذب اللفظ إليه، ومن ثم الإعراب تبع المعنى فهو من اللفظ، ويتأثر بالمعنى.

والعربية حمالة تحتل وجوهاً متعددة فى المعنى، وهذا التعدد يقتضى تعدد الاحتمال فى تقدير اللفظ وعمله وإثباته ونفيه.

واختلاف الإعراب يعقبه اختلاف المعنى، فالإعراب والمعنى رفيقان فى العربية يلزم أحدهما الآخر ويفسد بتركه، فالإعراب يقتضى فهم المعنى ليعلم الإسناد فى الكلام وأحوال لفظه.

وقد بحث ابن جنى علاقة الإعراب بالمعنى، وأشار إلى أن أستاذه أبا على الفارسى يعتاده ويلم به كثيراً ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وقد يدعو ظاهر الإعراب إلى معنى يمنعك منه معنى آخر ترتاح إليه، فيعدل إلى المعنى ويوجه إليه الإعراب. وقد وجه ابن جنى الإعراب على المعنى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] والمعنى: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر. ولا يجوز أن يحمل فى الإعراب على هذا المعنى، لأن "قادر" فصل بين الظرف "يوم" وبين ما هو متعلق به (الرجع)

(١) ارجع إلى: الخصائص ج ١/ ٢٨٣، ج ٢/ ٤٣٤.

(٢) الباسم ص ٤٢٥. والكتاب ج ٣/ ٥٦٥.

والظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي لا يجوز، ولكن
 المعنى يقتضيه، والإعراب يمنعه، ومن ثم يضمّر فعل المصدر (الرجوع)
 ويحمل عليه الظرف في النصب، والمعنى: إنه على رَجْعِهِ لِقَادِرٍ يَرْجِعُهُ يَوْمَ
 تَبْلَى السَّرَائِرُ. فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه^(١). ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى
 الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]. والمعنى: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى
 الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن (أي يوم القيامة)، وهذا المعنى
 يقتضى الفصل بين إذا وصلته "لمقت" والفصل بين إذا ومقت (عامل النصب في
 الظرف غير جائز)، ولكن المعنى يقتضيه، فيضمّر ناصب يعمل النصب في
 الظرف "إذا"، وحذف لدلالة المصدر عليه، والمعنى: ينادون لمقت الله أكبر من
 مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فكفرتم^(٢). ولا يجوز ترك المعنى بعد الحمل
 عليه إلى اللفظ لوجوب تقديم المعنى على اللفظ. قال أبو الحسن الأمدي: إن
 العرب تكره الانصراف عن الشيء، ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك
 يكرهونه في "ألفاظهم"، وأنشد قول معن بن أوس^(٣):

إذا انصرفت النفس عن الشيء لم تلد إليه بوجه آخر الدهر ترجع

ولذلك يكره العرب الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد،
 ومعنى مجموعة كمن وأخواتها، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتيان بعد القطع
 في النعوت، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، بقطع الرحمن الرحيم عن لفظ
 الجلالة في الإتيان على الوصف، أي هو الرحمن وهو الرحيم، ولا يجوز جر
 الرحيم بعد رفع الرحمن، وكذلك إن قلت: الرحمن الرحيم بالنصب، مقدراً:
 أمدح الرحمن والرحيم، ونقل الأمدي عن عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٤٥)

(١) الخصائص (ط الهيئة) ج ٣/٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) الخصائص ج ٣/٢٥٩.

(٣) الأمل ج ٢/٢٦١، والأشباه والنظائر ج ١/٢١٣، وروى: تقبل بدل ترجع.

قوله: إذا قلت: ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً، فالنصب أجود، على أنه بدل من أحد، وأما الرفع على أنه بدل من الضمير، فحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ^(١).

ورأى ابن جنى أنه إذا حمل على المعنى لا يرجع إلى اللفظ، وذلك لضعفه بعد الانصراف عنه؛ لأن اللفظ أقوى، فلا يرجع إلى الأضعف بعد الأقوى. ورأى ابن الحاجب رأى نفسه، أنه إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى؛ لأن المعنى أقوى، ويفضل الأقوى الأضعف في الحمل عليه^(٢).

وقد اعترض عليه الاسترأباذي^(٣) بأن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارد دليل على قوته، ولا يستقيم أن يكون ما قل في اللغة أقوى مما كثر فيها، ورد رأى ابن جنى، وابن الحاجب في عدم جواز العودة على اللفظ بعد الحمل على المعنى، واستدل بجواز الوجهين في اللغة، ذلك أن ترجع إلى المعنى بعد اللفظ، ذلك أو ترجع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى، وورد بذلك التنزل، ومنه قوله تعالى: ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٤) [الطلاق: ١١] ^(٥) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فقد ختم - سبحانه - الآية بلفظ المفرد على اعتبار من تعنى المفرد والجمع فحملها على معنى المفرد، وقد ابتدأها بالجمع، وما ورد به التنزل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من

(١) الأشباه والنظائر ج ١/ ٢١٣.

(٢) عزى ابن جنى هذا رأى إلى عرف العرب في اللغة. ورأى ابن الحاجب رأى نفسه وأبو الحسن الآمدي.

(٣) ركن الدين حسن بن محمد الاسترأباذي، صاحب كتاب "البيسط" في النحو.

(٤) فقد ختم الآية بالحديث عن المفرد حملاً على لفظ "من" المؤمن، وحد وجمع على لفظ من، تفسير النسخة ج ٤/ ٢٦٨، دار الكتاب العربي.

(٥) الأشباه والنظائر ج ١/ ٢١٣.

غير ضعف^(١). وحكى ابن هشام أن أحد النحويين سئل عن إعراب الكلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤] فقال أخبروني ما الكلالة؟ قالوا له: هي الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز^(٢). ومثال ذلك لفظ الحقلد الذي بحث ابن هشام عن معناه فوجده سىء الخلق فى قول زهير^(٣):

تقى نقى لم يكثر غنيمة بئكة ذى قربى ولا بحقلد

فأجاب بأنه معطوف على التوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلد. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠] قيل إن "فى الآخرة" متعلق بمحذوف دل عليه ما بعده، والمعنى: إنه صالح فى الآخرة لمن الصالحين، ولمن الصالحين صفة مؤكدة للمحذوف أو خبر ثانٍ لأن ولا يجوز أن تكون "فى" متعلقة بالصالحين؛ لأنه يؤدى إلى تقديم معمول الصلة على الموصول وهذا ممتنع. وقيل: الجار والمجرور متعلق بمصدر محذوف، والتقدير: صلاحه فى الآخرة، وقيل الجار والمجرور متعلق بالصالحين، و"ال" فيه ليست موصولة بل للتعرف، وهذه الأقوال توافق المعنى^(٤). وقال تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِآدِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧] قرأ أبو عمرو (بأدى) اسم الفاعل من بدأ، وقد نصب بآدى، وقرأ الباقر بآدى بياء مفتوحة. وبأدى الرأى: أول الرأى، وبأدى الرأى: من بدأ يبدو ومعناه ظاهر الرأى، والمعنى: وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا فى

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام ج ٢/٦٠٦، تفسير النسفى ج ٤/٢٦٨ ط دار الكتاب العربى.

(٢) شرح شواهد المعنى ج ٢/٨٩٠، ولسان العرب: ج ٢/٩٤٧، مادة حلقد.

(٣) لسان العرب م ٢/٥٦٣.

(٤) البحر ابيض ج ١/٥٦٦، والبيان فى غريب إعراب القرآن: ط مكتبة الآداب ج ١/١١٧.

أول الرأى أو فى ظاهر الرأى. والنصب فيها على تقدير نزع حرف الجر قياساً على قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أى اختار من قومه، والمعنى عليه: اتبعه أراذلنا من بادئ أو بادى. وقيل نصب على الظرفية، والعامل اتبعك. وقيل نصب على تقدير فعل محذوف: تقديره: اتبعوا بادئ الرأى أو بادى الرأى. وهذا الرأى وما قبله يوافقان المعنى^(١).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ *بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل: ٤٤، ٤٣] المعنى يقتضى أن يكون الجار والمجرور (بالبينات) متعلقين بالفعل "أرسلنا"، فالمعنى: أن الله تعالى أرسل رسله بالبينات وهى الحجج التى تدعمهم، وهذا المعنى يأباه الإعراب الذى لا يجيز تعلق الجار والمجرور الذى وقع بعد إلا بما قبلها، وقد فعل محذوف: أرسلناهم بالبينات وبالزبر، وقيل قدر بعثوا بالبينات، وأجاز بعض العلماء أن يتعلق الجار والمجرور بعد إلا بالفعل قبلها؛ لأن ما بعد إلا قد يدخل فى حكم ما قبلها ويكون معمولاً له نحو: ما ضربت إلا زيدا بالسوط، وأجاز بعضهم أن يكون وقع تقديم وتأخير، والأصل: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجلاً. وهذا يوافق المعنى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أُنْشِئْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الرعد: ٥]، يقتضى المعنى أن يكون العامل فى "إذا" واقعاً فيما بعد إن تقديراً ويتعلق به الجار والمجرور "فى خلق جديد". وهذا غير جائز عند النحويين، فلا يجوز أن يعمل ما بعد إن فيما قبلها والصفة

(١) البحر المحيط، ابو حيان ج ٢١٥/٥، ومعاني القرآن، الأخفش ج ٥٧٦/٢.

(جديد) لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يجوز أن يكون العامل في "إذا" "كنا" فهم لم ينكروا أن يكونوا تراباً بل أنكروا أن يكونوا خلقاً جديداً.

وما بعد إذا مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، وقد قدر العلماء محذوفاً دل عليه (إنا لفي خلق جديد)، والتقدير: أنبعث إذا كنا تراباً أو إذا كنا تراباً نبعث؟^(١). ومثلها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. والمعنى أخرج حياً إذا مات، وقدم إذا مات؛ لأنه المقصد في الإنكار، ولا يجوز أن يعمل أخرج في إذا الظرفية. لدخول اللام على ما بعدها "سوف". وبعضهم أجازها في الظرف وبعضهم قدر فعلاً، والتقدير: أ إذا مات بعثت أو أبعث؟ وقد دل عليه: أخرج حياً^(٢).

وقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. نصب أي بقوله (ينقلبون)، ولم تنصب بـ "سيعلم"؛ لأن حروف الاستفهام إذا كانت أسماءً امتنعت مما قبلها كما يمتنع ما بعد همزة الاستفهام من أن يعمل فيه ما قبله، فإن قلت: "علمت زيدا" منطلقاً "عمل" علم في المفعولين، اللذين أصلهما المبتدأ والخبر. ويمتنع ذلك إن دخلت الهمزة على المفعولين نحو: علمت أزيد منطلق أم لا؟ و"أي" بمنزلة الاسم الذي يقع بعد همزة الاستفهام، فمعنى "أي" في التركيب إذا أم ذا؟.

وقال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] فمعناها: أهذا أم هذا، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ

(١) معاني القرآن وإعرابه الزجاج جـ ١٣٨/٣. ومغني اللبيب، ابن هشام، جـ ١١٦/١. والكشاف، الزمخشري جـ ٢٧٩/٢.
(٢) الكشاف جـ ٤١٧/٢، والبحر المحيط جـ ١٩٤/٦، وغريب إعراب القرآن جـ ١٣٠/٢. والبيان في إعراب القرآن، العكبري جـ ٧٥/٢.

قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ
أَيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾
[الكهف: ١٩]. وكقولك: أَعْلَمُ أَيُّهُمْ ضَرَبَ زَيْدًا.

ولكن إن انتصبت أي، فيما بعدها نحو: أَعْلَمُ أَيُّهُمْ ضَرَبَ زَيْدًا، فالفعل
ضرب نصب أي. ولم يقع ذلك من "علم" بل بما بعد أي، وكذلك ما أضيف إلى
اسم من أسماء الاستفهام نحو: علمت غلامًا أَيُّهُمْ في الدار. وقد عرفت غلامًا من
في الدار. وقد علمت غلامًا من ضربت، فغلام منصوب في الأخير بـ
"ضرب" (١). وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨] والمعنى: وما أرسلك إلا للناس كافة العرب
والعجم وسائر الأمم، فكافة بمعنى عامة، فهي على هذا المعنى حال مقدم من
الناس، وهذا غير جائز عند بعض النحويين؛ لأن فيه تقديم الحال على صاحبه
المجرور باللام، فلا يجوز مررت جالساً بزيد.

فالصواب: مررت بزيد جالساً. وبعضهم أجاز تقديم الحال على صاحبها
المجرور. وبعضهم تأول معنى كافة على معنى جامع والمعنى: وما أرسلك
إلا جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ، وكافة تكون حالاً من المفعول (الكاف في
أرسلك)، والتاء في كافة للمبالغة نحو تاء علامة وراوية، وضعف آخرون هذا
الرأي. وقيل: كافة مصدر كعاقبة، وهو نعت لمصدر محذوف، وهذا ضعيف
أيضاً، فكافة لا تكون إلا حالاً، ومختصة بمن يعقل، فالمصدر المحذوف إرسال
كافة. وإرسالة غير عاقل، والمرجح أن كافة حال من الناس، فالمعنى: أرسلك
للناس عامة، وعليه يجوز تقديم الحال على صاحبها وإن كان مجروراً (للناس)،
فكافة بمعنى عامة (٢)، وهي بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ

(١) ارجع على الكامل جـ ١٤/١، ١٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي جـ ٣٠٠/١٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ ١٧٦/٢. وشرح الكافية،

الرضي، جـ ٢٠٧/١. والبحر المحييط جـ ٢٦٩/٧.

كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿التوبة: ٣٦﴾،
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ
 الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وهذا يرجح أنها حال بمعنى
 عامة، ومعنى الآية من هذا المعنى، فالنبي ﷺ مرسل للعالمين^(١).
 ومن ذلك قول النبي ﷺ في الهبة: " هو لها صدقة " ^(٢)، بالرفع والنصب،
 الرفع على أنه خبر، والنصب على أنه حال، ولها: خبر.
 قال الشاعر:

والصالحات عليها مغلقاً باب

والوصف اللازم منه: الصالحات عليها باب مغلق، وفي الحديث: هو صدقة
 لها، و "لها" في الحديث صفة لهو، في موضع رفع، ويجوز نصب صدقة على
 الحال، و " لها " خبر "لهو"، وجاء في الحديث "ما تركنا صدقة"^(٣)، بالرفع
 والنصب.

ما: في "ما تركنا صدقة": مبتدأ بمعنى الذي، وتركنا: صلة الموصول.
 والعائد: محذوف، وصدقة: خبر. على رواية الرفع، وهو الأجود لسلامته من
 التكلف ولموافقته رواية من روى: "ما تركنا فهو صدقة" بالرفع^(٤). والنصب
 على تقدير: ما تركنا مبذول صدقة. فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه.
 ونظيره: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ
 أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] في قراءة بالنصب في عُصْبَةٍ^(٥).

(١) أعد صديقنا الدكتور مصطفى وتيد بحثاً قيماً في الإشكال الإعرابي في القرآن الكريم، كلية الآداب بدمهور، وقد بحث الدكتور

مصطفى كثيراً من قضايا الأعراب وتوسع فيها ومحصها.

(٢) رواه البخاري، كتاب الهبة، باب قبول الهبة.

(٣) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب الخمس .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٤.

والمشهور الرفع. وقال النبي ﷺ: " اللهم، سبعا كسبع يوسف"، وفي رواية أبي ذر ﷺ: " اللهم، سبع كسبع يوسف" (١).

والنصب فيه هو المختار؛ لأن الموضع موضع فعل دعاء، فالاسم الواقع منه أغنى عن اللفظ بالفعل، فيستحق النصب، وتقدير هذا: اللهم ابعث عليهم سبعا، أو سلط عليهم سبعا. والرفع جائز، على إضمار مبتدأ أو فعل رافع. وجاء في الحديث: " من اصطبح بسبع تمرات عجوة " (٢)، اختلف العلماء في إعراب " تمرات " عجوة، فبعضهم منع التثنية فسي تمرات على أنها مضاف، وسمع فيها التثنية على ترك الإضافة؛ لأن تمرات مبهمة، أن تكون من العجوة ومن غيرها، فإضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص. وهو مقتضى القياس، ومثله على الإضافة: ثياب حرير، وحبات قمح. وسمع فيها القطع فنون تمرات، وثياب، وحبات. وجاء بعجوة مجرور على أنه عطف بيان، ويجوز نصب عجوة على أنها تمييز (٣).

حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى مَا يَجَاوِرُهُ فِي الْإِعْرَابِ:

يحمل اللفظ على ما قبله أحيانا لإضافته إلى ما حقه أن يتبعه فيجرى على ما قبله ويحمل على لفظه، فيعرب إعرابه، وحقه أن يتبع اللفظ الذي أبعد عنه بالإضافة أو الوصف أو الحال، فحمل اللفظ على لفظ ما قبله. قال امرؤ القيس (٤):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِيْنَ وَبِلْه
كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُّزْمَلٍ

(١) رواه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ، اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٧.

(٢) رواد البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٧.

(٤) الديون ص ١٢٢، المعلقة السبع، الزوزني، ص ٤٠ معلقة امرئ القيس ثبير: اسم جبل، العرنين: الأنف. البجاد كساء مخطط والجمع بجد. مزمل: ملتف. والمعنى: كان جبل ثبير في أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس قد التف بكساء مخطط. فشبّه تغطيته بالغشاء بتغطى هذا الرجل بالكساء.

فالمزمّل نعت الشيخ (كبير أناس)، وليس نعت بجاد، وحقه الرفع الذي عليه "كبير أناس" فهو وصف له، ولكنه جر حملاً على لفظ ما قبله للمجاورة، فجر على جوار بجاد.

ومنه قول الأخطل^(١):

جزى الله عنى الأعورين ملامةً وفروةً ثفر الثور المتضاجم

جر المتضاجم على جوار الثور، والقياس نصبه؛ لأنه صفة ثفر، وثفر نصب على البذل من فروة (اسم رجل)، وجر المتضاجم على جوار الثور. وبعض العلماء حمل الكسر فى القافية على الضرورة الشعرية بيد أنه وقع فى الكلام المنثور.

وهناك شاهد مشهور فى الحمل على الجوار، وهو قول العرب: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ" فخرّب وزن فعل صفة "جحر"، وليس صفة "ضب"، فالضب لا يكون خرباً، بيد أنها جرت حملاً على جوار ضب فحملت عليه فى لفظ الإعراب.

وبعض العلماء رأوا أنه شاذ لا يقاس عليه، وبعضهم أجازوه لوقوعه فى كلام العرب، ومعظمهم أنكره فى القرآن الكريم، وهو الراجح، فقد وافق المشهور من كلام العرب لغة القرآن الكريم.

والذين أجازوه - ومنهم السيوطى - رأوا أن "خرباً"، جر على "ضب" وإن كان فى الحقيقة وصف "جحر"، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فجر قائم إتباعاً للفظ رجل، وإن كان القيام بـ "الأب" لا "الرجل"، وقدروا مضافاً محذوفاً فى "هذا جحر ضب خرب"، فالأصل "جحر ضب خرب جحره". ثم حذف "جحره" المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، فالمضاف

(١) الديوان ص ٣٢٦، وروى مذمة موضع ملامة، وعدة موضع فروة، شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٤٠ واللسان: مادة، ثور

م ٧٢٢/١، وهو بلفظ جزى الله عنا الأعورين ملامة: وفروة ثفر الثور المتضاجم. اللسان م ٦٥/١؛ ضجم، وفروة اسم رجل،

والثورة: البقرة، والفر: الحياء استعارة للبقرة، المتضاجم: الموج المائل.

المحذوف كان مرفوعاً، فاستتر الضمير المرفوع في الصفة " خرب " ^(١)، وهذا تأويل بعيد. وقد ناقش سيبويه قضية الحمل على الجوار في إعراب " هذا جُحْرُ ضَبٍ خرب " فجعله في باب مجرى النعت على المنعوت، ورأى أن الجر وقع على غير وجه الكلام، والأفصح الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم فخر بصفة جحر، وهو القياس، ولكن بعض العرب يجر، وليس بنعت للضب بل نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكره كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، فصار هو والضب بمنزلة اسم واحد، فأتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو: قولهم: بهم وبدارهم، وشبه ذلك بقولهم: هذا حب رَمَانٍ. وهذه ثلاثة أثوابٍ، فتضيف لنفسك الرمان والثوب، فتقول: هذا حب رَمَانِي، وهذه ثلاثة أثوابي، فالرمان للحب وليست لهذا، والأثواب للثلاثة، وليست لهذه، فهي للذي أضيف إليه، ومن ثم فخر ب نعت الجحر. وحققا الرفع، ولكنها وقعت في موقع نعت الضب فحملت عليه في الجر، فحملهم قرب الجوار على أن جروا خرب فجري على الموضع لاعلى الاسم الذي قبله ^(٢). ومثل ذلك قول بعض النحويين: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه، ثم تثنى قبيحين فاستغنى عن المضاف إليه الأبوين وأجرى قبيحين مجرى الأبوين، ومن ثم قالوا أصل: "هذا جحرُ ضَبٍ خرب" "هذا جحر ضبٍ خرب" "هذا جحر ضبٍ خرب الجحر" وخرب الجحر من باب حسن الوجه، الأصل: حسن وجهه، فالتقدير: خرب جحره، فأضيف جحر إليه، ثم حذف جحر، وحمل خرب عليه في الجر ^(٣). وقد رد بعض النحويين هذا التوجيه ^(٤)، والمرجح أن الجر وقع إبتاعاً للجر قبله للمشكلة في الإعراب. ومثله ما يقع في القوافي من تغيير حركة الإعراب لإقامة القافية. وجاء في قراءة ابن كثير وأبى عمرو

(١) الاقتراح ص ٢٠٥، ٥٠٦.

(٢) الكتاب لسبويه ج ١/٤٣٦، ٤٢١.

(٣) خزنة الأدب للبغدادى ج ٢/٣٢٣.

(٤) ارجع إلى البحر اخط ج ٥/٤١٥ ومغنى اللبيب ص ٨٩٦.

وحمزة (وهم من السبعة) وأنس وعكرمة (من غير السبعة): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] بجر " أرجلكم " على الجوار، جر إبتاعاً للمجرور قبلها، والأصل: النصب على تقدير: واغسلوا أرجلكم، فالمسح للرأس والغسل للقدم، وحذف الفعل للعلم به، وهذا عرف في العربية التي تستغنى عن اللفظ لمعرفة السامع به وهو ما يعرف بالوعى الجمعى، فالمتلقى جزء من عملية اللغة وشريك فيها فأحالت اللغة بعض المسكوت عنه إلى معرفته^(١).

ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] بجر (المتين) حملاً على المجاورة، وحقها الرفع على الإخبار، ومثله (وَحُورٍ عَيْنٍ) [الواقعة: ٢٢] على قراءة من جر، فلا يطوف الولدان بالهور العين، فالجر فيها على الإبتاع، وليس على العطف على ما يسبقها. وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [الذاريات: ٥٨] بجر الأرحام، وهذا يقتضى عطف الأرحام على الضمير المجرور فى به، وهذا ممتنع عند النحاة، فلا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، نحو: مررت بك وزيد، ولكن يجوز: مررت بك وبزيد، وبعضهم أجاز العطف على الضمير. والمشهور فيها أن تنصب على تقدير: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقال ابن خالويه^(٢): إن الجر فيها على إضمار الباء، والتقدير: تساءلون به وبالأرحام، فالأرحام مجرور بحرف محذوف، واحتج بقول العجاج حين سئل: كيف تجدك؟ قال: خير، عافاك

(١) التبيان في إعراب القرآن جـ ١/ ٤٢٢، والنصب فى أرجلكم بالعطف على الوجوه والأيدى، أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وهذا جائز في العربية بلا خلاف، وورد في السنة ما يوجب غسل الرجلين، والجر فيه مشهور أيضاً على ما ذكرنا، وورد فيه الرفع على الابتداء، والنصب أقوى.

(٢) النشر في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، نشر أو تويرتول، دار الكتب بيروت، ط ١/ ١٩٩٦م، جـ ٣/ ٧٧.

الله، يريد: بخير، فحذف الباء وأبقى عملها. وذهب إلى هذا ابن جنى ونقل عن ابن الأنباري قول الشاعر^(١):

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

أى: وكل نار، فجر على الموضع بعد حذف كل، وقيل الواو والقسم والأرحام مجرور به، ورأى الكوفيون جواز عطف الاسم على الضمير، فيجوز جر الأرحام عطفاً على الضمير في " به "، وهذا أرجح الوجوه، ويعنى عن تقدير حرف محذوف ويجوز أن يكون الجر حملاً على الجوار، فالحاء مكسورة والكسر في الميم حملاً عليها، والراجع العطف على الضمير^(٢).

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] قيل: " قتال " مجرور على الجوار بـ " الحرام " ^(٣). وروى الفراء قول أبي الغريب^(٤):

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

الشاهد: جر التوكيد (كل) إتباعاً لجر الزوجات، وهذا غير ممتنع عند الفراء، وحقه أن ينصب؛ لأنه نعت " ذوى " ومن ثم لحق بهم الضمير " هم " وليس هن. وقال الحطيئة^(٥):

فإياكم وحية بطن وادٍ هموزٍ الناب ليس لكم بسىء

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨م، ج ٢/٤٦٣. والخصائص ج ١/٢٨٥ واليت لأبي دؤاد الإيادي (جارية بن الحجاج)، الكتاب ج ١/٦٦ وخزانة الأدب ج ١٩/٥٩٢.

(٢) التبيان في غريب إعراب القرآن ابن الأنباري ج ١/٢٤٠، واليت لأبي دؤاد الإيادي، الكتاب ج ١/٦٦، وشرح ابن يعيش ج ٣/٢٦.

(٣) البحر المحيط ج ٢/١٤٥.

(٤) خزانة الأدب ج ٢/٣٢٥، ومغنى اللبيب ص ٨٩٥.

(٥) خزانة الأدب ج ٢/٣٢٦، والمنصف ج ٢/٢.

والشاهد: هموز جر إتباعاً لواد. وقال زهير بن أبي سلمى^(١):

لعبَ الرياح بها وغيرَها بعدى سوافى المور والقطر

والشاهد: القطر: بالجر حملاً على المور وحقها الرفع.

وقال دريد بن الصمة^(٢):

فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبددتُ وحتى علانى حالك اللون أسود

الشاهد: "أسود" جر محمولاً على "اللون" وحقه الرفع، نعت لحالك اللون،

وهذا وسابقه مكسور فى الروى. ومنه قول العجاج^(٣):

وكأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمِلِ

جر المرمِل على الجوار وحقها النصب. وقال النابغة:

لم يبق إلا أسيرُ غيرُ منقلبٍ أو موثقٍ فى حبالِ القَدِّ مجنوبٍ

الشاهد: مجنوب جر حملاً على القَدِّ، وحقه الرفع. وقول الشاعر^(٤):

فهل أنتَ إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطب

خاطب: مجرور حملاً على ما قبله، وحقه العطف على راحل فيرفع،

ويجوز أن يكون الكسر للروى فوافق ما قبله. وقال الشاعر:

كم قد تمششت من قصٍّ وإنفحةٍ جاءت إليك بذاك الأضوئ السود

الشاهد: إنفحة، جُرَّت على المجاورة، والأصل أن تتصب بفعل محنوف

أى: كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة، فالتمشش مص العظم، وليست الإنفحة

عظم فلا يجوز أن يعمل مشش فيه، وقيل إن الفعل ضَمَّن معنى ما يصح أن

يعمل فى الإنفحة^(٥). ويجوز أن يكون الكسر للروى، فوافق ما قبله.

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٧، وارجع إلى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ج ٢/٦٠٥، والحمل على الجوار ص ٣٥، وروى: الزمان بدل الرياح.

(٢) خزائن الأدب ج ٢/٣٢٤، والإنصاف فى مسائل الخلاف ج ٢/٣٠٦.

(٣) الكتاب سيويه ج ١/٤٣٧، والمذكر والمؤنث، القراء ص ٥٦.

(٤) انظر حاشية الإنصاف فى مسائل الخلاف ج ٢/٦٠٤، ٦٠٣.

(٥) الحمل على الجوار ص ٤٢.

وقد يقع الحمل على الجوار في الإعراب ويقدر محذوف في المعنى لعدم جواز وقوع معنى الفعل على الاسم، فقد ينصب المفعول بفعل غير الذي سبق لعدم جواز وقوع الفعل على المنصوب، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]. شركاءكم منتصباً بالفعل أجمع؛ لأن العطف ممتنع بين "أمركم" و"شركاءكم"، لأنه لا يقال: أجمعت شركائي، وذهب العلماء مذهبين في الناصب:

أولهما- أن تكون الواو بمعنى "مع" لا أنها واو العطف، ويكون تقدير الكلام: اجتمعوا مع شركاءكم على تدبير أمركم، فالواو واو المعية.

ثانيهما- أن يقدر فعل محذوف حذف لدلالة الحال عليه، وتقديره: "وادعوا شركاءكم" فتكون الواو على هذا القول قد عطفت فعلاً مضمراً على فعل مظهر. وقد صح الوجهان عند العلماء على قطع همزة "أجمع"، وقد قرئ بوصلها أيضاً "اجمع" الأمر من الفعل "جمع"، والأول "أجمع" مختص بالمعاني ولا يتعلق بالذوات، والثاني "جمع" مشترك بين المعاني والذوات بخلاف أجمع، فلا يجوز أن يقع أجمع على شركاء؛ لأنها من الذوات، وأجاز ابن هشام "وقوع أجمع على شركاء بتقدير مضاف أي: "وأجمعوا أمركم وأمر شركائكم أو فعل شركائكم، أو أن يقدر المحذوف: وأجمعوا شركائكم" فأجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، وحكاية القول بأن أجمع أكثر ما يقال في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري، وجمعت قومي، يقال: جمع الشيء عن تفرق يجمعه جمعاً وأجمعه، والإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر. قال الشاعر^(١):

(١) البيت من شواهد اللسان لم ينسب لقائل مادة: "جمع" وجاء في المفضليات غير منسوب لقائل ص ٣٢٣.

يأليت شعري والمنى لا تنفع

هل أغدون يوماً وأمرى مجمّع

ومجمّع: اسم المفعول من أجمع، وهو بخلاف جمع التي تدل على جمع المتفرق من الأعيان، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] (١).

وأجاز بعض العلماء أن تكون أجمع بمعنى جمع، فعلى هذا لا تحتاج الآية إلى تقدير، وصح العطف بين أمر وشركاء، وجاءت الهمزة في قراءة وصلًا لا قطعاً "فاجمعوا" فصح عطف "شركاء" على "أمر"، وقدّر المعنى: فاجمعوا مع شركائكم أمركم.

وغلط بعض العلماء تقدير المحذوف؛ لأنهم كانوا يدعون شركاءهم؛ لأن يجمعوا أمرهم، والواو بمعنى مع، والمعنى: فاجمعوا أمركم مع شركائكم، كقولك: تركت الناقة وفصيلها لترضعه. أى مع فصيلها (٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ * وَقَاكِهَ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَبَهُونَ﴾ [الواقعة: ١٧-٢١]. العرب تقول: طافوا بأكواب وأباريق. وأتوا بلحم، فالفاكهة كاللحم والخور لا يطاف بها، فقدّر محذوف: ويؤتون بلحم طير، فحمل اللفظ على ما قبله ففى الإعراب دون المعنى (٣)، وقد قدر محذوف فيما لا يصح وقوعه على المفعول، فى كلام العرب، قال الشاعر (٤):

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شئت همالةً عيناها

(١) درة الغواص ص ٢٨٢.

(٢) ارجع إلى: درة الغواص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) كتاب الصناعين، لأبي هلال العسكري ص ١٣٦، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣، وأمالى المرتضى ج ٤ / ١٦٤، والخصائص ٢٩٧/٢، وشتت: أقامت فى الشتاء.

أى: وسقيتها ماءً بارداً، فالعلف يكون للتبن والسقي للماء.
وقال آخر (١):

تراه كأن الله يجدعُ أنفه وعينه إن مولاه ثاب له وفرُ
أى: ويفقأ عينيه.
وقال آخر (٢):

تسمع للأجوف منه صرداً وفي اليدين جساءً وبدداً
أى: وترى فى اليدين جساءً وبدداً.
وقال لبيد (٣):

فعلا فروع الأيهقان وأطلقت بالجهلتين ظباؤها ونعامها
أى: وأفرخت نعامها.
وقال آخر (٤):

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجبَ والعيون
أى: وكحلن العيون.
وقال الشاعر (٥):

ياليت شَيْخَكَ قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

والرمح لا يقلد بل السيف، فحمل الرمح على لفظ السيف لمجاورته فى التركيب. والتقدير: وحاملاً رمحاً، فهذا محمول على لفظ ما جاوره لا معناه. وقال الثعالبي: "والعامة تقول: جاء البردُ والأكسية".

(١) البيت منسوب للزريقان بن بدر وقيل لخالد بن الطيفان. الخصائص ج ٢/٢٩٧ وتأويل مشكلة القرآن ص ٢١٣.

(٢) الخصائص ج ٢/٢٩٧. الجساء: الصلابة، والصد: البرد، والبدد التفرق.

(٣) الخصائص ج ٢/٢٩٧ والأيهقان: عشب يطول وله وردة حمراء، والجلهتان: جانبى الوادى، وهما بجزلة الشطين، وأطلقت: أى كان معها ولد طفل، وأطلقت بالجهلتين: أراد باض نعامها.

(٤) الخصائص ج ٢/٢٩٧، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٣، وأساس البلاغة ج ١/٣٩٤.

(٥) فقه اللغة ص ٢٢٣، والخصائص ج ٢/٢٩٦ والبيت لعبد الله بن الزبعرى، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٤. وروى: ياليت بعلك قد غدا.

والأكسية لا تجيء، فحملت على ما يجاورها^(١)، وهذا الوجه جائز في العربية لقبوله لفظاً في الإعراب، وعدم الخلط في المعنى، فالمتلقى يفهم المعنى لوضوحه.

وأرى أن الحذف وقع في الألفاظ التي اشتهرت في الخطاب فلا خفاء في معناها ولا تلتبس بغيرها، والعرب تستغنى في اللفظ عما فهم من المعنى.

حمل إعراب اللفظ على موضع غيره

بعض الألفاظ في الجمل لا تعرب على الأصل فتحمل على غيرها، فتقع موقعها من الإعراب، وقد يحمل الحرف العامل على غير العامل والعكس، وقد تناولنا ذلك في "الحمل في الحروف" وقد يحمل الاسم على عمل الفعل والعكس، وقد تناولنا بعضاً منه، ونذكر منه ما يتعلق بالإعراب وأثر الحمل فيه، ومنه: حمل المضاف إليه على موضع المضاف بعد حذفه ويجوز حذف المضاف، فيخلفه المضاف إليه في الإعراب ومن ذلك:

- إقامة المضاف إليه موقع الفاعل: قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] أي: جاء أمر ربك، فحذف الفاعل (أمر)، وأقيم المضاف إليه مقامه فرفع على موقعه، ومنه قول العرب: بنو فلان يطؤون الطريق. أي: أهل الطريق.

- إقامة المضاف إليه مقام الخبر نحو: شر المنايا ميت بين أهله. أي: منية ميت بين أهله.

- إقامة المضاف إليه مقام المفعول به، قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القرية. وقوله: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]. أي: أهل نادية.

(١) فقه اللغة ص ٢٢٣.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول الثاني، قال تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أى: حب العجل.

- إقامة المضاف إليه مقام المفعول المطلق: قال الأعشى^(١):

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد

وبت كما بات السليم مسهدا

أى: اغتمض ليلة أرمد.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول له نحو: جئت زيدا فضله، أى: ابتغاء فضله، ومنه: تجنبت زيدا غضبه أى: اتقاء غضبه.

- إقامة المضاف إليه موضع المفعول معه، نحو: جاء زيد والشمس. أى: وطلوع الشمس.

- إقامة المضاف إليه موضع الحال: تفرق العرب فرقة الأنداد. أى: مثل فرقة الأنداد.

- إقامة المضاف إليه مقام المبتدأ، قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. أى: وقت الحج.

- إقامة المضاف إليه مقام نائب الفاعل، قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. أراد: بيوت الصلوات، فالصلوات لا تهدم، وقيل الصلوات: كنائس اليهود. فلا حمل فيه على هذا المعنى، ونحو: لطم على. أى وجه على. ونحو: أكلت المائدة. أى طعام المائدة.

(١) الديوان ص ٤٩، السيرة النبوية، ابن هشام، ٤١٣/٣، والروض الأنف ج ١٣٧/٢، والأرمذ: الذى يشكى عينه، السليم: اللدغ، وارجع إلى: الشعر فى عصر النبوة، الدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى ٢٠٠٦م. ص ٩٨. روى: وعاداك ما عاد السليم المسهدا.

- إقامة المجرور موضع المضاف إليه نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَثَدًا﴾ [سبأ: ٣٣]. أى مكرهم فى الليل والنهار (١).

- إقامة المضاف إليه موضع المجرور: قال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَقْظُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أى: كدوران عين الذى يغشى. ونحو: لا يحول عطاء اليوم دون غد. أى: دون عطاء غد. وبعد "كم" قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] أى: وكم أهل قرية.

- إقامة المضاف إليه مقام ظرف المكان نحو: انتظرتك وصول الحافلة أى: مكان وصول الحافلة. ويجوز زمن وصول الحافلة، وهو أرجح وأقرب. وينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً نحو: "جلست قُربَ زيد، أى: مكان قُرب زيد. فحذف المضاف إليه (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية ولا يقاس على ذلك، ومن ذلك: أتيتك جلوس زيد. تريد مكان جلوسه. ونيابة المصدر عن اسم المكان سماعية فلا تستعمل إلا فيما ورد عن العرب، فلا يجوز التوسع فيها.

ويقام المصدر مقام الزمان نحو: أتيتك طلوع الشمس، وقدم الحاج، وخروج زيد. والأصل: وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاجز، ووقت خروج زيد. فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس فى كل مصدر، يجوز العمل به (٢).

وينوب عن الظرف مكاناً وزماناً بعض الألفاظ فتحمل عليه فى النصب ومنها: لفظ بعض نحو: عملت بعض الوقت، واشتريت بعض مكان. فكل تكون

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢١١، ٢١٢.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٤/ ٢٠٠.

بحسب ما تضاف إليه. ولفظ كل نحو: بحثت عنك كل مكان. وسرت كل اليوم. وكل تكون بحسب ما تضاف إليه. وبعض وكل تتوبان عن المفعول المطلق أيضاً نحو: أكلت بعض الأكل، وأكلت كل الأكل.

وينوب العدد المميز بالظرف عن الظرف نحو^(١): صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة أمتار. وينوب "أحقاً" عن الظرف نحو: قول الشاعر:

أحقاً عباد الله أن لست صادراً

ولا وارداً إلا على رقيب

وقال آخر:

أحقاً إن جيرتنا استقلوا فنيئنا ونيئهم فريق

وقد حمل الماضي على لفظ الأمر، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره"^(٢)، والمعنى: ليتصدق امرؤ من ديناره، وحذف حرف العطف الواو لصحة المعنى بحذفه. قال عمر بن الخطاب ﷺ: "إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء". والمعنى: ليصل رجل في إزار..^(٣) وقد حذف حرف العطف الواو لصحة المعنى بدونه. ومثله من كلام العرب: "انقضى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه". والمعنى: ليتق وليفعل، ومن ثم جاء الجواب مجزوماً كما يجاء بعد الأمر الصحيح.

وأكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء مثل قول الداعي: نصر الله من والاك، وخذل من عاداك^(٣).

وحمل المعتل على الصحيح، فتقدر الحركة المحذوفة فيه للجزم كما قدرت في الرفع. وعلى هذا وجه بعض العلماء عدم حذف المعتل في قول النبي: "من

(١) ارجع إلى شرح ابن عقيل ج ٤ / ٢٠١ الهامش.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة في قميص والسرويل والثبان والقباء.

(٣) شرح التوضيح ص ٦٣.

أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا " ^(١). والشاهد: " فلا يغشانا " والقياس بعد النهي: يغشانا، فقل: إن المعتل أجرى مجرى الصحيح، فأثبت الألف، واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع وتقدر في المعتل، وقيل جعل الكلام خبر بمعنى النهي ^(٢).

وأكثر ما جرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو، وقد صحت بعض القراءات التي وجهها العلماء إلى أن المعتل فيها لم يقع فيه حذف حملاً على لفظ الصحيح فجرى مجراه في الإثبات دون حذف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتَ لَا تَأْتِيَنَا بِطَبَاقٍ مِثْلَ بَاقِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [يوسف: ١٠٠] قرأ قنبل: (إنه من يتقى ويصبر) بالياء في يتقى وتسمين يصبر. وجاء في الحديث الصحيح: " مروا أبا بكر فيصل بالناس " ^(٣). بإثبات الياء في يصلي، والقياس الحذف. فليصل. وجاء في كلام العرب، وقد وجه عليه قول أبي جهل صفوان بن أمية: " متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي تخلفوا معك " ^(٤). قيل: " إن يراك " حملت على لفظ الصحيح، فأثبت الألف وقدر الحذف فيه مثلاً تقدر الحركة فيه.

ومنه قول عبد يغوث الحارثي التميمي ^(٥):

وتضحك مني شَيْخَةٌ عِشْمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

جرى الفعل "تري" بإثبات الألف مجرى الصحيح، وقدر المحذوف فيه على رواية أهل الكوفة: كأن لم ترى بالألف. وخطأ بعض العلماء هذا ورأوا أنه

(١) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النى والبصل والكراث.

(٢) شواهد التصحيح والتوضيح ص ٢٠.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ذكر النبي ﷺ من يقتل بيدر.

(٥) قاله عبد يغوث عند ما وقع في الأسر، ورواه صاحب المفضليات ص ١٥٨، ويستشهد به في النحت "عشمة" والنسب:

عشمة ريماني.

بالياء "ترى" وحذفت منه نون الرفع والأصل: ترى، فحذفت النون للجزم. وليس فيه تقدير الحذف على هذا المذهب. ورأى آخرون أن الألف ثبتت للضرورة الشعرية، وبعضهم ذهب أنه من راء مقلوب رأى فجزم ترأ. وحذفت الألف ثم خفف الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، فالألف المخففة تقابل العين في قلع وزن راء مقلوب رأى، وهذه لغة مشهورة. قال الشاعر^(١):

إذا راعنى أبدى بشاشة واصل ويألفُ شنانى إذا كنتُ غائبا
فراء مقلوب رأى، والمضارع: يراء، وفى الجزم: يراً. ويخفف يرى. وتثبت الألف فى الجزم. وقال رؤبة بن العجاج، مثبتاً الألف فى المجزوم، وهو من الفصحاء^(٢):

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

الشاهد: ترضاها، حمل على الصحيح وقدر فيه المحذوف. ومن ذلك قول قيس بن زهير^(٣):

ألم يأتيكَ والأنباء تنمى بما لاقت لبونُ بنى زياد
وهو من شواهد العربية المشهورة^(٤).

والشاهد يأتى، وقد حملت على الصحيح دون حذف. ومنه قول الشاعر^(٥):

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٨.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠، والمعنى: إذا غضبت العجوز وخاصمتك فطلقها ولا ترفق بها. ولا تملق أصلها: تملق.

(٣) الكتاب ج ٥٩/٢، والأغانى ج ٢٨/١٦، واختب ج ٦٧/١ وص ٢١٥، ويروى: ألم يبلغك مكان: ألم يأتيك، فلا شاهد فيه على هذه الرواية، واللبن: الإبل.

(٤) اللبن: الإبل ذات اللبن، بنى زياد: الكلمة من الرجال: الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان القيسى، تعريضاً بما فعله يابل بن زياد حيث استاقها وباعها غير مبال بهم.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١.

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

الشاهد: لم تهجو، أى: لم تجوه، ولم تدع أى: لم تدعه، فتركه من الهجو.
والقياس: حذف الواو "تهجو" للجزم.

ولكنه حملها على الصحيح، وقيل: زادت للإشباع وللضرورة فمد الضمة
التي دلت على الواو المحذوفة فصارت واواً وكتبت في الخط واواً، وعلى ذلك
أثبت الكاتب الألف المشبعة عن الفتحة في ﴿سُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦].

وقد ذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن "لم" في بعض لهجات العرب تنصب
فحملها على معنى لن، ومثلها "لن" حملت في الجزم على معنى "لم" ^(١)، ولهذا
نظائر في العربية.

ومن ذلك "متى" حملها بعض العلماء على عمل "إذا" في قول أبي جهل
لصفوان بن أمية: "متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي تخلفوا
معك" ^(٢). ثبت الألف في "يراك" بعد متى الشرطية، وكان حقها أن تحذف:
"متى يراك"، وقد قيل إنها شبهت بإذا فأهملت، كما شبهت إذا بمتى فعملت في
قول النبي ﷺ لعلى وفاطمة رضى الله عنهما: "إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا
أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين وتحمدا ثلاثاً وثلاثين" ^(٣). والأصل:
تكبران، وتسبحان، وتحمدان. ومنه قول الشاعر ^(٤):

مَنْ أَىَّ يَوْمَىٍّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيُّوْمَ لَمْ يَقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

الشاهد: لم يقدر (بفتح الراء)، وقد حمل النحويون الفتح فيه على حذف نون
التوكيد الخفيفة كحذفها في قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، قرأ بفتح "نشرح" على حذف نون التوكيد الخفيفة، أى:

(١) البحر المحيط، أبو حيان النحوي، وبهامشة الدر اللقيط من البحر المحيط لأبي حيان تاج الدين بن مكيوم (تلميذ أبي حيان)،
والنهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان مكتبة النصر الحديثة، الرياض جـ ٨٨/٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ذكر النبي ﷺ من يقتل بيدر.

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٤) الخصائص لابن جني ٩٤/٣، ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ص ٨٥. واخصب جـ ٣٦٦/٢.

" ألم نشرحن " ، فأبدل النون ألفاً مثلما أبدلت في: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾ [العلق: ١١] ، ثم حذفت الألف تخفيفاً ، وقد رده ابن هشام لسببين:

أولهما - أنه أكد المنفى بلم ، والثاني - أنه حذف نون التوكيد لغير الوقف ولا ساكنين^(١) . وأميل إلى أن الفتحة في " لم يقدر " ليست إلا إشباعاً وتحريكاً عارضاً في وصل الكلام لمجاورتها متحرك بالفتح ، وهو ما ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري^(٢) ، فقد رأى أن القارئ لعلّه أبان الحاء وأشبعها في مخرجها ، فظن السامع أنها فتحة ، ورأى ابن جنى أن المتكلم قد يجرى الساكن مجرى المتحرك المجاور له ، وقد يجرى المتحرك مجرى الساكن ، فتحركت الراء لمجاورتها الفتحة في " أم " والفتحة قبلها في الدال ، والأصل السكون للجزم ، ولكن الساكن أتبع حركة ما قبله وما بعده^(٣) . ولا مانع من قبول الوجوه التي ثبتت في كلام العرب ، فحمل " لم " على عمل " لن " وارد في العربية ، وقد ذكرنا (في الحمل على المعاني) في كتابنا هذا ما يؤكد وقوع الحروف موقع غيرها في العمل فتحمل في العمل عليها.

الحمل في الجر على موضعه قبل حذف العامل

الأصل أن يعرب اللفظ على ما هو عليه في التركيب ، وقد بقي الجر في الاسم بعد زوال الجار في القليل من العربية ، والأقيس أن يعرب اللفظ على موضعه بعد زوال أسباب الجر ، وأجمع جمهور العلماء عدم وقوعه في القرآن الكريم ، وضعّفوا رأى من تأول شيئاً من القراءات على هذا الوجه ، وردوا توجيه القراءات الشاذة التي حملت على هذا الوجه بيد أنه صح في بعض لفظ الحديث وبعض كلام العرب ، ومن ذلك جر المضاف بعد حذف المضاف إليه ، والمشهور في الإضافة أن يكون المضاف إليه نكرة معرفة ، وقد صحت شواهد

(١) الخصائص جـ ٣/ ٩٤ . واخترت جـ ٢/ ٣٦٦ . وسر صناعة الإعراب جـ ١/ ٨٥ .

(٢) الكشف للزمخشري ، جـ ٤/ ٢٦٦ .

(٣) الخصائص جـ ٣/ ٩٤ ، واخترت جـ ٢/ ٢٦٦ .

في العربية جاء المضاف نكرة، ومنها قول أبي هريرة رضي الله عنه: "ثم قدم الذي كان أسلفه، فأتى بالآلف دينار" ^(١)، وفي "دينار" نكرة وجوه:

منها أن يكون أراد: بالآلف ألف دينار، على أن تكون ألف الثانية بدلاً من "ألف" المضاف من المعرف بالآلف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البديل لدلالة المبدل منه عليه "دينار"، وأبقى المضاف إليه "دينار" على ما كان عليه من الجر، قياساً على حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فالأصل قبل الحذف: فأتى بالآلف ألف دينار. ثم صارت بعد الحذف: فأتى بالآلف دينار، بجر دينار على ما كان عليه من الجر بالإضافة. فحمل الجر على ما كان عليه من الإضافة.

وقيل إن الأصل: جاءه بالآلف الدينار، والمراد: بالآلف الدنانير، فالمراد بالدينار الجمع فحمل المفرد على معنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]. فالمراد بالطفل: الأطفال.

وقيل: إن الآلف واللام في الآلف زائدتان، فلذلك لم يمنعنا من إضافة دينار إلى الآلف. والأجود الرأي الأول الذي قدر مضافاً إليه محذوفاً. والأصل: فأتى بالآلف ألف دينار ^(٢). وجاء في الحديث في باب الاستعانة باليد في الصلاة: "قام فقرأ العشر آيات" ^(٣)، يحمل على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات، فعشر آيات بدل ثم حذف البديل، وبقي ما كان مضافاً عليه مجروراً على ما كان عليه قبل الحذف. وروى "خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث" ^(٤)، أي: المحجل بحجل ثلاث.

(١) رواه البخاري، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها.

(٢) ارجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة.

(٤) نقله ابن مالك عن جامع المسانيد، وشواهد التوضيح ص ٥٨. والأرثم: الفرس في طرف أنفه يياض، والأقرح: المحجل الذي بين جبهته قرحة أو له غرة بين عينيه.

ومن ذلك قول العرب " ما كلُّ سوداءِ تمرّةٍ ولا بيضاءِ شحمة " ويجر بيضاء على تقدير كل بيضاء. فحذف كل وبقيت بيضاء على الجر بعد إضمار كل قبلها.

وقد يحمل اللفظ على مثله بمعناه بعد حذفه ومن ذلك حذف المضاف استغناء عنه بمثله، فيحمل المضاف إليه على إعرابه، قال أبو دؤاد الإيادي: (١)

أكلَ امرئٍ تحسبين امرءاً ونارٍ توقدُ في الليلِ ناراً

جر لفظ نار على موضعه من الإضافة بعد حذف "كل"، والأصل كل نارٍ، فاستغنى عنها بـ "كل امرئ"، فأبقى الجر في "نار" على نية إضمار كل قبلها، وهذا نادر في العربية، وضعفه بعض العلماء. ومنه أيضاً قول بشير القشيري (٢):

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركهُ الفتى ولا الشرِ يأتيه امرؤٌ وهو طالع

بجر الشر، والأصل: ولا مثل الشر، فحذف المضاف (مثل)، وأبقى الجر في المضاف إليه على إعرابه. والأكثر أن يقدر سبب الجر على البدل. وقال الشاعر (٣):

الآكلُ المالَ اليتيمَ بطراً يأكلُ ناراً وسيصلي سقراً

أراد: الآكل المالَ مالَ اليتيم. وقال الشاعر (٤):

المالُ ذى كرمٍ تنمى محامدُهُ مادام يبذلُهُ فى السرِّ والعَن

أراد: المال مال ذى كرم. وذهب أبو على الفارسي إلى أن الألف واللام في المضاف زائدة وجوز الإضافة إلى ما كان التعريف فيه زائداً، واستدل بقول القطامي (٥):

(١) الكتاب سيويه ٦٦/١ وشرح ابن يعيش ٢٦/٣.

(٢) المساعد ٣٦٦/٢. والمؤتلف والمختلف ص ٧٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٨ ولا يعرف له قائل.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٨.

(٥) ديوان القطامي ص ٢٥٦.

عذب المذاق مقلجاً أطرافه كالأقحوان من الرشاش المستقى

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام ولم يمنعنا من الإضافة وكقوله: "فقرأت بالعشر آيات"، ومن ثم فالألف واللام الزائدتين غير مانعتين من الإضافة^(١).

وقد يقع الحمل في الألفاظ الملازمة للإضافة فتحمل في الإعراب على الإضافة، فقد يحذف المضاف إليه بعد أسماء الجهات الست (أسماء الغايات)، كما يحذف بعد ما هو شبيه بأسماء الغايات نحو: غير، وأول، وحسب، وهذه الأسماء تبنى عند انقطاعها لفظاً عن الإضافة.

وقد وقع في كلام العرب حذف المضاف إليه وبقي المضاف منها على إعرابه من غير تتوين على أنه مضاف، وذلك إذا عطف المتكلم على المتضايفين متضايفين آخرين والمضاف إليه فيهما واحد نحو: خذ ربع ونصف ما كسبت، والأصل: خذ ربع ما كسبت ونصفه، ونحو: أعطني كتاباً وقلم محمد. والأصل: أعطني كتاب محمد وقلمه. وقال الشاعر^(٢):

علقت آمالي فعمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم

والأصل: بمثل وبل أو أنفع من وبل الديم. وقال الفرزدق:

يامن رأى عارضاً أسر به بين ذراعى وجبهة الأسد

والأصل: بين ذراعى الأسد وجبهته، ومثله قول أبي ثروان: "قطع الله يد ورجل من قالها". وهذا نادر والأقيس أن تقع الإضافة للأول، فيلحق ضميرها بالثاني، فيقال: قطع الله يد من قالها ورجله.

حمل اللفظ على موقع حرف الجر بعد نزع

الأصل أن يعرب الاسم بعد نزع حرف الجر على موضعه من الجملة، فينتصب المفعول بعد نزع الخافض فيعمل فيه الفعل النصب؛ لأنه وقع موقع

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٠.

(٢) شرح التصريح ٥٧/٢. وبل الديم: المطر الشديد، الديم: جمع ديمة: مطر ليس به رعد ولا برق.

حرف الجر، وهو النصب ولا يبقى أثر الجر بعد نزع الحرف، فلا جر بإضممار حرف الجر، وهو المشهور وما ورد مجروراً بتقدير حرف محذوف نادر في كلام العرب، وعده بعض العلماء شاذاً، وليس بقياس إلا في القسم بلفظ الجلالة "الله" تعالى ورباً أو أن تتوب عنها الواو أو بل أو الفاء، وهذا قليل ولا يقاس عليه، وقد تناولنا أثر الحروف في اللفظ والمعنى في حديثنا عن "الحمل في حروف المعاني"، والقياس أن الحرف قبل حذفه في موضع نصب مفعول، فوقع الاسم موقعه فحمل على موضعه، وهذا رأى البصريين، وقيل إن نصبه إنما لسقوط الخافض فقط دون أن يعمل فيه عامل آخر غير الحرف فقط وهذا مذهب معظم الكوفيين، والراجح رأى البصريين. ويسمى "نزع الخافض" و"إسقاط حرف الجر أو الخافض" و"النصب بنزع الخافض"^(١).

ونزع الخافض له ما يؤكد في العربية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧] وقع "من"، الموصل دون حرف الجر، وهو في موضع نصب وقيل في موضع جر بإضممار حرف، وهذا ضعيف، والمشهور أنه منصوب على نزع الخطاب، وله نظير يؤكد وجود الحرف، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧]^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. أي: قدرنا للقمر منازل.

(١) ارجع إلى: الكتاب، سيويه جـ ٣٨/١، جـ ١٣٤/٣، ١٣٥، ١٢٦، ١٢٧ و ٤٩٦ والمقتضب جـ ٢٦/٢، ١٣٦/٤، وشرح المفصل جـ ٤٥/٢، ٦٤ وشرح ابن عقيل جـ ١٤٩/٢. ونزع الخافض "دراسة في عوامل النصب في التراث النحوي"، الدكتور ابراهيم يركات، ط ١٩٨٦ ص ١٣، ١٤، ١٥. وقد رجحت رأى البصريين، للعودة إلى الأصل بعد إسقاط الحرف نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]. يرفع لفظ الجلالة إن أسقطنا منه الباء. فيكون: كفاك الله شهيداً. وهو المعنى.

(٢) ارجع إلى المحرر الوجيز ابن عطية جـ ٣٢٩/٥ وشرح المفصل جـ ٧١/٢.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٥]. أى: يبيغون لها. و﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. أى: يخوفكم بأوليائه. و﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]. أى: على سيرتها. و﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]. أى: أطلع على الغيب؟ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]. والمعنى: إذا كالوا لهم، ودليل ذلك فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] فهو لاء أخذ منهم ثم أعطوهم. ويقال: كلتك الطعام، أى: كلت لك. ووزنتك المال، أى: وزنت لك^(١).

وقال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]. أى: من قومه^(٢).

اختار متعد إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، وقد حذف، ولا يجوز أن يكون سبعين بدلاً عند الأكثرين، والاختيار فيه مختار ومختار منه، وإعراب سبعين بدلاً ضعيف، والتقدير: سبعين رجلاً منهم، والراجح أنها نصبت بعد إسقاط حرف الجر، فكل خافض فى موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده^(٣). ومن ذلك قول الفرزدق^(٤):

ومنا الذى اختير الرجالُ سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزعازع
أى: اختير من الرجال قال المبرد: فهذا الكلام الفصيح^(٥).

(١) الكامل للمبرد جـ ١/٣٠.

(٢) الكامل جـ ١/٣٠. وارجع إلى النيان م ٥٩٧/١.

(٣) المقتضب جـ ٢/٣٢٠.

(٤) ديوان الفرزدق ص ٥١٦ و الكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، وشرح المفصل جـ ٥/١٢٣.

(٥) الكامل ٣١/١.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. أى: على عقدة النكاح، وقيل: لا تعزموا بمعنى: لا تتووا عقدة النكاح. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] قيل المعنى: ادعو بهذا الاسم (الله) تعالى أو ادعوه بالرحمن أو بأسمائه الحسنى الأخرى، فحذف الحرف ونصب اللفظين على المفعولية.

ومنه: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]. أى: على صراطك، ومنهم من يضمن لأقعدن معنى لألزم. فنصب الصراط على تضمين معنى فعل متعدٍ دون تقدير حرف محذوف. ومنه: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أى: لأولادكم. وقيل: إن تسترضعوا ضمن معنى ترضعوا، فلا إضمار حرف فيه.

ومما حمل على ذلك نصب "خمساً" فى قول النبى ﷺ: " صلاة الرجل فى الجماعة تضعف على صلاته فى بيته وفى سوقه خمساً وعشرين ضعفاً " (١) أى: تضعف بخمس وعشرين، فحذفت الباء ونصب خمساً بعد نزع الخافض. وهو فى الشعر كثير، قال إياس بن عامر (أعشى طرود) (٢):

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب

أى: أمرتك بالخير (٣). قال ابن ميادة:

أمرتك يا رياح بأمر حزمٍ فقلت هشيمةً من أهل نجد

(١) صحيح البخارى، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة.

(٢) الكامل جـ ١/٣٠. والكتاب جـ ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٦، والمختب ١/٥١ ونسب أيضاً إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى.

(٣) الأغاني لأبي الفرج جـ ٢/٣٣٧، ٣٣٨، طبعة دار الكتب، والمبرد فى الكامل جـ ١/٣٩. والهشيمة: النبت الجاف المتكسر.

تعدى أمر بالباء ولم تحذف في " بأمر"، وهو الأصل، والحذف الفرع والعودة إلى الأصل أحمد. ومن ذلك قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ
وقال المتلمس^(١):

آلِيَتْ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
والأصل: آليت على حب العراق (أقسم على حب العراق).

وقال المبرد ومما يستحسن لفظه ويستغرب معناه، ويحمد اختصاره قول
أعرابي من بني كلاب:

تَحَنُّنٌ فَتَبَدَّى مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لِقَضَائِي
يريد: لقضى على، فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن
مخرج^(٢). وقوله لقضائي، يريد: لقضى على الموت، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا
قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾
[سبا: ١٤] فالموت في النية، وهو معلوم بمنزلة ما نطقته، فلهذا ناسب قوله عز
وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وكذلك قوله: ﴿كَأَلَوْهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، فالشيء المكيل معلوم، فهو بمنزلة ما
ذكر في اللفظ، ومثله: نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ. أي: يقول عن ذاك. وإسقاط حرف
الجر ليس مطرداً في كل موطن، فهو يحسن في موضع له نظير فيه في كلام
العرب، ويستقبح في موضع غير مألوف فيه. قال المبرد: "ولا يجوز مررت
زيداً، وأنت تريد مررت بزيد؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر، وذلك أن فعل
الفاعل في نفسه، وليس فيه دليل على المفعول نفسه، وليس هذا بمنزلة ما
يتعدى إلى مفعولين، فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر وإلى الآخر بنفسه؛ لأن

(١) الكتاب جـ ١/٣٧، والمقتضب جـ ٢/٣٢٠ وشرح المفصل جـ ٢/٤٤.

(٢) الكامل، المبرد ج ١/٣٠، ٣١.

قولك: اخترت الرجال زيدا، قد علم بذكرك " زيدا " أن حرف الجر محذوف من الأول^(١) .

وقد أنكر المبرد الرواية التي أنشدها رواة الكوفة لقول جرير بن عطية^(٢):

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام

ورواية بعضهم له: " أتمضون الديار " فليس بشيء لما ذكرت لك، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة "، وذكر المبرد أنه قرأه على عمار بن عقيل بن بلال، بن جرير:

مررت بالديار ولم تعوجوا

وعقب قائلاً: " فهذا يدل على أن الرواية مغيرة^(٣) .

وذهب المبرد إلى أن حذف حرف الجر قبل الضمير العائد على الظرف ليس من القياس الذي يثبت فيه الحذف ويحذف من باب قول الله تعالى: (واختار موسى)، فهو من باب في الحذف فقط، وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً على السعة، كقولهم: يوم الجمعة سرتة، ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته، فهذا يشبه في السعة، بقوله: زيد ضربته، وما أشبه ذلك^(٤).
وتقول العرب: أقيمت ثلاثاً ما أدوقهن طعاماً ولا شرباً، أى: ما أدوق فيهن، وأنشد سيبويه قول الشاعر^(٥):

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النihal نوافله

أى: ويوماً شهدنا فيه قبيلتي سليم وعامر.

(١) الكامل ج ١/٣٠، ٣١.

(٢) الديوان، جرير، تحقيق الصاوي، مكتبة الحياة، ص ٥١٢ وهو في الديوان:

أتمضون الرسوم ولا تحيا كلامكم على إذن حرام

والمعنى: تتركون وتجاوزن فلا شاهد فيه هذا اللفظ

(٣) الكامل ١/٣٢.

(٤) نفسه.

(٥) الكتاب لسبويه ج ١/٩٠ والكامل ١/٣١. ومعناه: واذكر يوماً لم نغم فيه إلا النفوس لما أحدثناه فيهم من كسرة الطعن،

والنihal: الطعن المرتوية بالدم، والطعن جمع طعنة، والنهل: أول الشرب.

وقد تقع التعدية بحرف الجر؛ لأن الفعل يعدى تارة بهمزة النقل نحو: خرج، وأخرجته، ويعدى أيضاً بحرف الجر نحو الباء كقولك: خرج وخرجت به. ورأى بعض العلماء أن المعنى يختلف إن تعدى الفعل بهمزة النقل أو الباء، فإذا قلت: أخرجت زيداً. كان بمعنى حملته على الخروج. فإذا قلت: خرجت به. فمعناه أنك خرجت واستصحبته معك.

ورأى الحريري أن القول الأول أصح، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. وجاء في المثل السائر: كل من ذهب بشيء فقد أذهب، وليس كل من أذهب شيئاً ذهب به.

وجاء في الكشاف: الفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذهب به إذا استصحبه، ومضى معه، وذهب السلطان بماله: أخذه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] ومنه ذهبت به الخيلاء.

وفسر في ضوء ذلك قوله تعالى: (ذهب الله بنورهم)، والمعنى أخذ الله نورهم^(١).

ولم يجر العلماء الجمع بين همزة النقل (التعدية) وحرف الجر، وما جاء مخالفاً ذلك ضمن معنى الفعل اللازم. وعلى ذلك وجه العلماء قراءة: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبْغٍ لِلَّائِكِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضم التاء. وضم التاء يعنى أن ماضى الفعل أنبت بالهمزة وزن أفعل، ومضارعه بضم حرف المضارعة "الياء"، وقد قيل فيها عدة أقوال: أحدها أن أنبت بمعنى نبت، والهمزة فيها أصلية لا للنقل (التعدية).

(١) درة الغواص ص ١١٦.

وقد جاء أصلية (بناء أفعَل) في قول زهير:

رَأَيْتُ نَوَى الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِنَا قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَتَيْتُ الْبَقْلَ

فالفعل أَتَيْتُ في قراءة الضم بمعنى القراءة التي وزد فيها حرف المضارعة مفتوحاً؛ لأنها بمعنى واحد، فأُتَيْتُ بمعنى نبت، والمعنى أن الدهن ينبتُها^(١).

وقيل: إن الباء زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] وزيادتها في قول الراجز^(٢):

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج

نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج

والشاهد: نرجوا بالفرج، والقياس: نرجوا الفرج. وأى أن الفعل نرجوا ضمّن معنى "ندعو"، وقيل: إن الباء متعلقة بمفعول محذوف تقديره تنبت ما تنبتُه وفيه دهن، كما تقول: ركب الأمير، أى: وسيفه معه. وخرج زيد بثيابه. أى: وثيابه عليه. والباء تعنى المصاحبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١] ومنه: "ذهبت به"، لأنك تكون مصاحباً له، وقد رجح الاسفرايينى هذه الوجه، ومثله: اشتريت الفرس بسرجه، جاز تعلق الباء باشتري على جهة المصاحبة^(٣).

والتعليم والتعدي بمعنى واحد، ولا يبعد أن يتعدى أنبت بالباء لمفعول ثان وإسناد الشيء إلى ما ليس له في الحقيقة مجاز.

وقيل: إنما زيدت الباء؛ لأن إنباتها الدهن يعد إنبات الثمر الذى يخرج منه الدهن، فلما كان الفعل فى المعنى قد تطلق بمفعولين يكونان فى حال بعد حال،

(١) ارجع إلى: درة الغواص ص ١١٦، ١١٧.

(٢) شرح ديوان الحماسة للتبريزى ص ٣٥٥. والفلج: الفوز والظفر.

(٣) ارجع إلى: درة الغواص ص ١١٨، ١١٩.

وهي الثمرة والدهن، احتيج إلى تقويته في التعدى بالباء، وقد رجع الحريري هذا الرأي، واستحسنه.

والعامة تقول: أدخل باللص السجن، والصواب: أدخل اللص السجن أو دخل به السجن، فالفعل يتعدى بهمزة النقل أو بالحرف نحو: خرج محمد وأخرجت محمداً، وخرجتُ بمحمد، ولا يجمع بين همزة النقل وحرف الجر. وقد يأتي الفعل متعدياً بنفسه، وقد يأتي متعدياً بحرف الجر نحو: أزمعت المسير، وأنكر بعض العلماء أن يقال: أزمعت على المسير، واستدلوا بقول عنتره^(١):

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعُ الْمَسِيرَ فَإِنَّمَا زُمَعْتُ رُكَابَكُمْ بَلِيلٍ مَظْلَمٍ

فأزمعت تعنى: أجمعت، فيقال: أجمعت الأمر، إلا أنه يجوز في أجمعت خاصة تعديتها بنفسها، وأن تتعدى بحرف الجر "على" فيقال: أجمعت عليه. وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١]. وقد أجاز بعض العلماء أن يتعدى "أزمع" بحرف الجر على أن يضمن معنى فعل متعدٍ. فالأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، فالإزماع هو المعنى في الأمر والعزم عليه، فيقال: أزمع الأمر وعليه وبه، والمعنى واحد، ومثله: عزمت الأمر، وعزمت عليه عنده، ومثلهما: "خالف" يقال: خالف أمره، وخالف عن أمره، وجاء الأخير في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

(١) ديوان عنتره وشرحه، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/٥١٤٠٥، ١٩٨٥م ص ١١٨، وفيه: أزمعت الفراق. وأزمع: أجمع، الركاب الإبل، لا واحد له من جنسه فالواحد: راحلة. زُمع الركاب: شدد بالأزمة. وارجع إلى: درة الغواص ص ٢٧٩.

يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]. فعَدَى "خالف" من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة. فالمعنى: فليحذر الذين يخرجون عن طاعته^(١). ويقال: عيرته الكذب، وعيرته بالكذب، وجاء الوجهان في العربية، قال أبو ذؤيب:

وعيرنى الواشون أنى أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

والشاهد: إسقاط حرف الجر، وظاهر عنك عارها: زائل عنك^(٢)، وقد تمثل بعجز هذا البيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنه حين ناداه أهل الشام لما حُصِرَ في المسجد الحرام: يا بن ذات النطاقين، فقال: إيه والله، وتلك شكاة ظاهر عنك عارها. أى زائل عنك. ورأى الحريرى أن إسقاط الحرف هو الأفصح، والعرب تقول: "اللؤم ظاهر عنك والنعمة ظاهرة عليك، أى ملازمة لك. وجاء فى تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ تَتَّبِعُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] أى بباطل من القول، ولم يسمع فى كلام بليغ ولا شعر فصيح تعدية عيرته بالباء^(٣)، فأما من روى بيت المقنع الكندى:

يعيرنى بالدين قومى وإنما تدينى فى أشياء تكسبهم حمدا

فهو تحريف من الراوى فى الرواية، والرواية الصحيحة: يعاتبنى فى الدين قومى^(٤)، وقد جاء الفعل عير متعدياً بحرف الباء فى كلام العرب: وعُد من الفصيح، ومن ذلك قول عدى بن زيد^(٥):

أيها الشامت المعير بالشيب أنت المبرأ الموفور

(١) ارجع إلى: حاشية درة الغواص الخفاجى ص ٢٧٩.

(٢) درة الغواص ص ٤٥٨، وقد رأى الحريرى أن حذف الحرف هو الإفصح.

(٣) وأضاف الخفاجى أن حرف الجر "على" مع ظهر له وجوه من المعنى منها ما ذكره الحريرى: اللؤم ظاهر عنك والنعمة ظاهرة عليك أى ملازمة، وهذا من الكناية، ويجيء بمعنى الغلبة، فيقال: ظهر على العدو، وأظهره الله عليه، ويعنى أطلع، ويكون بمعنى "باطل" وفسر فى قوله تعالى: (أَمْ بظاهر من القول) أى بباطل من القول، وقيل هو من الظهور. والله أعلم. ارجع إلى شرح درة الغواص ص ٤٦١.

(٤) درة الغواص ص ٤٥٩. والبيت فى مذهب الأغاى:

ديونى فى أشياء تكسبهم حمدا

يعاتبنى فى الدين قومى وإنما

(٥) حاشية درة الغواص ص ٤٥٨.

وقال أيضاً^(١):

أيها الشامت المعير بالشيب أقلن بالشباب افتخارا
وقال الصلتان العبدى لجرير بن عطية^(٢):

أعيرتنا بالنخل أن كان مالنا لود أبوك الكلب لو كان ذا نخل
وقول حميد بن ثور^(٣):

أعيرتنا ألباتها ولحومها وذلك عار يابن ريطة ظاهر
وقول ليلى الأخيلية للنابغة الجعدى^(٤):

أعيرتنى داء بأمك مثله وأى جواد لا يقال له هلا

ورأى الخفاجى (شارح الدرة) أن تعدى عير بالباء فى كلام فصحاء العرب، واستدل على ذلك بشواهد من شعرهم، منها ما ذكرناه آنفاً، ونقل عن المرزوقى أن إثبات حرف الجر وحذفه جائزان، وكذا فى شرح البخارى: عيرته نسبته إلى العار وعييته، يقال: عيرته كذا وبكذا.

ورأى الخفاجى أن ما ذكره الحريرى فى استشهاده على فصاحة الحذف فى عيرَ ليس بشاهد، وذلك فى قول أبى ذؤيب:

وعيرنى الواشون أنى أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

وقال: "ثم أنه لا شاهد له فيما أنشده على تعديه بنفسه لأطراد حذف الجار مع أن وإن"، "فأنى" فى البيت أسقط منها حرف الباء، فالأصل "بأنى" وهو ماذهب إليه الخفاجى^(٥).

وأجاز العرب أن يتضمن الفعل معنى غيره توسعاً، فيعمل عمله فى الإعراب، كما حل موضعه على المعنى، نحو: رأى تتصب مفعولين إن كان

(١) نسب هذا البيت فى معجم الأدباء لرؤية بن العجاج جـ ١١ / ١٥١، وروى النحل.

(٢) ديوان الحماسة جـ ٣ / ١٩١، والأمالى لأبى على القالى جـ ٢ / ١٥٨.

(٣) درة الغواص ص ٤٥٩، شرح ديوان الحماسة فى سيرة سيرة بن عمرو، غير منسوب.

(٤) الشعر والشعراء جـ ١ / ٤٤٨.

(٥) ارجع إلى شرحه على الدرة ص ٤٥٩، ٤٦٠.

بمعنى "عَلِمَ" نحو: رأيت العلمَ نوراً. فإن كانت بمعنى أبصر نصبت مفعولاً واحداً نحو: رأيت الهلالَ ورأيت زيدا.

وإن جاء بعدها اسمان منصوبان، وهو بمعنى أبصر، فانتصاب الثانى على الحال نحو: رأيت الأمير جالساً. وتتصب مفعولاً واحداً أيضاً إن كانت بمعنى "اعتقد" نحو: رأيت رأى أستاذى. أو يكون رأى بمعنى ضرب الرئة نحو: رأيت زيدا، أى: ضربت رئتَه. فقد اشتق الفعل من الاسم، وصنع منه الفعل الذى أوقعه به. ومثله: رملت الأرض: سارت مرملة (بها رمل) (١).

وعلم تتصب المفعولين إذا كانت بمعنى أيقن نحو: علمت الله موجوداً. أى: أيقنت الله موجوداً. فإن كان بمعنى "عرف" نصب مفعولاً واحداً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ووجد تتصب مفعولين إن كانت بمعنى أيقنت نحو: وجدت السعر رخيصاً. فإن كانت بمعنى "صادف" نصب مفعولاً واحداً نحو: وجدت الضالة (٢).

وقد يتعدى الفعل إذا ضمن فعلاً متعدياً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وأصله: لا تعزموا على، ولكنه ضمن معنى: لا تنووا، فتعدت بتعديته.

ونحو: أتى بمحمد، أى: جاء به، قال تعالى: ﴿وَلَمِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، وأتى المرأة، بمعنى جامعها، أو باشرها، قال تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وهو موضع الولد، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أى: اتوهن كيف شئتم فى موضع الولد متى

(١) ارجع إلى: شرح ملحّة الإعراب ص ١٦٤.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ص ١٦٤.

أردتم، وأُتيت المروءة من بابها من وجهها، ويقال: أُتيتُه، وأُتوتُه، ويقال: أُتيتَ الأمر وأُتاني الأمر، وأُتى المكان والرجل: جاءه، وقوله تعالى: ﴿وَأُتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿فَأَتِيَ فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وأُتى الأمر: فعله، وقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤] أى يتعاطونها.

ويبنى للمجهول فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةَ مِنَ الْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وأُتى الجيش ونحوه: دهمه العدو، وأُتى من جهة كذا: أصيب من جهته، وجاء المثل: "من مأمنه يؤتى الحذر" ^(١)، وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين نحو: ضاربت زيدا. إذا ضربته وضربك، نحو: قاتلته وراميته وشاتمته، ونحو: عاطيته، إذا ناولته وناولك.

وقد تجيء المفاعلة من واحد، نحو: سافرت، وشارفت البلد. وطارقت نعلى (أطبقت إحداهما على الأخرى) وعاقب الضابط اللص. وعافاك الله، وخادعت فلانا: خدعته.

وقالوا فى قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، بمعنى: وعدنا. وقال بعض أهل العلم: واعدنا فى الآية على باب المفاعلة؛ لأنه وعد من الله عز وجل، وقبول من موسى عليه السلام للوعد والانتهاء إليه، فهذه مفاعلة ^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. الفعل رَفَثَ رَفَثًا، يقال رَفَثَ فى كلامه رَفَثًا: صرَّح بكلام قبيح، والرفث كلمة جامعة لما يريد الرجل من المرأة فى سبيل الاستمتاع بها من غير

(١) ارجع إلى: المفردات فى غريب القرآن ص ٧، ٨.

(٢) تفسير رسالة الكتاب ص ٩٧.

كناية، ويعنى فى الآية الإفضاء، ولهذا تعدى بحرف الجر "إلى"؛ لأن أفضى
يتعدى بـ "إلى" قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى
بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] فحمل رفث عليه فى المعنى وتعدى بحرفه "إلى" (١).
وقال الفرزدق (٢):

ألم ترنى قالياً مجنى
قد قتل الله زياداً عنى

حمل الفعل "قتل" على معنى صرف وعداه بحرفه، أى: صرفه عنى.
وقال الأعشى (٣):

أقول لما جاءنى فجره
سبحان من علقمه الفاجر

حمل اسم المصدر "سبحان" على معنى "براءة منه" وسبحان كلمة تنزيهه،
ويقال فى التعجب: سبحان من كذا.

وقد وقع التضمين فى الخطاب المعاصر، فضمن الفعل معنى فعل آخر
وعامله كعمله (٤)، نحو: خفف: انقص فى قولك: خفف من العقوبة، قال تعالى:
﴿نُصِفَهُ أَوْ انْقَصُ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣]، دان: رجع، نحو: هذه الأحداث تدين
إلى تعسف السلطة، أى ترجع. اصطحب بمعنى قاد: اصطحب الشرطة إلى
مكان الحادث. تعقد: وصل: تعقدت الأمور إلى الأسوأ. افتقر: احتاج: الدول
العربية تفتقر إلى الحرية. استقطب: ضم: استقطبت الحكومة بعض رجال
الأحزاب إليها. نوه: أشار: نوه إلى وجهة نظره.

(١) سماه ابن جنى باب "اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به"؛ لأنه فى معنى فعل يتعدى به، الخصائص جـ ٢/٣٠٠، وقال ابن
جنى: "كان أبو على يستحسنه وينبه عليه، الخصائص جـ ٢/٣٠٠.

(٢) رجز للفرزدق قاله حين هرب من زياد بن أبيه وروى: كيف ترانى قالياً مجنى:.. اضرب أمرى ظهره للبطن قد قتل الله زياداً
عنى، المختص جـ ١/٥٢، والخصائص ٢/٣١٠.

(٣) الديوان ص ٩٣.

(٤) ارجع إلى: بحث الإعلام وحركة اللغة للدكتور إبراهيم الدسوقي ضمن كتاب بحوث مؤتمر علم اللغة الأول (اللغة العربية فى
وسائل الإعلام) ديسمبر سنة ٢٠٠٢ م.

وقد يأتي الفعلان اللازم والمتعدى بلفظ واحد، كبناء فعل نحو: كسب، يقال: كسب زيدُ المالَ، وكسبه غيره. وجبرتُ اليَدَ، وجبرتها. وهبط: هبط زيد، وهبطه غيره. ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿لَمَّا يَهْبِطُ﴾ [البقرة: ٧٤] "بضم الباء" (١)، ورأى ابن جنى أن فعل المتعدى يجيء على يَفْعَلْ مكسور العين (يَهْبِطُ)، كضرب يضرب، وحبس: يحبس. ويجيء فعل غير متعدى على يَفْعُلْ مضموم العين، كقعد: يقعد، وخرج: يخرج.

وقد يتداخلان، فيجىء هذا في هذا، كقتل يقتل، وجلس يجلس، ورأى ابن جنى أن ضم العين (يهبط) أقوى قياساً من يهبط (بكسر العين) في اللازم نحو: سَقَطَ يَسْقُطُ، وعليه يقاس هَبَطَ، يَهْبِطُ بالضم؛ لأنه لازم، وهي قراءة الأعمش (٢). ورأى بعض العلماء أن هبط في الآية متعدٍ، ومعناه: لما يهبط غيره من طاعة الله (عز وجل) أى: إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلا أنه حذف المفعول تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه ونسب الفعل إلى الحجر، أى: منها ما يهبط الناظر إليه. أى: يخضعه ويخشعه، ويقال: هبط الشيء وهبطته.

وقراءة الجماعة: (لما يهبط) بكسر الباء، وهو أقوى قياساً من يهبط (بالضم)؛ لأن معناه: لما يهبط مبصرةً ويحطه من خشية الله. ومن ذهب إلى أنه غير متعدٍ على تقدير أو إن منها لما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو؛ لأن غير الناطق تصح منه الخشية (٣)، ومثله: هلك الشيء وهلكته، ونحو: هلكه الله يهلكه، وأصبح ذا مالٍ مهلوك، والفعل المتعدى الثلاثي يأتي منه اسم المفعول زنة "مفعول" (٤). وقد يأتي وزن "فَعَلَ" بمعنيين متضادين نحو: بعث الشيء، وبعثته: اشتريته (٥)، ورنوت الشيء: أرخيته وشددته. وشعبتُ الشيء:

(١) الصاحي ص ٣٧٢.

(٢) الخسب م ٩٢/١.

(٣) الخسب م ٩٣/١.

(٤) نفسه.

(٥) الصاحي ص ٣٧٢.

جمعتَه وفرقتَه^(١)، وعطوت الشيءَ وتناولته، وأعطيته غيرى: ناولته إياه، والظنين: المتهم، وأصله مظنون، وهى ظننت التى تتعدى إلى مفعول واحد، وتأتى على وجهين بنفسها نحو: ظننت زيدا، وتعدى بالحرف نحو: ظننت بزيد. أى: اتهمت زيدا. وجاء فى رسالة عمر رضي الله عنه فى القضاء: "... أو ظنينا فى ولاءٍ أو نسب" أى: متهماً فى ولاء أو نسب.

ومن ذلك قول عبدالرحمن بن حسان^(٢):

فلا ويمين الله ما عن جناتة

هُجِرْتُ ، ولكن الظنين ظنينُ

وجاء فى بعض المصاحف، وعليه قرئ "بظنين" فى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أى: بمتهم، وقرئ بالضاد، أى: بخيل^(٣)، وقد يتعدى الفعل بحرف نقيضه فى المعنى؛ لأنه حمل عليه، قال القحيف العقيلي:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

عدى الفعل رضى بعلی، حملاً على ضده "سخط" فتعدى بما يتعدى به نقيضه حملاً عليه، وقد جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض، لأن كل واحد منهما ينافى الآخر؛ ولأن الذهن يتتبع لهما معاً بذكر أحدهما^(٤)، وقد تكون الهمزة الزائدة فى أول الفعل للشيء نفسه، وليست فى التعدية، بل يتعدى الفعل نفسه دون شيء ومن حروف التعدية، ومن ذلك: أقشع الغيم (أقشع: لازم) ويقال: قشعته الريح، وأنزفت البئر (ذهب ماؤها)، ويقال: نزفنا البئر.

وأنسل ريش الطائر، ويقال: نسلت ريش الطائر. وأكب فلان على وجهه (سقط)، وكببته على وجهه. ويبنى للمجهول، قال تعالى: ﴿فَكُبِّتْ وَجُوهُهُمْ فِي

(١) الصحاح ص ٣٧٢.

(٢) الكامل ج ١/١٧.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ج ٢/١٢٧٣.

(٤) ارجع إلى الأشباه والنظائر، ج ١/٢١٤، وارجع إلى التغليب فى الأشباه والنظائر ج ١/١٤٦.

النار» [النمل: ٩٠] وقع المفعول نائباً عن الفاعل^(١). والعرب تجعل ضمير الظرف مفعولاً على السعة كقولهم: يوم الجمعة سرتة، ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته، فهذا يشبهه في السعة بقولكم: زيد ضربته^(٢).

والفعل المتعدي تتصل به ضمير يعود على غير المصدر أو الظرف نحو: القرآن حفظته، والكتاب قراءته، ويخرج عن ذلك: الجلوس جلسه زيد؛ لأن جلس غير متعدٍ والضمير فيه يعود على مصدر سابق، وكذلك قولنا: اليوم استرحته. واستراح فعل لازم، والضمير يعود على ظرف، فليس دليلاً على تعدى الفعل؛ لأن الأصل: اليوم استرحت فيه، ثم حذف حرف الجر توسعاً. والأصل إقامة الإعراب على الأصل بعد نزع حرف الجر نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. والمعنى كفاك الله شهيداً. وحسن بزيد رجلاً. أي: حسن زيد. زيدت الباء لما تضمن معنى التعجب، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]. والمعنى: دفع الله الناس. و﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. والمعنى: ما مسنا لغوب، ومن تفيد التقليل.

وحمل بعض العلماء النصب على أصل موضع الحرف على الاتساع، فهو مفعول منصوب على السعة بعد نزع الخافض، فتحول المجرور المعدى إليه بحرف إلى مفعول به منصوب، وكل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده^(٣)، والقاعدة: لا يجوز إضمار حرف الجر مع بقاء عمله في الموضوع الذي لا يقضى فيه بزيادة فلا يجوز في: تنح عن الطريق. تنح الطريق؛ لأن الحرف صار كأنه جزء من الاسم.

(١) ارجع إلى فقه اللغة ص ٢٣٤، ورأى التعلي أن الأفعال: قشع، نرف، نسل، كب لازمة، وتعدى بلفظها لمفعول دون زيادة الألف أو الهمزة أو التضعيف.

(٢) الكامل للمبرد ج ١/٣٢.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ٢/٢٦٥، ٢٦٦. والكتاب ج ١/٣٧، والمقتضب ج ٢/٣٢.

ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله في "الله" تعالى - قسماً عند البصريين، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به على "الله" في القسم، يقال: الله فعلت كذا؟ - عند البصريين - ويقال: المصحف لأفعلن - عند الكوفيين - وهذا غير جائز عند البصريين، لاختصاص لفظ "الله" - تعالى - بخصائص ليست في غيره، فمنها: دخول "يا" في النداء عليه فتدخل على "ال"، ومنها قطع الهمزة في "يا الله"، و"أ فالله" و"ها الله"، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عن الجار بها التنبيه نحو: "ها الله" وهمزة الاستفهام "آ لله"، ومنها، إلحاق الميم به تعويض عن حرف النداء في "اللهم" (١).

ومنها تفخيم اللام فيه بعد الضم والفتح ولا تقخم في سواه، وأرى أن حرف الجر حذف في لفظ الجلالة مع بقاء عمله؛ لكثرة استعماله في القسم، فاستغنى عن حرف القسم لشهرته فيه وعدم التباسه بغيره عند الحذف، والعرب تسقط ما يفهم من الكلام وما يغنى عنه غيره على أن يكون ما في التقدير.

والمشهور عدم جواز حذف ربّ مع بقاء عمله (٢)؛ لأن المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم؛ لأنه معاقب للتتوين، ويجوز حذفها قياساً بعد الواو، والفاء، وبل وهو قليل، فالجر برّب مضمرة بعد الواو، والواو تكون دليلاً عليها، وتعرف بواو ربّ (٣). قال الأعشى (٤):

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
وقال جرّان العود (٥):

(١) ارجع إلى: شرح الكافية جـ ٢٩٥/٤ وأرجح رأى البصريين في جواز حذف حرف القسم في لفظ الجلالة "الله" لشهرته في القسم وسلامة القسم به، فالقسم بغير الله (أو بأحد أسمائه) لا يجوز، نحو: المصحف، والكعبة، والبيت الحرام.

(٢) الكتاب: سيويه جـ ٣٥٤/١، ٢٦٣.

(٣) المساعد على التسهيل، ابن عقيل، جـ ٢٩٥/٢، ٣١٤.

(٤) الديون ص ١٤٤ وروى:

وغريبة تأتي الملوك حكيمة قد قتلها ليقال ليقال من ذا قالها

أوضح المسالك رقم: ٢٩٣، وشذور الذهب ص ١٣٣ رقم ٦٥، ١٤٦، رقم ٦٨. وقطر الندى رقم ٢٢.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب جـ ٢٩٤/٤.

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ إِلَّا الْعَيْنُ

وأضمرت "رب" بعد الفاء في قول ربيعة بن مقروم^(١):

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَقِّ لَظَاهِ عَلَى تَكَادٍ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا

الشاهد: فذی حق: ذی مجرور برَبٍّ مضمرة بعد الفاء. وأضمرت بعد بل في قول رؤية مرتجزاً^(٢):

بَلْ بِلْدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ

وأضمر حرف الجر رب مع بقاء عمله دون أن تتوب عنه الواو أو الفاء أو بل في بعض ما سمع عن العرب، ومنه قول جميل بثينة:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

الشاهد: رسم: مجرور على تقدير رب، ورسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر بعد رُبٍّ المضمرة. وإضمار الحرف مع بقاء عمله شاذ^(٣)، ويجوز في ربٍّ إن نابت عنها الواو أو الفاء أو بل. وقد وقع حذف الجار في المسموع النادر من كلام العرب الفصحاء، وذلك فيما سبق ذكره فأغنى عن تكراره، أو فيما ضمن في المعنى مما لا يلتبس بغيره. وقد وقع الحذف في سياق العطف المتكرر، فأغنى ذكر الحرف في المعطوف عليه عن ذكره في المعطوف لحمل الثاني على الأول، وهذا يعرف بالمعطوف المتصل، ومنه قول النبي ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُزِدْهُمَا بِثَالَتٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فْخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ"^(٤).

والمعنى: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُزِدْهُمَا بِثَالَتٍ وَإِنْ قَامَ بِأَرْبَعَةٍ فَلْيُزِدْهُمَا بِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ عَلَى الزِّيَادَةِ.

(١) خزنة الأدب جـ ٢٦/١٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٤ وشرح الكافية جـ ٢٩٦/٤.

(٢) شرح الكافية جـ ٢٩٦/٤، وديوان رؤية ص ٦، وخزنة الأدب جـ ٣٢/١.

(٣) شرح الكافية جـ ٢٩٥/٤ وديوان جميل ص ١٨٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الصيف والأهل.

قال ابن مالك: " هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين وعاملين جر، باق عملاهما بعد " إن " وبعد الفاء ... " (١).

وحكى يونس بن حبيب من قول بعض العرب: " مررت بصالح، إن لا صالح فطالح " (٢). على تقدير: إن لا أمراً بصالح، فقد مررت بطالح، فحذف أمر والباء بعد " إن " الجزاء، وأبقى عملهما، وحذف مررت والباء بعد " الفاء ". وقد يحذف الحرف لتقدم ذكره ويبقى عمله. ويجوز الحذف أيضاً في المعطوف المنفصل، كالمنفصل بلا نحو: لم أجد شيئاً مع محمد ولا زيد ولا محمود. والمقرون بالهمزة نحو: مررت بزيد؟ فنقول: أزيد بن عمرو؟ بجر زيد (٣). ويجوز أن يضمن في جواب عن سؤال.

جاء في الحديث في جواب من قال: "إلى إيهما أهدى؟ قال ﷺ: أقربهما منك باباً" (٤). بجر أقرب، وقوله ﷺ: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير السواك سبعين صلاة" (٥). أى: "بسبعين" فأسقط الباء وأجرى الجر. ومنه قول الفرزدق (٦):

إذا قيل أى الناس شر قبيلة

أشارت كليب بالأكف الأصابع

جر "كليب" على تقدير "إلى": أشارت إلى كليب. وهذا جائز إذا دل عليه المعنى، وقد صح، فالحرف يضمن في الجواب، فيجر اللفظ على تقدير حرف جر محذوف نحو: بمن مررت؟ الجواب: زيد (٧).

(١) شواهد التوضيح ص ٩٤.

(٢) نفسه ص ٩٤.

(٣) المساعد على التسهيل ج ١/٤٣١.

(٤) صحيح البخارى، كتاب الأدب، باب حق الجوار في قرب الأبواب: والشاهد في صحيح البخارى "إلى أقربهما منك باباً" فلا شاهد فيه. لثبوت إلى.

(٥) نقله ابن مالك عن جامع المسانيد.

(٦) الديوان ص ٣٦٢ و المساعد على التسهيل ج ١/٤٣١.

(٧) ارجع إلى المساعد على التسهيل ج ١/٤٣١، ٢/٢٩٩، نزح الخافض، الدكتور إبراهيم بركات ط ١٩٨٦ م: ص ٣٧، ٣٨.

ويجوز العمل به في المشهور من كلام الناس مما يضمن في المعنى أو يسبق ذكره، فيكتفى بالمذكور، ولا يكرر لفظه فالأول يغنى عنه.

لقد تناولت في هذا الكتاب بعض ما فذ في العربية عن القياس العام من نادر كلام العرب ومآثرهم اللغوية، وتناولت فيه أثر الحمل في الأصوات والحركات والأبنية، وقد أغفلت ذلك كثير من الباحثين، وتناولت عرف العربية في التعبير عن المعاني الخاصة، وما ترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنه محمول على معناه، وما وقع في العربية مشاكلاً غيره فوقع على لفظه حملاً عليه، وأثر المماثلة في اللفظ والمعنى، وأثر حروف المعاني في العربية وعلاقة بنيه اللفظ بمعناه، وتناولت أثر الحمل في الإعراب، وعلاقة الإعراب بالمعنى.

وقد اجتهدت في تحصيل مادة هذا الكتاب وتبويبها بحسب الموضوعات، ولم أدع فيه علماً ولا رأياً غير ما نقلته عن العلماء، فانتهيت فيه إلى ما وصلوا إليه ولا أدعى عليهم باطلاً، ولا أدعوا إليه، وسكت فيه عما لا أعلم.

والحمد لله رب العالمين

محمود أبو المعاطي عكاشة^(١)

(١) انتهيت من مراجعته بحمد الله تعالى وتوفيقه في يوم الاثنين ١٣ صفر ١٤٢٧هـ — الموافق ١٣ مارس

المراجع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيان الأندلسي)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط ١/١٩٨٧ م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة، أحمد بن محمد الدمياطي، رواه علي محمد الضياع، نشره عبد الحميد أحمد، القاهرة ١٣٥٩ هـ.
- الازدواجية في اللغة العربية، سمير شريف، مجمع اللغة العربية، الأردن ١٩٨٨ م.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان ط ١/١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٢/١٤٢٠ هـ.
- الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، ط ١/١٩٤٧ م، القاهرة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١/١٤٠٥ هـ.
- الأضداد، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٩٨٧ م.
- إغراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣/١٩٨٨ م.
- إغراب القرآن المنسوب للزجاج، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٣ م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الألفاظ والأساليب، إعداد مجمع اللغة العربية، أشرف عليه محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق فتح الله صالح المصري، دار الوفاء، المنصورة ط ٢/١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط ١٣٧٥هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بنأى العليلى، مطبعة العائى، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبى القاسم الزجاجى، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، مصر، ١٩٧٨م.
- البحر المحيط، لأبى حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م/١.
- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الدمشقى (ابن قيم الجوزية) تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٤م/١.
- البغداديات لأبى على الفارسى، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى، مطبعة العائى، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد صقر، مكتبة دار انتراث، ط ١٣٩٣هـ/٢، ١٩٧٣م.
- التمة في التصريف لأبى عبد الله محمد بن أبى الوفاء الموصلى، المعروف بابن القيصى، مطبوعات نادي مكة الثقافى الأدبى. ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التصريف الملوكى، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق الدكتور البدراوى زهران، الشركة المصرية للنشر، لوانجمان، ط ٢٠٠١.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصح، لابن درستويه، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط ١٣٩٠هـ/٢.
- تصريف الأسماء، الطنطاوى ط ١٩٧٥م/٥.
- التطور النحوى فى اللغة العربية، برجشتراسر، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، دار الرفاعى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- تفسير النسفى، عبد الله بن محمد النسفى، دار الكتاب العربى، بيروت (د. ت).
- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزى، تحقيق د. فوزى عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١/١٩٧٥ م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد القرطبي، المكتبة التوفيقية (د. ت).
- جامع البيان في تفسير القرآن، جعفر بن جرير الطبري، المكتبة التوفيقية ٢٠٠٤ م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١/١٤٠٤ هـ.
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط ٢/١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- حرب الكلمات في الغزو الأمريكي للعراق، محمد داود، دار غريب ط ١/٢٠٠٣ م.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمور، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- خزنة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ١/١٩٨٩ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٩ م.
- دراسات لغوية، الدكتور حسين نصار، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- دراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، ط ١٩٩٥ م، مكتبة الشباب.
- دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧ م.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، ط ١٣٩١ هـ، ١٩٧١ م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، وطبعة المكتبة التوفيقية.
- شرح ألفية بن مالك، المسمى بمنهج السالك إلى ألفية بن مالك، مطبوع مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، (د. ت).
- شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد عبد الله أبي بكر الأزهرى، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (الحلبي)، القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاسترابادى، مع شرح شواهده للبغدادى، حققه محمد نور الحسن وصاحبه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، بهاء الدين بن عقيل، مكتبة التراث، ط ٢٠/١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاستراباذى، تحقيق أحمد صقر، المكتبة التوفيقية (د.ت).
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن على بن يعيش، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية.
- شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، ط ٣/١٤٢١-٢٠٠٠م.
- الشفاء (المنطق) ٣- العبارة، أبو على بن سينا، تحقيق محمود الخضيرى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح، جمال الدين (ابن مالك)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).
- الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت).
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية ١٩٩٤م.
- ظاهرة الضعف اللغوى، إعداد مجموعة من العلماء، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية ط ١٤/١٤١٤هـ.
- عجالة المبتدى وفضالة المنتهى في النسب، محمد بن أبي بكر الهمداني، حققه عبد الله كنون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ٢/ ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- العربية تواجه العصر، د. إبراهيم السامرائى، دار الحرية للطباعة، بغداد ط ٣/١٩٨٢م.
- العربية لغة الإعلام، عبد العزيز مطر، منشورات دار الرفاعي، الرياض ط ١/١٩٨٣م.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائرى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦م (د. ط).
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ط ١/١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- الكشف عن حقائق التثنية وعيون الأقاويل، جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو ط ١/١٩٥٥م.
- لغة الجرائد، د. إبراهيم اليازجي، مطبعة التقدم، مصر ١٩٧٧م، والضياء ١٩٨٩م.
- اللغة والسياسة في عالم مابعد ١١ سبتمبر، الدكتور محمد داود، دار غرب ط ١/٢٠٠٣م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق فؤاد سركين، الخانجي، القاهرة ١٩٥٤م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٥م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق هاشم الرسولي الخلاتي، وفضل الله اليزيدي، دار المعرفة، بيروت ط ١٩٨٦م.
- المختسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي وصاحبيه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط ١/١٩٩٣م.
- مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م.
- المخصص، ابن سيده، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٩١٦م.
- مدارك التزويل وحقائق التأويل، مطبعة دار إحياء الكتب (الخلي).
- مدخل إلى لغة الإعلام، د. جان جيران كرم، دار الجيل، بيروت ط ١/١٩٩٢م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وعبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد، محمد أبو الفضل، علي محمد البيجاوي، دار التراث، مصر (د. ت).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ط ١٩٩١م.
- مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبى طالب، تحقيق يس بن محمد الواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- معاني القرآن، سعيد بن سعدة البلخي المجاشعي (الأخفش)، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١/١٩٨٥م.
- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت ط ١٩٨٥م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب ، مؤسسة الرسالة ط ٣/ ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٨ م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر ط ٣.
- مغنى اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصارى وبهامشه حاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه (د.ت).
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، مطبعة العاني، بغداد، ط ١/ ١٣٩١ هـ، ١٩٧١ م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط ٧/ ١٩٩٤ م.
- المورد في النحو والصرف، فتحي بيومي حمودة، دار البيان العربى، جدة، ط ١/ ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله، الدار الجماهيرية، ليبيا ط ٣/ ١٩٩٠ م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، عبد الله بن يوسف النحوى (ابن هشام)، تحقيق أحمد هريدى، مكتبة الزهراء، ط ١٠٤١ هـ، ١٩٩٠ م.
- النشر في القراءات، أبو الخير محمد، ابن الجرزي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- الوضع اللغوى في الفصحى المعاصرة، د. محمد حسن عبد العزيز، ط ٤/ ١٩٩٢ م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة-----	٥
القياس فى اللغة-----	١١
* الحمل فى القياس-----	٢١
* القياس على القليل المخالف للمشهور-----	٤٨
الحمل على الإتياع فى الحركات-----	٨٤
* إشباع الحركات القصيرة-----	٩٢
الحمل فى الحروف-----	٩٨
* أولاً - حمل حرف المعنى على معنى غيره-----	٩٨
* ثانياً - الحمل على العمل الإعرابى-----	١٠٢
تمائل الأصوات المتجاورة-----	١١١
* تخفيف المضغف-----	١١٣
الحمل على الجوار فى الأبنية-----	١١٧
الحمل فى المفرد والمثنى والجمع-----	١٣٦
* أولاً - حمل الواحد على معنى المثنى والجمع-----	١٣٦
* ثانياً - حمل المثنى على معنى الواحد والجمع-----	١٤٥
* ثالثاً - حمل لفظ الجمع على معنى المفرد والمثنى-----	١٤٨
الحمل فى النوع-----	١٥٣
* أولاً - حمل المؤنث على لفظ المذكر-----	١٥٧
* ثانياً - حمل المذكر على المؤنث-----	١٦٣
* ثالثاً - استواء المذكر والمؤنث-----	١٦٩
الحمل فى الإعراب-----	١٧٩

١٨١	* حمل الإعراب على المعنى
١٩٣	* حمل اللفظ على ما يجاوره في الإعراب
٢٠٢	* حمل إعراب اللفظ على موضع غيره
٢٠٩	* الحمل في الجر على موضعه قبل حذف العامل
٢١٢	* حمل اللفظ على موقع حرف الجر بعد نزعه
٢٣٣	المراجع
٢٣٩	الفهرس